



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



قسم: العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

مذكرة بعنوان

## فعالية سياسة التمويل غير التقليدي في ظل إنخفاض أسعار النفط في الجزائر (2012م - 2019م)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكايمي

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

اشراف

كـه غربي العيد

إعداد الطالبات :

كـه احلام مكاي

كـه ميسون تجيني

كـه بشرى نديوي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -	رئيسا	دريدي البشير
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -	مشرفا	غربي العيد
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -	مقررا	نسيمة تواتي

الموسم الجامعي: 1440-1441هـ/2019-2020م





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



قسم: العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

مذكرة بعنوان

## فعالية سياسة التمويل غير التقليدي في ظل إنخفاض أسعار النفط في الجزائر (2012م - 2019م)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكايمي

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

اشراف

كـه غربي العيد

إعداد الطالبات :

كـه احلام مكاي

كـه ميسون تجيني

كـه بشرى نديوي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -	رئيسا	دريدي البشير
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -	مشرفا	غربي العيد
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -	مقررا	نسيمة تواتي

الموسم الجامعي: 1440-1441هـ/2019-2020م



## الاهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

اهدي تخرجي إلى أبي العزيز الذي احرق سنين عمرة من أجل أن يرضى دربى ويراني في

درب العلا والعلم والأخلاق، إلى من علمني كيف أحب الله ورسوله الكريم، إلى من

هدبني على مكارم الأخلاقى... أدامك الله وسرعاك لتكون منارة دائمة في حياتي

وحفظك الله من كل شر يا تاج رأسي.

إلى من سهرت الليالي وامنعت العذاب من أجلي، وإلى من ألبستني النحدي، إلى من

غمرتني وكستني عطفًا، إلى من مرافقتني دعواتها، إلى من رسمت من الابنسامة استراحة تثير

طريقي أُمي الغالية رحمك الله وجعل مثواك الجنة.

إلى من شاركوني أيام حياتي حلوها ومرها وكانوا لي العون المعين والسند القويم

والناصح الحكيم أخوتي مختار نعيم محمد وسير وإلى أخواتي الكل باسمهم ومقامهم، وإلى

كل أفراد العائلة وإلى كل الأصدقاء، وكل من أحبني في الله وكل أساتذة قسم العلوم

الاقتصادية، وإلى من وقف بخانبي طيلة اجاز هذا العمل

ميسون



# الاهداء

إلى رمز الكفاح والتضحية ونبع الحنان الوالدين الكريمين

حفظهم الله


إلى كل أفراد عائلتي الحبيبة

وإلى كل من بذل معي جهدا ووفر لي وقتا و نصح لي قوال

أسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء

احلام





# ملخص الدراسة

### ملخص الدراسة باللغة العربية

حاولنا من خلال هذه الدراسة توضيح معالم التمويل غير تقليدي وفق التعديل الاستثنائي لقانون النقد والقرض في الجزائر (17-10)، ثم تحديد أهم التحولات في تمويل عجز الموازنة العامة اعتمادا على هذا النمط من التمويل وذلك في ظل التدهور الذي عرفته أسعار النفط منذ العام 2014، كما تم الوقوف على مدى فعالية هذا النمط من التمويل، وذلك من خلال الاشكالية الرئيسة والتي تمحورت حول ما مدى فعالية أسلوب التمويل غير التقليدي كآلية تمويل حديثة في ظل انهيار أسعار النفط في الجزائر؟

حيث توصلنا من خلال دراستنا الى مجموعة من النتائج لعل أهمها: على الرغم من أن التمويل غير التقليدي يعتبر حلا لتغطية عجز الموازنة في المدى القصير ويجنب الجزائر اللجوء إلى الاستدانة الخارجية والوقوع في فخ المديونية، إلا أن الآثار السلبية لهذا النوع من التمويل عديدة: ارتفاع معدل التضخم ومعدل البطالة، انخفاض محسوس للقدرة الشرائية للمواطن، خسائر الصرف للعملة المحلية بالمقارنة مع باقي العملات والتآكل متسارع في احتياطات الصرف الأجنبي.

**الكلمات المفتاح :** تمويل غير تقليدي، عجز موازنة العامة، تضخم، احتياط صرف،

سعر نفط.

**تصنيف JEL :** H00, H60, E00, E52.

## ملخص الدراسة باللغة الأجنبية

Through this study, we tried to explain the features of unconventional financing according to the exceptional amendment of the monetary and loan law in Algeria (10–17), then to identify the most important shifts in financing the public budget deficit based on this pattern of financing in light of the deterioration in oil prices since 2014. And it was also determined the extent of the effectiveness of this type of financing, through the main problem that centered on how effective is the unconventional financing method as a modern financing mechanism in light of the collapse of oil prices in Algeria?

Where we reached, through our study, a set of results for the most important of them: Although unconventional financing is a solution to cover the budget deficit in the short term and avoids Algeria resorting to external borrowing and falling into the debt trap, the negative effects of this type of financing are many: a high rate Inflation and unemployment rate, a significant decrease in the purchasing power of the citizen, exchange losses of the local currency compared to other currencies, and accelerated erosion of foreign exchange reserves.

**Keywords:** Unconventional financing, public budget deficits, inflation, exchange reserves, oil price.

**Gel classification codes :** H00, H60, E00, E52.



# قائمة الاختصارات والرموز

## قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
FRR	Le fonds de régulation des recettes	صندوق ضبط الموارد
OPEP	L'Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole	منظمة الدول المصدرة للنفط
IDE	Investissement direct étranger	الاستثمارات الأجنبية
FMI	Fonds monétaire international	صندوق النقد الدولي
ONS	office national des statistiques	الديوان الوطني للإحصائيات
QE	Quantitative easing	التسيير الكمي
FNI	fond national d'investissement	الصندوق الوطني للاستثمار
FAB	Franco a board	مصاريف نقل الصادرات
CAF	Coût – assurance – fret	مصاريف متعلقة بالواردات
Op–Cit	Opus Citatum	مرجع سبق ذكره
PIB	Le produit intérieur brut	الناتج المحلي الإجمالي
OPU	Office Publication universitaire	ديوان المطبوعات الجامعية
MSB	Modernation de system	عصرنة نظام الميزانية

	budgetaire	
الكتلة النقدية	Masse monétaire	M
قطاع المحروقات	Secteur des hydrocarbures	HYD
حقوق السحب الخاصة	Droit de tirage spésiaux	DTS
الواردات	Importation	IM
الصادرات	Exportation	EX
المنظمة العالمية للتجارة	Organization mondiale du commerce	OMC
المكتب الدولي للعمل	Bureau international du travail	BIT

# مقدمة عامة

تواجه بلدان الربيع النفطية تحديات مالية صعبة ومخاطر عميقة، نتيجة كل صدمة خارجية سببها تدهور أسعار النفط، والذي تشكل عائداته ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الجزائري وأهم أداة لتمويل التنمية، وهو الأمر الذي يتطلب إهتمام خاص نحو تطوير وتنويع آليات بديلة لتمويل الاقتصاد، حيث أصبح على هذه الاقتصاديات تبني أساليب أخرى قد تكون غير تقليدية (حديثة أو مبتكرة) لتمويل التنمية المرتبطة بالمتغيرات الجديدة الداخلية والخارجية بعيدا عن التبعية للربيع النفطي وما ينجر عنه من أزمات حادة تهدد مسار التنمية بها.

ففي الجزائر تم اعتماد أسلوب جديد للتمويل ما يسمى بأسلوب التمويل غير التقليدي والذي نتج عنه تعديلات جديدة لقانون النقد والقرض، بسبب العجز المالي الذي تعاني منه الخزينة العمومية جراء انخفاض أسعار النفط، وذلك لتجنب الاستدانة الخارجية وكذا تجنب تعطيل نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان استمرار برامج التنمية المتبعة منذ سنوات وهو التعديل الذي مدته 5 سنوات، والذي سيسمح لبنك الجزائر (البنك المركزي) بالإقراض مباشرة إلى الخزينة العمومية من أجل السماح لهذه الأخيرة بتمويل العجز في الميزانية العامة، تمويل الدين العام المحلي ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.

وبشكل عام، ووفق هذا التعديل يمكن للخزينة العمومية الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع، فإضافة إلى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات، سوف تتمكن الخزينة العمومية من تحصيل موارد مالية عن طريق آليات جديدة مباشرة ودون القيود التقليدية، والتي كان يحددها قانون النقد والقرض سابقا حيث سيؤثر هذا الأخير إيجابيا على قدرة الخزينة العمومية في تغطية نفقاتها: نفقات التشغيل، نفقات التجهيز ونفقات ذات طابع استهلاكي... الخ، ولكن ذلك قد يتسبب في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل في حين لم ترافق هذه العملية بإصلاحات عميقة وآليات مراقبة فعالة تركز على أسس علمية واقتصادية، أكثر منها على رؤية اجتماعية ومقابل كل هذه الآثار المتوقعة الإيجابية والسلبية

نجد أن الكثير من الدول لجأت إلى هذا النمط خلال السنوات القليلة الماضية، وكانت آثاره جد إيجابية على أداء سياساتها العامة، مثل و م أ، بريطانيا واليابان، ولكن يبقى وجه المقارنة ضعيفا مع الاختلاف الهائل بين البنية الاقتصادية، المالية والنقدية لاقتصاديات هذه الدول مقارنة بالاقتصاد الجزائري ويبقى الحل حسب بعض الخبراء ليس في استحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية، بل في استحداث موارد تمويل حقيقية لتجنب كل المخاطر الناجمة عن التمويل غير التقليدي من زيادة الإنفاق، ارتفاع الضرائب، التضخم وتدهور لقيمة العملة الوطنية.

### • إشكالية الدراسة:

إنطلاقا مما سبق سنحاول وبطريقة منهجية الإجابة على الإشكالية المحورية التالية: ما مدى فعالية أسلوب التمويل غير التقليدي كآلية تمويل حديثة في ظل انهيار أسعار النفط في الجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، وبغرض إزالة الغموض، تم وضع التساؤلات التالية:

- ما هو سبب لجوء الجزائر إلى التمويل غير التقليدي؟
- هل التمويل غير التقليدي يعتبر الحل الأمثل للخروج من الأزمات المالية؟
- ما المقصود بالتيسير الكمي؟ وما الفرق بينه وبين التمويل غير التقليدي؟ وأي الأسلوبين تبنته الجزائر؟
- ما هو تأثير اعتماد آلية التمويل غير التقليدي على المتغيرات الاقتصادية والمالية؟

### • فرضيات الدراسة:

وقصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية:

- توجهت الجزائر إلى التمويل غير التقليدي بسبب نقص السيولة في الاقتصاد،
- التمويل غير التقليدي يؤدي إلى الارتفاع الظرفي في الكتلة النقدية مصاحبا ارتفاع في مستوى الأسعار مع أن يمس ذلك بالمتغيرات الحقيقية.
- اعتمدت الجزائر أسلوب التمويل غير التقليدي الذي يختلف عن برامج التيسير الكمي الذي انتهجته بعض الدول في السابق.
- يؤدي اللجوء إلى آلية التمويل غير التقليدي مع برنامج إصلاحات اقتصادية وهيكلية سنكل عند نهاية فترة تطبيقها باستعادة التوازنات الاقتصادية والمالية.

### • أسباب إختيار الموضوع:

تتقسم دوافع اختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

#### ○ الأسباب الذاتية:

- الارتباط الموجود بين موضوع البحث وتخصص الدراسة.
- حداثة الموضوع والرغبة في البحث في حيثيات هذا الموضوع.
- الرغبة في المساهمة العلمية في حل إحدى أهم اختلالات الاقتصاد الوطني.

#### ○ الأسباب الموضوعية:

- بيان وضعية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في إيراداته على بيع سلعة وحيدة تتحكم في أسعارها عوامل دولية خارجية.
- معرفة الأسباب التي أدت إلى لجوء الدولة الجزائرية إلى آلية التمويل غير التقليدي.

### • أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية الدراسة في إثراء موضوع إحدى أهم أدوات السياسة النقدية غير التقليدية " التمويل غير التقليدي " وتوضيح الرؤية حول المشاكل التي تواجهها السلطات النقدية في ظل انخفاض أسعار النفط.

وتتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- تسليط الضوء على أحد أهم أدوات السياسة النقدية غير التقليدية وتقديم الحلول الفعالة للاقتصاد
- معرفة آليات تنفيذ سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر
- التعرف على أهم التجارب الدولية التي اتبعت هذه الآلية والإصلاحات المصاحبة لها لتفادي الآثار المترتبة عنها
- التعرف على أهم التحديات والصعوبات التي يمكن أن تواجه الاقتصاد الجزائري جراء تنفيذ سياسة التمويل غير التقليدي.

### • المنهج المستخدم في الدراسة ومصادر جمع المعلومات والبيانات:

تماشياً مع طبيعة الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من أجل وصف سياسات التمويل غير التقليدي في الجزائر وأيضاً لدراسة وتحليل البيانات والمعطيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة كما استخدمنا أيضاً منهج دراسة الحالة كنموذج لتطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر.

أما فيما يخص مصادر الحصول على البيانات والمعلومات فقد تم الاعتماد على عدة مراجع من بينها: الكتب، المجلات، التقارير، الملتقيات الوطنية والدولية بالإضافة إلى مواقع الرسمية ذات الصلة بكل من التمويل غير التقليدي وأسعار النفط باعتبارهما متغيري الدراسة، كما تم الاعتماد على التحليل العددي للجداول الإحصائية وتحليل البيانات المتحصل عليها لإظهار مدى فاعلية التمويل غير التقليدي في ظل انخفاض أسعار النفط.

### • حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة من الجانب المكاني في حالة الجزائر وبالتحديد دراسة فعالية التمويل غير التقليدي في ظل انخفاض أسعار النفط، أما فيما يخص الجانب الزمني سنعتمد في هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2019 .

### • صعوبات الدراسة:

من خلال الدراسة تم التعرض إلى صعوبات و لم تتمثل في قلة المراجع بل تمثلت في:

- التضارب والتناقض في المعلومات والإحصائيات الصادرة من مختلف الهيئات الرسمية مثل البنك المركزي والمركز الوطني للإحصاء "ONS"
- عدم ذكر المبالغ الحقيقية للسندات المالية التي أصدرتها الخزينة العمومية لفائدة البنك المركزي بحجة السر المهني، والذي من شأنه أن ينقص من جودة البحث العلمي.
- ضيق الوقت، لأن الموضوع كبير ومنتشعب، ويمس جميع مكونات الاقتصاد، مهما نتوسع في الدراسة، تبقى هناك جوانب لم نتطرق إليها.

### • تقسيمات الدراسة:

انطلاقا مما سبق وللإحاطة بالإشكالية المطروحة ومعالجتها منهجيا، تم تقسيم خطة الدراسة ضمن مقدمة وفصلين بالإضافة إلى خاتمة عامة تحتوي على حوصلة لأهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها.

فقد تم تخصيص **الفصل الأول** للحديث عن الإطار النظري للدراسة، وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث رئيسية، تناولنا في المبحث الأول مفاهيم عامة حول السياسة

النقدية التقليدية والسياسة النقدية غير التقليدية، والمبحث الثاني تطرقنا إلى قانون النقد والقرض والتعديل الاستثنائي بموجب القانون 10-17، أما المبحث الأخير تم معالجة التمويل غير التقليدي كأداة من أدوات السياسة النقدية غير التقليدية.

أما **الفصل الثاني** كان تحت عنوان تقييم سياسة التمويل غير تقليدي في ظل انهيار أسعار النفط في الجزائر وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث رئيسية، تناولنا في المبحث الأول أهمية النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري، والمبحث الثاني تطرقنا إلى الآثار المالية والنقدية المترتبة عن تطبيق سياسة التمويل غير تقليدي في الجزائر، أما المبحث الأخير تم معالجة الآثار الاقتصادية المترتبة عن تطبيق سياسة التمويل غير تقليدي في الجزائر.

أما **الخاتمة العامة** فهي عبارة عن حوصلة لأهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها من هذه الدراسة.



# الإطار النظري للدراسة

### تمهيد الفصل الأول:

تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي، ولكن مع ظهور الأزمات المالية واشتدادها أصبحت هذه الأدوات غير قادرة على مواجهة ومعالجة تلك الأزمات، الأمر الذي أجبر البنوك المركزية على ضرورة إيجاد واستحداث أدوات جديدة يطلق عليها إسم أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، والتي تركز أساساً على تنشيط الإقتصاد ومواجهة التضخم، وتمويل عجز الموازنة وذلك عن طريق آلية الإصدار النقدي.

ففي منتصف سنة 2017 تم تطبيق آلية جديدة وحديثة في الجزائر مشابهة لأداة التسيير الكمي المطبق في مختلف اقتصاديات الدول، منها: اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، ما يسمى بالتمويل غير تقليدي، وذلك بهدف ضمان استمرارية تمويل التنمية الإقتصادية.

حيث صممت سياسة التمويل غير التقليدي أساساً لمعالجة الأزمات التي عجزت عن حلها أدوات السياسة النقدية التقليدية، فالتمويل غير التقليدي يعمل على التوسيع الكبير لموجودات البنك المركزي وخفض أسعار الفائدة على المدى الطويل، وتوفير السيولة المحلية والأجنبية وذلك من خلال ضخ البنوك المركزية الأموال بشكل مباشر في الإقتصاد عبر شراء الدين الحكومي حتى تخفف عليها الأعباء المالية المترتبة على جداولها الائتمانية، وفي ظرف يتسم بهشاشة النشاط الاقتصادي العالمي، تشهد الجزائر العديد من التطورات المالية والنقدية، حيث عانى الإقتصاد الوطني بشدة من أثر انهيار أسعار البترول ابتداء من شهر جوان من سنة 2014.

ضمن هذا الإطار، قامت الجزائر بإصدار القانون رقم 17-10 المتعلق بالنقد والقرض والذي يتم أحكام الامر 03-11، وذلك من أجل المساهمة في تغطية احتياجات الخزينة العمومية وتمويل الدين العمومي الداخلي.

من خلال ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالتالي:

- ✓ المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية التقليدية والسياسة النقدية غير التقليدية.
- ✓ المبحث الثاني: التمويل غير التقليدي كأداة للسياسة النقدية غير التقليدية.
- ✓ المبحث الثالث: مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة.

### المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية التقليدية والسياسة النقدية غير التقليدية

تعتبر السياسة النقدية التقليدية أحد أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث تتبع سياسة نقدية معينة داخل الاقتصاد قصد الوصول إلى هدف معين (تحقيق التشغيل الكامل، المحافظة على استقرار العملة أو الحد من التضخم)، وبعد إنفجار الأزمة المالية اضطرت البنوك المركزية إلى تنفيذ عدد كبير من السياسات النقدية غير التقليدية من خلال ضخ السيولة لتحفيز الطلب الكلي، كذلك توسيع الموازنة العامة مما أدى إلى اللجوء إلى مصادر تمويل مختلفة لتغطية العجز الموازي.

ومن أجل الإلمام بجوانب المبحث الأول سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية:

- ماهية السياسة النقدية التقليدية .
- ماهية السياسة النقدية الغير التقليدية.
- سبل وآليات تمويل عجز الموازنة العامة.

### المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية التقليدية

يتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم السياسة النقدية التقليدية، أهدافها وأهم أدواتها.

### الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية التقليدية

تتعدد تعاريف السياسة النقدية بين الاقتصاديين، إلا أنها تبقى متقاربة في مضمونها نورد منها ما يلي :

**التعريف الأول:** تعرف السياسة النقدية بأنها تلك الاجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود، لإيجاد التوسع او الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والوسائل والاساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة.<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** تعرف السياسة النقدية بانها هي اليات التحكم في كمية النقود المتداولة، وهي الاجراءات والاساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في ادارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني،<sup>3</sup> أما الاقتصادي

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 112 .

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ( تحليل كلي ) ، مجموعة النيل العربية للنشر - القاهرة ، 2005 ، ص 90

<sup>3</sup> عوف محمود الكفراوي ، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي ، الطبعة الثانية ، مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر ، 2006 ، ص 145

George Priente فيعرفها على انها مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد احداث اثر على الاقتصاد، ومن اجل ضمان استقرار اسعار الصرف.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية - بن عكنون الجزائر الطبعة

**التعريف الخامس:** للسياسة النقدية مفهومين ضيق وواسع "فالسياسة النقدية بالمفهوم الضيق عرفت بأنها الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد وتحقيق أهداف اقتصادية معينة أو هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق هدف اقتصادي معين كالاستخدام الكامل تبعا للاقتصادي "Kent"، أما السياسة النقدية بالمفهوم الواسع وتعني جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد القومي وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي"<sup>1</sup>، يمكن القول أن السياسة النقدية إجراءات لمراقبة العرض النقدي وتحقيق أهداف اقتصادية من قبل السلطات النقدية وكذا مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد القومي.<sup>2</sup>

**التعريف السادس:** هو ما أشار إليه Einzig من أن "السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي تستعمل في تتبع عرض النقود من قبل البنك المركزي كوسيلة للوصول لأهداف السياسة النقدية". كما يمكن القول أن السياسة النقدية مجموعة إجراءات المستعملة من قبل البنك المركزي للوصول إلى أهداف السياسة النقدية.<sup>3</sup>

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف شامل للسياسة النقدية على أنها "مجموعة القواعد والإجراءات والقرارات التي تلجأ إليها السلطات النقدية أو تستخدمها في الرقابة والتأثير على النقود".

<sup>1</sup> عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 25.

<sup>2</sup> زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 185.

<sup>3</sup> أحمد شعبان محمد علي، السياسات النقدية والمصرفية، دار التعليم الجامعي لطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،

### الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية التقليدية

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:<sup>1</sup>

#### أولاً: استقرار سعر العملة

الهدف من مراقبة الائتمان المصرفي هو العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية، وذلك من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد وأثره الضار على قيمة العملة الوطنية، وبنفس الوقت يلتزم البنك المركزي بالحفاظ على حجم مناسب من الاحتياطات الدولية وعدم التوسع المفرط في إقراض الحكومة لتحقيق إستقرار في قيمة العملة الوطنية.

#### ثانياً: استقرار مستوى الأسعار

يرى البعض أن استقرار الأسعار هو الهدف المركزي للسياسة النقدية من خلال مراقبة الائتمان المصرفي، لأن التغير في الأسعار يؤدي إلى أحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين ولصالح المدينين، مما يؤدي إلى توزيع سيء للثروة بين الطرفين.

#### ثالثاً: تشجيع النمو الاقتصادي

تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، ويستطيع البنك المركزي إحداث تغييرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها على خلق الائتمان والتأثير على حجم الائتمان المصرفي، فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع البقاء

<sup>1</sup> هيل عجمي وجميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، الأردن، 2009،

على سعر فائدة منخفض، مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي.

### رابعاً: تحسين ميزان المدفوعات

تلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته. يمكن تحديد الجوانب التي تنصب عليها السياسة النقدية وتتحصر في جانبين<sup>1</sup>

### 4.1. جانب الإيداع:

تسعى السياسة النقدية إلى جمع وتعبئة الادخارات المحلية التي يمكن جمعها بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية، كذلك رفع معدلات الادخار قياساً إلى إجمالي الدخل القومي.

### 4.2. جانب الإستثمار:

كما تسعى السياسة النقدية إلى زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي وفي مقدمة هذه القطاعات القطاعين الصناعي والزراعي.

<sup>1</sup> بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)،

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2016، ص 65.

### الفرع الثالث: أساليب السياسة النقدية

ومن أساليبها يوجد أسلوبان لتطبيق السياسة النقدية ، وهما الانكماشية وهدفها الحد من التضخم، بحيث تستخدم رفع اسعار الفائدة وبيع الاوراق المالية من خلال عمليات البيع والشراء في السوق المفتوح، والسياسة النقدية التوسعية ن التي تستخدم للحد من البطالة والركود الاقتصادي وذلك من خلال خفض الفائدة وشراء الاوراق المالية، لزيادة السيولة<sup>1</sup>

### الفرع الرابع: أدوات السياسة النقدية التقليدية

تعتمد السلطات النقدية في إدارة شؤون النقد والائتمان على نوعين من الأدوات تتمثل فيما يلي:

#### أولاً: الأدوات الكمية

تعتبر الطرق الكمية الأدوات التقليدية للسياسة النقدية وتشمل ما يلي:

#### 1. سعر إعادة الخصم:

يقصد بسعر إعادة الخصم الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من المصارف التجارية عند لجوء هذه الأخيرة إلى إعادة خصم الأوراق التجارية التي بحوزتها أو الاقتراض منه بضمان الأوراق المالية الحكومية من أجل الحصول على موارد نقدية جديدة أو إضافية لتدعيم احتياطياتها النقدية وبالتالي زيادة مقدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جارية جديدة.

عندما تقوم البنوك التجارية برفع سعر إعادة الخصم أي سعر الفائدة المقررة في السوق النقدية على القروض التي تقدمها للقطاع غير المصرفي عن طريق خصم الأوراق التجارية، سيكون رفع سعر الخصم بنفس النسبة وفي النفس الوقت لارتفاع سعر إعادة الخصم، وهو

<sup>1</sup> سمت فخري نعمة، أهمية اسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الازمات الاقتصادية ، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد،

ما يعني أن المصارف التجارية تقوم بنقل تكلفة اقتراضها من البنك المركزي إلى الأفراد والمشروعات عن طريق رفع سعر الفائدة على الائتمان الذي تضعه تحت تصرف عملائها،<sup>1</sup> وهو إجراء سليم لأن من غير المعقول أن تقترض المصارف التجارية من البنك المركزي بسعر مرتفع ثم تعود لإقراض ما حصلت عليه إلى عملائها بسعر منخفض.

### 2. عمليات السوق المفتوحة:

تعتبر أداة عمليات السوق المفتوحة أهم أدوات السياسة النقدية في كثير من دول العالم وخصوصاً المتقدمة منها وتتمثل عمليات السوق المفتوحة بمعناها الضيق، في قيام البنوك المركزية ببيع وشراء السندات الحكومية واذونات الخزينة أما عمليات السوق المفتوحة بمعناها الواسع فإنها تعمل بشراء وبيع الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية بالإضافة إلى شراء السندات الحكومية واذونات الخزينة.

ويستخدم البنك المركزي أداة عمليات السوق المفتوحة لعلاج أو تخفيض حدة المشاكل التي يواجهها الاقتصاد. ففي حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية واذونات الخزينة لزيادة النقود المتداولة ومن ثم زيادة قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان وذلك بغرض زيادة حجم الإستثمار ومن ثم زيادة معدل التوظيف وزيادة الدخل القومي، أما في الأوقات التي يعاني فيها الاقتصاد من معدلات تضخم مرتفعة فإن البنك المركزي يقوم ببيع السندات الحكومية واذونات الخزينة للمصارف التجارية والجمهور مما يؤدي إلى خفض كمية النقود المتداولة ومن ثم تتخفف قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وتخفض مستويات الأسعار.

### 3. نسبة الاحتياطي القانوني:

تتغير نسبة الاحتياطي الإلزامي (القانوني) من دولة إلى أخرى، بل إنها تختلف في نفس الدولة باختلاف الظروف والأهداف الاقتصادية. ولكن يلاحظ بصفة عامة أن معدلات

<sup>1</sup> طاهر فاضل البياتي، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2013،

الاحتياطي الإلزامي تكون مرتفعة في الأوقات التي يشهد فيها الاقتصاد معدلات تضخم مرتفعة، وتكون منخفضة في أوقات الكساد، أما بالنسبة لمعدلات الاحتياطي تبعاً لنوع الودائع فإن البنوك المركزية تفرض معدلات احتياطي مرتفعة على الودائع تحت الطلب، بينما تفرض معدلات احتياطي منخفضة على الودائع لأجل.

ويستطيع البنك المركزي استخدام نسبة الاحتياطي الإلزامي في التأثير على احتياطات البنوك التجارية الناجمة عن حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد، لأن رفع النسبة المذكورة يؤدي إلى تجميد قدر أكبر من الاحتياطات التي حصلت عليها البنوك من الخارج، وبالتالي يحد من قدر والعكس إذا حدثت هجرة رؤوس الأموال نحو الخارج فيستطيع البنك المركزي التعويض عن ذلك من خلال خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، حيث يجبر ذلك البنوك على إعادة أموالها الموظفة للخارج ويجنب ذلك من الاختلال في ميزان المدفوعات.

### ثانياً: الأدوات النوعية

تستخدم وسائل السياسة النقدية النوعية على نوعية وكلفة الائتمان وليس على حجمه، من أهمها:<sup>1</sup>

#### 1. تنظيم الائتمان الاستهلاكي:

إن الرقابة على الائتمان يشمل على كيفية سداد القروض ومدة القروض الخاصة بشراء السلع المعمرة، وهذه الرقابة تتطلب حد أدنى من المبلغ الذي يجب دفعه المشتري ومدة قصوى للسداد. فرفع المبلغ الذي يجب دفعه يؤدي إلى هبوط الائتمان المقدم لشراء السلع الاستهلاكية وكذلك تقصير مدة السداد وزيادة قيمة الأقساط المطلوب سدادها فيقلص الائتمان الممنوح لهذا الغرض.

<sup>1</sup> Joyce MICHAEL et Miles DAVID, "Quantitative easing and unconventional monetary policy – an introduction", The economies journal, November 2012, p 276.

### 2. الاقتراض بضمان السندات مع التقيد بهامش الضمان:

يسمح للأفراد الاقتراض من البنوك بضمان السندات بشرط الالتزام بأنه النسبة من قيمة السندات السوقية والتي يقبل البنك بموجبه على منح القروض على أساسها، فلو اشترى مضارب سندات بقيمة 100 ألف دينار وكان هامش الضمان هو 60% فإن المقترض يستطيع أن يقترض فقط 40 ألف دينار، فإذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة انكماشية للحد من هذه القروض فإنه يلجأ إلى رفع هامش الضمان إلى 80%، والعكس إذا أراد أن يتبع سياسة توسعية يلجأ إلى تقليل الهامش إلى 40% مثلاً.

### 3. الإجراءات المباشرة:

وهي من أكثر الأدوات المستخدمة في تنظيم الائتمان المصرفي التي يستخدمها البنك المركزي، وأهم هذه الإجراءات:<sup>1</sup>

- رفض البنك رفض البنك المركزي إعادة خصم الأوراق المالية للبنوك التجارية باعتباره الملجأ الأخير للإقراض.
- إجبار البنوك على استثمار جزء من مواردها في أصول مالية سائلة وخالية من المخاطر كالاستثمار في السندات.
- التمييز بين أسعار الفائدة وفقاً للقطاعات الاقتصادية، لتخفيض سعر الفائدة على القروض الزراعية والصناعية مقارنة بالقروض التجارية والعقارية.
- فرض نسبة السيولة القانونية التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ كنسبة من الودائع وهي لا تقل عن 20%.
- تحديد نوع الأوراق المالية القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي وكذلك الأوراق المالية التي تعتبر جزءاً من الاحتياطي القانوني.

<sup>1</sup> علي صاري، السياسة النقدية غير التقليدية الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد

### 4. التأثير أو الإقناع الأدبي:

يعتمد البنك المركزي في تنفيذ أهداف السياسة النقدية من تأثير وإقناع أدبي تجاه البنوك التجارية من أجل التعاون لتنفيذ سياسة نقدية معينة، فقد يرجو البنك المركزي من البنوك التجارية بعدم تقديم قروض لأهداف المضاربة، ويتم ذلك من خلال استدعاء مدراء البنوك التجارية للتحدث معهم حول تغليب المصلحة الوطنية والعامة في قضايا منح التمويل، ولا يمكن التأكد من فاعلية هذه الوسيلة إلا من خلال وجود علاقة بين البنك المركزي والمؤسسات الاقتصادية وكذلك وجود أسس وقواعد ينتظم على أساسها النظام المصرفي كوحدة متكاملة، ويحدث العكس عندما تضعف أو تنقطع العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

### الفرع الخامس: أهداف السياسة النقدية التقليدية

ان من أهم أهداف السياسة النقدية هو معالجة قضايا التضخم الذي هو اساس عمل السياسة النقدية ويأتي الحد من البطالة، كنتيجة للهدف الاساسي، إذ يهدف الاحتياطي الفيدرالي الامريكي والبنوك المركزية في الدول بلوغ معدل بطالة أقل من او يقارب 6.5%، كون المعدل الطبيعي يتراوح بين 4.7% الى 5.8%، ومعدل التضخم الاساسي بين 2% و 2.5%، ومعدل النمو الاقتصادي الجيد يكون بزيادة سنوية من 2% الى 3% من الناتج المحلي الاجمالي للدول.<sup>1</sup>

وتحرص السياسة النقدية على تحقيق مجموعة من الاهداف التي تؤثر في اقتصاد دولة او مجموعة من الدول، ومن الاهداف التي رسمها صندوق النقد الدولي لها ما يأتي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين عيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2004 ، ص 121.

<sup>2</sup> محمد العيد شوشاني واخرون ، الابعاد والانعكاسات الاقتصادية لتطبيق سياسة التيسير الكمي، مذكرة تخرج ماستر ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حمة لخضر - الوادي، 2019، ص 21.

- تحقيق استقرار الاسعار، والحفاظ على تضخم معتدل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.
- السعي لايصال الاقتصاد والنقد لمرحلة الاستقرار، ويأتي ذلك في مساع لتكييف العروض النقدية مع مستويات النشاط الاقتصادي.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وفي هذه الحالة تتساوى المديونية مع الطرف المدين.
- الوصول الى مستوى ملائم من حيث الانتاج.
- التخلص من البطالة بتوفير فرص عمل للايدي العاملة حتى يتسنى تخفيض من نسبة البطالة.

### المطلب الثاني: ماهية السياسة النقدية غير التقليدية

يتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف السياسة النقدية غير التقليدية، شروط تنفيذها وأهم أدواتها.

### الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية غير التقليدية

لا يوجد إجماع على تعريف شامل لمضمون السياسة النقدية غير التقليدية، حيث لم يتم تعريفها حتى الآن سوى من جانبين. جانب المستهدفات وجانب الأدوات (الوسائل) المستخدمة في مثل هذه السياسات، وعليه فيمكن تعريف السياسة النقدية من جانبين هما:<sup>1</sup> من حيث الجهة المستهدفة: هي مجموعة الوسائل والاجراءات غير المعتاده في السياسة النقدية التقليدية تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي، ولتحقيق أهداف اقتصادية محددة، خلال فترة زمنية معينة".

<sup>1</sup> علي صاري، البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية، مجلة الاقتصاد والمالية،

أما من حيث الأدوات المستخدمة: عرفت بأنها سياسة نقدية تستخدم زمن الازمات يتم من خلالها تنفيذ دعم ائتماني معزز، وتسهيلات ائتمانية، وتيسيرات كمية، وتدخلات في العملة، وفي أسواق الأوراق المالية، وتوفير السيولة بالعملة المحلية والأجنبية، كل ذلك بهدف دعم سير عمل القطاع المالي، وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الأزمة المالية".

كما تعرف السياسة النقدية غير التقليدية على أنها قيام البنك المركزي بدور الوساطة في عملية الائتمان لتعويض انقطاع الوساطة الخاصة، والميزة الأساسية في وساطة البنك المركزي هو سهولة الحصول على الأموال عن طريق إصدار سندات الحكومة بلا قيود ولا مجازفة، وذلك لتوفير وسيلة لتحفيز الاقتصاد،<sup>1</sup> يمكن القول أن السياسة النقدية غير التقليدية على أنها قيام البنك المركزي بدور الوساطة من أجل تسهيل الحصول على الأموال عن طريق إصدار سندات حكومية.

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل لسياسة النقدية غير التقليدية، على أنها السياسة التي تحاول التأثير على أسعار الفائدة طويلة الأجل من خلال إصدار البنك المركزي، أو مشتريات الأصول (سندات الخزينة)، تسمى برامج شراء الأصول بالتسهيل الكمي بتخفيف الائتمان.

<sup>1</sup> صاري علي ، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية ، العدد 4 ، الجزائر ، 2013 ، ص ص : 59-62.

### الفرع الثاني: شروط تنفيذ سياسة نقدية غير تقليدية

هناك مجموعة من الشروط لتنفيذها تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

✓ لا بد أن تكون متناسبة مع درجة التفكك والاضطراب الذي تعاني منها السوق التي تسعى إلى إنقاذها، وفي أغلب الحالات لا بد من تفصيل التدابير من أجل تجنب التعطيل الكلي للأسواق، والواقع أن البنك المركزي يجب أن لا يتردد في توسيع أو تقليص نطاق أدواته غير المعيارية- وبخاصة مدة التوفير غير الاعتيادي للسيولة- اعتماداً على حجم الخلل في عمل النظام المالي.

✓ لا بد أن تكون التدابير مصحوبة برسائل قوية إلى البنوك التجارية لمعالجة قضاياها الخاصة بإعادة التمويل وإصلاح الموازنات في الأمد المتوسط، ولأن البنوك تعد إلى حد كبير الأداة الرئيسية لدى البنك المركزي لإعادة التمويل "غير المعياري"، فإن هذه الرسالة تشكل أهمية خاصة في حالة الأزمات.

✓ في حالة أوروبا لا بد من حث مؤسسات الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الدول الأعضاء على تعزيز الإدارة الاقتصادية من خلال المراقبة اللصيقة للسياسات الاقتصادية والخاصة بالموازنة التي تنتهجها الدول كل على حدا، والواقع أن مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي كان واضحاً إلى حد كبير فيما يتصل القضية منذ بداية الأزمة.

✓ وبقدر ما تعمل مجموع التدابير غير التقليدية التي تتخذها البنوك المركزية في الدول المتقدمة على تغيير بنيوي في البيئة النقدية والمالية للاقتصاد العالمي، والتعديل الضروري للخلل في التوازن العالمي، والمساهمة الحاسمة من جانب الجهات المقرضة المتعددة الأطراف.

<sup>1</sup> علي صاري، السياسة النقدية غير التقليدية الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد

### الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية غير التقليدية

يمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية غير التقليدية إلى أربع أنواع تتمثل فيما يلي:

#### أولاً: التيسير الكمي (QE)

وضعت الدراسات الأولى لأدوات السياسة النقدية من قبل جون ميلر كينز 1930، والتي هي أساس سياسة التيسير الكمي، حيث طبقت سياسة التيسير الكمي لأول مرة في اليابان، بعد حالة الانكماش التي عرفها الاقتصاد الياباني سنة 1990، حيث ان السياسات النقدية التقليدية المتفق عليها لم تعد ناجعة، وعليه لابد من البحث عن سياسات جديدة تعتبر أكثر نجاعة ومنها سياسة التيسير الكمي التي تعتمد على سعر الفائدة الصفري، في البنك المركزي الياباني طبق هذه السياسة عن طريق بيع سندات حكومية للقطاع المالي بما فيها القطاع المصرفي وزيادة نسبة الاحتياطي وبالتالي الرفع من قروض المقدمة من الاقتصاد الحقيقي مما يزيد من السيولة لهدف تخفيف حدة الانكماش، ففي سنة 1990 خفض البنك المركزي الياباني سعر الفائدة 7% في بداية السنة الى 0% مع نهاية نفس السنة<sup>1</sup>، ومع ازمة 2008 اعلن البنك الفيدرالي الامريكي تبنيه لهذه السياسة كاداة لمعالجة الازمة، بعدها بدأت معظم الدول في تطبيق سياسة التيسير الكمي بما فيها الاتحاد الاوربي ناهيك على تركيز البنك المركزي الاوربي على ابقاء التضخم تحت السيطرة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Loch Rayan Collins and others, **Strategic quantitative easing**: stimulating investment to rebalance the economy, new economic foundation, UK, 2013, p10.

<sup>2</sup> Amanda A.Schaible, **Quantitative easing**, effect on shadow banking, Scholarship @ cuc. claremont. edu, 2014, p10.

### 1- تعريف التيسير الكمي:

التيسير الكمي هو أداة مشابهة لسياسة التمويل غير تقليدي Planche a billet الا انها اكثر تطورا منها في إجراءات تنفيذها، وتمثل في الحقيقة آخر أسلحة البنك المركزي بعد أن دفع بأسعار الفائدة نحو الصفر، ومنعا للوقوع في مصيدة السيولة.<sup>1</sup>

وأما التعريف اكثر شيوعا هو: انها عبارة على اداة لسياسة النقدية غير التقليدية تقتضي الرفع من حجم موازنة البنك المركزي عن طريق الرفع من القاعدة النقدية والحفاظ على حجم السيولة في الاقتصاد مع التقليل من مخاطر محفظة الاصول من جهة اخرى فهي سياسة لا تساهم في تغيير نوعية اصول البنك المركزي مثلما هو الحال في سياسة تيسير الائتمان.<sup>2</sup>

يهدف التيسير الكمي إلى التأثير في هيكل ميزانيات المصارف التجارية بزيادة مستويات السيولة لديها، وتحفيز المصارف نتيجة لذلك على الإقراض بصورة أكبر أو الاستثمار في سندات الشركات، وتتمثل آلية التيسير الكمي في أن البنك المركزي يقوم بشراء أصول مالية، غالبا السندات الحكومية من المصارف، حيث يترتب على شراء البنك المركزي هذه السندات ما يلي:<sup>3</sup>

✓ ارتفاع أسعارها السوقية وتراجع معدلات الفائدة على السندات نتيجة لذلك، وهو ما يشجع المصارف على التوجه نحو أدوات أخرى أكثر عائدا مثل سندات الشركات، أو إقراض الأفراد.

✓ قيام البنك المركزي بشراء هذه السندات لابد أن يقوم بإصدار المزيد من هذه الاحتياطات لمصلحة المصارف، بالطبع مثل هذه الخطوة تعاد لعملية إصدار المزيد من النقود، ويترتب على ذلك تزايد كمية السيولة المتاحة لدى المؤسسات المالية، وهو

<sup>1</sup> نوفل سمايلي وفضيلة بوطورة، فاعلية أدوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية للبنك المركزي في مواجهة أزمة الديون السيادية الأوروبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 44، الجزائر 2015، ص 31.

<sup>3</sup> Mark Gertler and Peter Karadi، **Model of Unconventional Monetary Policy**، NY University، 2010، p .114.

<sup>3</sup> حوراء رزوقي وعباس القرشي، التيسير الكمي و دوره في تحسين معدلات النمو العالمي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، تاريخ النشر: 2017/12/11، تاريخ الإطلاع: 2020/01/21 على الساعة 15:43.

ما يفترض أن يشجع المصارف على الإقراض لإستثمار فوائض السيولة المتجمعة لديها نتيجة عمليات التيسير الكمي.

هناك العديد من المقاربات التي توضح أسلوب التيسير الكمي نجد منها:

الجدول رقم (1-1): بعض المقاربات توضح أسلوب التيسير أو التسهيل الكمي

المقاربة	المحتوى
مقاربة نيو ويكس يليان Neo ne Wicksellien	سياسة التيسير الكمي وزيادة حجم القاعدة النقدية عن طريق الإصدار النقدي يمكن أن تؤثر بطريقة غير مباشرة في الاقتصاد، عن طريق التأثير في توقعات الأعوان الاقتصاديين بالرغم من مواجهة الاقتصاد لحالة "مصيدة السيولة" أين تكون معدلات الفائدة منخفضة جدا قد تلامس معدلات صفرية، ووجود مصداقية للبنوك المركزية من أجل توجيه تلك التوقعات الخاصة بمسار معدلات الفائدة المتوسطة والطويلة الأجل إلى جانب معدلات التصخم وتعزيز ذلك بتدخله في سوق الصرف لتخفيض قيمة العملة خلال فترة زمنية مدروسة، وبالتالي تحفيز الطلب الكلي.
مقاربة المدرسة النقدية	تكون ضخ السيولة عن طريق زيادة حجم القاعدة النقدية يؤثر على الاقتصاد بالرغم من حالة مصيدة السيولة، والصدمات النقدية الناتجة عن برنامج التيسير الكمي وتخلق تعديل في الأسعار النسبية للأصول الحقيقية والمالية، وهذه الزيادة في حجم القاعدة النقدية تؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك عن طريق أثر الثروة الذي يدفع الأفراد إلى القيام بنفقات جديدة، وبالتالي تحفيز النشاط الاقتصادي.

<p>تركز اهتمامها على القطاع الخاص. حيث أكدت أن الأزمة المالية التي شهدتها بعض الدول هي أزمة موازنة، فهناك العديد من المؤسسات التي تشكل العصب الرئيسي للاقتصاديات تعاني من عجز في الموازنة وفي هذه الحالة فالمتعاملين الاقتصاديين لا يبحثون عن تعظيم الأرباح، وإنما عن كيفية تقليل مديونيتهم وهذا ما لا يشجعهم على الاقتراض من البنوك بالرغم من معدلات الفائدة المنخفضة، وبالرغم من وجود إمكانيات كبيرة لدى البنوك التجارية في منح القروض إلا انه في حالة غياب طلب للمقترضين يستحيل حصول عملية الاقتراض، وعلى هذا عززت هذه المقاربة من المكانة الاقتصادية للتيسير الكمي ودوره في تخليص المؤسسات الاقتصادية من مديونيتهم.</p>	<p>مقاربة ريتشاردكو (2008)</p>
---	--

المصدر: وليد العشي وأحمد صديقي، "تجربة التيسير الكمي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، جوان، 2018، ص-ص 252-253.

## 2- آليات سياسة التيسير الكمي:

إن تطبيق سياسة التيسير الكمي يتطلب مجموعة من المعايير لا بد من الالتزام بها والا تحولت هذه السياسة من أداة لحل الأزمة الى أداة لا بد من التحوط منها باعتبارها سبب من أسباب الأزمة واكبر خطر تواجهه الدول المطبقة لهذه السياسة ففي اوقات الكساد تعمل البنوك المركزية على خفض معدلات الفائدة وعندما تصل الى % يفقد البنك المركزي فرصته في تشجيع الائتمان وبالتالي يطبق سياسة التيسير الكمي كبديل عن ادوات السياسة النقدية التقليدية ، فيقوم البنك المركزي بشراء السندات طويلة الاجل وتخفيض معدلات الفائدة على احتياطات البنوك التجارية التي يحتفظ بها مما يؤدي الى تقليل اقبال البنوك على الاحتفاظ

بفائض السيولة لدى البنك المركزي وبالتالي زيادة حجم الائتمان ما يساعد على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الحقيقية.<sup>1</sup>

وعليه يمر تطبيق سياسة التيسير الكمي بمرحلتين أساسيتين:<sup>2</sup>

- شراء البنك المركزي من البنوك التجارية وباقي المؤسسات المالية السندات الحكومية مما يرفع من أسعارها بسبب زيادة الطلب عليها وبالتالي تنخفض أسعار الفائدة طويلة الأجل.

- إصدار أدوات دين قصيرة الأجل وتوسيع القاعدة النقدية في الاقتصاد عن طريق الإصدار النقدي.

### 3- أهداف سياسة التيسير الكمي:

تسعى سياسة التيسير الكمي إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:<sup>3</sup>

**3-1: التأثير في معدل الفائدة طويل الأجل:** قيام البنك المركزي بشراء الأصول طويلة الأجل، يسبب انخفاض المعروض منها من قبل المستثمرين، إذا افترضنا ثبات الطلب المتزايد عليها من خلال برامج التيسير الكمي مما يساهم في ارتفاع أسعار الأصول طويلة الأجل وانخفاض معدلات الفائدة طويلة الأجل.

**3-2: التقليل من مخاطر أسعار السندات:** حيث تتعرض أسعار السندات لخطر التغيرات في سعر الفائدة وذلك من خلال طول مدة السند، ولهذا فمن أهم الاعتبارات لبرامج التيسير الكمي هو التقليل من هذه المخاطر على السندات خاصة منها السندات السيادية التي تؤثر إيجاباً على العائد من السندات التجارية والاستثمارية، هذا ما يشجع المستثمرين على تداولها وخلق سيولة مناسبة في السوق.

<sup>1</sup> Mark Gertler and Peter Karadi, op -cit, p :3,16.

<sup>2</sup> Loch Rayan Collins and others, op-cit, p9.

<sup>3</sup> وليد العشي وأحمد صديقي، مرجع سابق، ص ص : 256-257.

**3-3: تحييد الإفلاس وعدم الوفاء بالالتزامات المالية:** يعتبر الإفلاس وعدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم المالية اتجاه المقرضين من أهم مظاهر الأزمات المالية، إلا أن تبني سياسة التيسير الكمي يعمل على تحييد هذا الأثر وفق ما يوفره المقرضين كخطة إنقاذ مالية للمؤسسات القابلة للإفلاس والحفاظ على أصولها من الانهيار، واستعادة الثقة المصرفية للأسواق المالية، والحد من انتقال تداعيات ذلك إلى مناطق أخرى من العالم في ظل العولمة المالية وترابط الأسواق المالية العالمية.

### 4- مخاطر التيسير الكمي:

للتيسير الكمي عدة آثار على المتغيرات الاقتصادية تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

#### • أثر التيسير الكمي في التضخم

يسبب التيسير الكمي ارتفاع معدلات التضخم أكثر مما هو مرغوب فيه إذا تمت المبالغة في تقدير المبلغ المطلوب للتيسير الكمي ويتم إنشاء أموال أكثر من اللازم. ومن ناحية أخرى يمكن أن يفشل إذ كانت المصارف لا تزال مترددة في منح القروض إلى الشركات الصغيرة والأسر من أجل تحفيز الطلب، ويمكن للتيسير الكمي أن يخفف بفعالية عملية تخفيض المديونية كما يخفض العائدات، ولكن في سياق الاقتصاد العالمي قد تساهم معدلات الفائدة المنخفضة في استمرار الاحتفاظ بالموجودات في الاقتصاديات الأخرى.

ومن المعلوم في الأدبيات الاقتصادية إن الزيادة في المعروض النقدي لها تأثير تضخمي، مما قد يؤدي إلى خفض قيمة سعر الصرف لعملة البلد مقابل العملات الأخرى. وإضافة لذلك فإن الآثار المتوقعة للتيسير الكمي في زيادة التضخم قد يؤدي إلى تقليل معدلات العائد الحقيقية.

<sup>1</sup> عبد العزيز شويش وآخرون، التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية، مجلة جامعة الكركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2014، ص-ص 134-136.

### • أثر التيسير الكمي على سعر الفائدة

في العادة، ينفذ البنك المركزي السياسة النقدية برفع أو خفض معدل الفائدة المستهدف من أجل التحكم بأسعار الفائدة بين البنوك. وعموماً يحقق البنك المركزي معدل الفائدة المستهدف في الأساس من خلال عمليات السوق المفتوحة، حيث يقوم البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية قصيرة الأجل من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وعندما يقوم البنك المركزي بصرف أو تحصيل هذه السندات فإنه يضخ أو يسحب الأموال في الاقتصاد وهذا ما يؤثر على أسعار السندات الحكومية قصيرة الأجل وعوائدها، وهذا بدوره يؤثر على معدلات الفائدة بين البنوك.

إذا كان معدل الفائدة الاسمية عند صفر أو قريب منه للغاية، فلا يمكن للبنك المركزي أن يجعله أقل من ذلك ويمكن أن تحدث هذه الحالة الذي يسمى فخ السيولة، على سبيل المثال خلال الانكماش الاقتصادي أو عندما يكون التضخم منخفض جداً. وفي هذه الحالة فإن البنك المركزي قد يستخدم التيسير الكمي لشراء كمية محددة من السندات أو الموجودات الأخرى من المؤسسات المالية بصرف النظر عن معدل الفائدة الذي لا يمكن أن ينخفض أكثر من ذلك، وغالباً ما يعتبر ذلك الحل الوحيد المتبقي لتنشيط الاقتصاد.

### • أثر التيسير الكمي على عرض النقود

من المعروف أن عرض النقد لف من النقد في التداول والحسابات الجارية وحسابات التوفير لدى الجهاز المصرفي، ونظراً لأن التيسير الكمي أساساً في الموجود النقدي للجهاز المصرفي فإن أثره مباشر عليها وتنفيذ عرض النقد وإن عرض النقد يزداد فور إطلاق خطط التيسير الكمي وتنفيذها.

### • أثر التيسير الكمي على سعر الصرف

تظهر ميزة التيسير الكمي بطريقة مباشرة المصدرين المقيمين في البلد الذي ينفذ التيسير الكمي وأيضا المدنيين الذين لهم ديون صادرة بهذه العملة، حيث أنه عندما تنخفض قيمة العملة تنخفض الديون، ومع ذلك فإن تضرر بطريقة مباشرة المستوردين حيث إن تكاليف البضائع المستوردة تتضخم بانخفاض قيمة العملة، ويمكن للبنوك أن تستخدم هذه الأموال الجديدة للاستثمار في الأسواق الناشئة والاقتصاديات القائمة على السلع الأساسية والسلع نفسها وفرص غير محلية بدلا من إقراض الشركات المحلية التي تواجه صعوبة في الحصول على القروض.

### ثانيا: التيسير النوعي

يرتكز التيسير النوعي على المبادئ الآتية:<sup>1</sup>

- تحسين إجمالي الظروف المالية لدعم الطلب الكلي وتحقيق معدل التضخم المستهدف.
- ضرورة تطبيق التدابير بصفة شاملة ومحيدة.
- على البنك المركزي تقصي الحذر، من خلال الحد من المخاطر المرتبطة بالميزانية وضمان الخروج من الاستراتيجية بالطريقة والوقت المناسبين.

ويعتمد نهج تسهيل الائتمان على مزيج من القروض والأوراق المالية التي يحتفظ بها البنك المركزي، وعلى كيفية تكوين هذه الأصول التي تؤثر على شروط الائتمان للشركات والعائلات، ويشمل التسهيل النوعي على زيادة المعروض النقدي بعد شراء السندات الحكومية،<sup>2</sup> ولكن بشراء أصول القطاع الخاص مثل سندات الشركات والأوراق المالية

1 السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 199.

2 عبد الله عقيل جاسم، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص 212-213.

المدعومة برهن عقاري للسماح للبنك المركزي للوصول إلى السقف المحدد لمعدل الفائدة المعلن.

### ثالثاً: أسعار الفائدة الصفرية

تتبع البنوك المركزية سياسة أسعار الفائدة الصفرية في حالة الأزمات من أجل تسهيل حصول الأفراد على الائتمان، كون أن العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه علاقة عكسية، وتساهم أسعار الفائدة الصفرية في التأثير على أسعار صرف العملة في السوق الدولية للعملات من خلال عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن بها شراء وحدات من عملة أخرى، ويمكن النظر إلى أثر سعر الفائدة أسعار الصرف من خلال:<sup>1</sup>

- سعر الفائدة له تأثير كبير على سعر الصرف، حيث ارتفاع سعر الفائدة على القروض مقارنة بأسعار الفائدة الأجنبية يؤدي إلى زيادة الاقتراض من البنوك الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها، ومنه تراجع الصادرات وتراجع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ومنه انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و تراجع الاستثمار.

- من خلال العلاقة بين سعر الصرف العملة المحلية وعرض النقود حيث العلاقة بينهما علاقة طردية، فزيادة العرض النقدي يؤثر إيجاباً على أسعار العملة المحلية، وانخفاض سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى زيادة الصادرات ومنه زيادة نمو الناتج المحلي وبالتالي زيادة الاستثمار.

<sup>1</sup> علي صاري ، السياسة النقدية غير التقليدية الأدوات والأهداف، مرجع سبق ذكره، ص 69.

- من خلال العلاقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات، يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العملة المحلية الأمر الذي يساهم في الرفع من قيمتها الخارجية، والعكس صحيح.

### رابعاً: حرب العملات

تعرف هذه التقنية على أن العملة القوية تميز الاقتصاد القوي، لكن العملة القوية جدا تضعف الاقتصاد، ولهذا نجد في الكثير من الاقتصاديات تعمل على إضعاف عملتها المحلية بالنسبة لباقي العملات قصد خلق أفضلية تنافسية، وهذا الإضعاف في العملة يكون متعمداً من طرف الدولة نفسها من خلال استعمال عدة وسائل كبيع العملة المحلية و شراء عملات أجنبية، خفض معدلات الفائدة، وأدوات السياسة النقدية غير التقليدية و التي في مقدمتها سياسة التسيير الكمي.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: سبل تمويل العجز في الموازنة العامة

يتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم عجز الموازنة العامة أنواعها، والأسباب التي أدت بالوقوع في العجز بالإضافة إلى آليات تمويل عجز الموازنة.

### الفرع الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة

قبل التطرق إلى عجز الموازنة العامة يجب التعرض أولاً إلى الموازنة العامة والتي تعرف على أنها برنامج مالي لسنة مالية قادمة، تستطيع من خلاله الدولة القيام بوظائفها وتحقيق

<sup>1</sup> المطلب عبد المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 120.

نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"<sup>1</sup> يمكن القول بأن الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة من خلالها تقوم الدولة بوظائفها وتحقق نشاطاتها في جميع المجالات الاقتصادية، التنمية والإجتماعية....

كما تعرف الموازنة العامة على أنها تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مالية مقبلة، تعده أجهزة الحكومة، وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار ما يسمى قانون المالية، الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبها التحصيلي والإنفاقي"<sup>2</sup>، ويمكن القول بأن الموازنة العامة تقوم الحكومة بوضع تقدير للإيرادات والنفقات وتعتمده السلطة التشريعية في تنفيذ الميزانية بجانبها التحصيلي والإنفاقي.

لقد تعددت مفاهيم العجز في الموازنة العامة للدولة، سعياً للتوصل لمفهوم دقيق وشامل يحدد العجز في الموازنة العامة. ومن أهم هذه التعاريف نذكر ما يلي:

**التعريف الأول:** عجز الموازنة العامة تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة، حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات"<sup>3</sup>، كما تعرف عجز الموازنة العامة على أنها الوضعية التي يكون فيها الإيرادات غير قادرة على تغطية النفقات.

**التعريف الثاني:** عجز الموازنة العامة ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث بشكل عام على مستوى الدول المختلفة، فعجز الموازنة يحدث عندما يزيد الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الموجودة، وهو ناتج بالأساس عن سوء تخطيط أو تقدير الحكومة، وبالتالي يعرف على أنها

<sup>1</sup> أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة التاسعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 89.

<sup>2</sup> سفيان خصير، المالية العامة، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 67.

<sup>3</sup> سوزي عدلي ناشر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، القاهرة، 2005، ص 277.

ظاهرة اقتصادية نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات وذلك بسبب سوء تخطيط الحكومة.<sup>1</sup>

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل لعجز الموازنة العامة كالآتي: عجز الموازنة هي تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة غير قادرة على تغطية النفقات العامة للدولة خلال سنة مالية معينة، بمعنى أن رصيد الموازنة العامة يكون سالباً أي أن الإنفاق العام يفوق الموارد العامة".

<sup>1</sup> ناصر وراق علي وراق ، أثر عرض النقود على عجز الموازنة العامة في السودان (1996-2014)، مجلة الدراسات

العليا - جامعة النيلين، المجلد 04، العدد، 15، 2016/02/01، ص8.

### الفرع الثاني: أنواع وأسباب عجز الموازنة العامة

للموازنة العامة أنواع وأسباب عديدة أدت إلى عجزها تمثلت في النقاط التالية:<sup>1</sup>

#### أولاً : أنواع عجز الموازنة العامة

لعجز الموازنة العامة أشكال متعدد ومختلفة يمكن اختصار أهمها فيما يلي:

#### 1- العجز الكلي (الشامل):

يحاول العجز الشامل توسيع مفهوم العجز ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الأخرى كالهيئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة، ومنه يصبح العجز مساوياً للفرق بين مجموع إيرادات الحكومة والقطاع العام ومجموع نفقات الحكومة والقطاع العام.

#### 2- العجز الجاري:

يعبر العجز الجاري عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحاً منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة، بمعنى آخر هو الفرق الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية.

<sup>1</sup> لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14،

جامعة بسكرة، ديسمبر 2013، ص 104.

### 3- العجز الأساسي:

يتضمن العجز الجاري فوائد الديون إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية ويعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسة المالية الحالية.

### 4- العجز التشغيلي:

هو عجز ينجم عن متطلبات الحكومة والقطاع العام مطروحا منها مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام، حيث يؤخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم السائدة، أي أنه يراعي في قيمة الفوائد التي تدفع، تعويض الدائنين جراء انخفاض القيمة الحقيقية للديون (ارتفاع المستوى العام للأسعار).

### 5- العجز الهيكلي:

يتمثل هذا النوع من العجز في عجز معدلات نمو الإيرادات العامة عبر مسايرة واللاحق بمعدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت، بمعنى أنه عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة المؤثرة على العجز المالي وكذا التذبذبات في الدخل المحلي وأسعار الفائدة.

### ثانياً: أسباب عجز الموازنة العامة

تلجأ الدولة الى تمويل العجز، حيث يتعين عليها أن تختار الوسائل الآمنة والابتعاد عن وسائل تمويل العجز ذات الآثار المدمرة على الاقتصاد كالإصدار النقدي، حيث يرى بعض الفقهاء أن هناك أربع حالات لوقوع العجز في موازنة الدولة وهي:<sup>1</sup>

- خطأ في التقدير والتحقيق للنفقات عند إعداد الموازنة ومثالها حالة زيادة النفقات وزيادة مقابلة في الإيرادات أو في حالة المحافظة على حجم النفقات وتخفيف العبء الضريبي.
- خطأ العنصر البشري في تقدير الإيرادات ويكون في حالة الاستقرار الاقتصادي.
- حالة تحقيق العجز نتيجة ركود اقتصادي عسيب في أثناء تنفيذ الموازنة، وهنا الأسباب الفردية للركود تكون مفاجئة ولا ملامح تدل عليها عند إعداد الموازنة. وهي الأكثر شيوعاً في الاقتصاد المعاصر، وتحدث عندما تتخفف الضرائب بعد سنوات من وفرة الحصيللة الضريبية والازدهار الاقتصادي، وقد تحدث أيضاً عند عدم قدرة الإيرادات العامة على مجاورة النفقات العامة في تزايدها. وبالتالي يمكن القول بأن العجز يحصل نتيجة عدم كفاية الإيرادات السيادية للدولة، كما قد يحدث نتيجة خطأ في التقدير أو نتيجة تبدل في معطيات الحالة الاقتصادية.

<sup>1</sup> Joyce MICHAEL et Miles David, OP-CIT, p 288.

### الفرع الثالث: آليات تمويل عجز الموازنة العامة

يتم تمويل عجز الموازنة العامة بعدة طرق كالاتي:

#### أولاً: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الاقتراض

من بين الوسائل التي تلجأ إليها الدولة من أجل تمويل عجز الموازنة العامة هو الاقتراض بجميع أنواعه.

#### 1- الاقتراض الداخلي:

هناك العديد من أشكال الاقتراض الداخلي أي المحلي، حيث تلجأ إليها الدولة عندما تكون هناك قدرة تمويل محلية، وذلك من أجل تغطية عجز موازنتها العامة ومن أهم مصادرها:<sup>1</sup>

**1-1- الاقتراض من البنك المركزي:** يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للدولة، ومصدراً هاماً من مصادر الائتمان، حيث تلجأ إليه الدولة عندما تكون بحاجة لدعم مالي تغطي به عجزاً، يقوم البنك المركزي بتقديم قروض كي تواجه العجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد، ويقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية شريطة أن لا يتعدى هذا الإصدار الحدود المسموح بها.

**1-2- الاقتراض من البنوك التجارية:** يكون ذلك حسب استطاعتها على تمويل الائتمان الإضافي دون تخفيض الاقتراض للقطاعات الأخرى، حيث أنه عندما لا يكون لدى البنوك التجارية فائض في الاحتياطات التي يمكن استخدامها من أجل الزيادة في العرض الكلي

<sup>1</sup> لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

للائتمان، فإنه زيادة للاقتراض الحكومي سوف تكون على حساب القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى.

**1-3- الإقتراض من الجمهور:** تقوم الدولة بطرح أدونات الخزينة في السوق أو عن طريق البنك المركزي للجمهور والمتعاملين في السوق المالي وذلك بسعر الفائدة السائد في السوق، حيث تعتبر هذه الأداة فعالة إذا تمكنت الحكومة من جعل دخل هذه السندات مغرياً، حيث أنه لنجاح هذه الوسيلة لا بد أن يكون سعر الفائدة على هذه السندات موجبا أي أعلى من معدل التضخم، حيث يساعد على نجاح هذه الوسيلة توفير سوق واسعة للأوراق المالية تتداول فيها هذه السندات، وما يشجع الأفراد على شراء هذه السندات هي السيولة العالية التي تتمتع بها.

### 2- الاقتراض الخارجي (التمويل الخارجي):<sup>1</sup>

يعتبر الاقتراض الخارجي من أهم الوسائل التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها من أجل تغطية جزء من عجز موازنتها العامة، فلقد أصبح للمؤسسات الدولية أهمية واسعة في جانب التمويل الدولي من بينها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، حيث يقوم البنك العالمي بتحقيق أهدافه من خلال دوره في الإقراض الذي يساعد الدول التي تعاني من المديونية بواسطة القروض التي يقدمها، وذلك ما يمكن الدولة من تخفيض العجز في الميزانية العامة من خلال مديونيتها، أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي فيتدخل من خلال عملية التصحيح الهيكلي من خلال برامجه، وذلك من أجل علاج الاختلالات المالية الخارجية، حيث تقوم هذه السياسات في الأساس على تخفيض وإعادة هيكلة النفقات العامة والانفتاح على المستوى العالمي وتحرير السوق الداخلي.

<sup>1</sup> حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع،

ويقوم صندوق النقد الدولي بوظيفتين أساسيتين، الأولى هي عبارة عن وظيفة مصرفية، فيقوم بإمداد أعضائه بوسائل الدفع الدولية وذلك عند الحاجة، حيث تكون على شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية، حيث تساعد هذه القروض والتسهيلات الدول التي تعاني من العجز من تقليصه وتخفيضه، أما الوظيفة الثانية هي عبارة عن وظيفة رقابية، حيث تقوم بمراقبة تصرفات دول الأعضاء وذلك بما يكفل تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف.

### ثانياً: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الإصدار النقدي الجديد

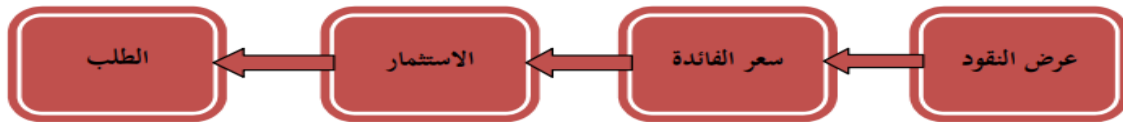
يعتبر الإصدار النقدي الجديد كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية لتمويل التنمية أو لتحريك الأنشطة الإنتاجية، فالإصدار النقدي الجديد هو الملجأ الأخير للإيرادات العامة، على إن هذه الآلية لا يمكن وصفها بالموارد المستقر للإيرادات العامة وذلك لما تسببه من نتائج سلبية حيث لا بد أن يكون الإصدار بالحدود المعقولة.

فالهدف من هذا التمويل هو التعويض عن النقص الفعلي الكلي بسبب وجود جهاز إنتاجي معطل فارتفاع الطلب الكلي يؤدي في هذه الحالة إلى ارتفاع حجم التشغيل والإنتاج الكلي وإلى رفع مستوى التشغيل نظراً لمرونة الجهاز الإنتاجي، وهناك بعض الاقتصاديين يرون إمكانية الاعتماد على الإصدار النقدي حتى مع وجود إمكانية الاقتراض من القطاع الخاص وذلك إذا كان هذا الاقتراض سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة ومنه التأثير على مستوى الاستثمار، ويمكن أن تلجأ الدولة من أجل استهلاك القروض العامة إلى الإصدار النقدي الجديد، أما الدول النامية فلا يمكن أن تلجأ للإصدار النقدي الجديد إلا إن كان موجهاً للاستثمار أو أن يستعمل بكميات صغيرة لكي لا تتجر عليه آثار تضخمية وخيمة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد النبي جمال سليم، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنة السلطة الفلسطينية خلال الفترة 2000-2010، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين، 2012، ص 121.

إن التوسع في العرض النقدي يؤدي إلى خفض سعر الفائدة، وجذب الاستثمارات الإضافية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي إلى غاية نقطة التشغيل التام، حيث أي زيادة بعد هذه النقطة يؤدي إلى حدوث تضخم ومنه فإن انتقال التأثير يكون على الشكل التالي:

الشكل (1-1): مدى تأثير العرض النقدي على الطلب الكلي.



المصدر: لحسن دردوري ، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر- تونس)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، ص 153

### المبحث الثاني: التمويل غير التقليدي كأداة للسياسة النقدية غير التقليدية

إن التمويل غير التقليدي الذي يقصده برنامج الحكومة هو الاعتماد على التمويل من خلال طباعة الأوراق النقدية (الإصدار النقدي) بدون تغطية بعد تعديل قانون النقد والقرض، وهو ما يعرف في مختلف البلدان منها اليابان و الو.م.أ ببرنامج التيسير الكمي (QE)، وعلى هذا الأساس سيقوم البنك المركزي بإقراض الخزينة العمومية مباشرة من أجل تمويل عجز ميزانية الدولة، وتمويل الدين العمومي الداخلي، وتوفير موارد مالية للصندوق الوطني للإستثمار.

المطلب الأول: أهم المحطات التاريخية لقانون النقد والقرض والتعديل

### الاستثنائي 10-17

جاء قانون النقد والقرض بقواعد ومبادئ تتماشى واقتصاد السوق، حيث ظهر ذلك من خلال القانون 10-90 والامر 11-03، ثم جاء القانون رقم 10-17 ليتم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، وهذا التعديل ذو طابع إنتقالي يكون تنفيذه محدودا في الزمن.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: مضمون وأهداف قانون النقد والقرض

يعتبر قانون النقد والقرض نصاً تشريعياً يعكس أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام النقدي في الجزائر، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات.

#### أولاً: مضمون قانون النقد والقرض

يمثل القانون 10-90 والمتعلق بالنقد والقرض منعطفا حاسما فرضه منطوق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد القائم على المديونية والتضخم، حيث وضع قانون النقد والقرض النظام البنكي الجزائري على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية.<sup>2</sup>

كما أعيدت للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، ومن أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة البنكية من جهة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى، حيث

<sup>1</sup> ريم عمري، الحوكمة المصرفية ودورها ف مواجهة الازمات المالية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، في عوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2017، ص 128.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010، ص-ص : 194-196.

أصبحت البنوك بموجب قانون النقد والقرض تقوم بدور مهم في الوساطة المالية سواءً من خلال جمع الودائع وتعبئتها، أو في مجال منح القروض وتمويلها لمختلف الاستثمارات.<sup>1</sup>

ومن أهم النقاط والتدابير التي تضمنها قانون النقد والقرض هي كالآتي:<sup>2</sup>

- منح إستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى "بنك الجزائر" واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته.

- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي.

- تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني، وفتحه أمام البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة.

### ثانياً: أهداف قانون النقد والقرض

يهدف قانون النقد والقرض الى تحقيق العديد من النقاط لعل أهمها:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بلعلي حسني مبارك، امكانيات رفع كفاءة اداء الجهاز المصرفي الجزائري الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012، ص 74.

<sup>2</sup> خضير سفيان وغريب بولرباح، دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة تلمسان، 14-15/11/2014، ص 17.

<sup>3</sup> ابو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا - برلين، المجلد 02، العدد 07، فيفري 2018، ص ص : 36-37.

- وضع حد للتدخل الإداري في القطاع المالي ذلك لأن التدخل الإداري تسبب في تضخما جامحا وانحرافا غير مراقب
  - إعادة تأهيل البنك المركزي في تسيير النقد والقرض
  - تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محضة لفائدة البنك المركزي
  - تولي مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي، وتسيير مجلس إدارة بنك الجزائر
  - منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية
  - ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة
  - إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل
  - عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميداني القرض والنقد.
  - تنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود وتنظيم مهنة الصيارفة
  - حماية الودائع وترقية الاستثمار الأجنبي، مع تخفيض المديونية وإدخال منتجات مالية جديدة
  - تحريك السوق النقدية وتنشيطها، تشجيع الاستثمارات الخارجية المفيدة.
  - إصلاح الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام وإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات العمومية والخاصة
  - تطبيق قواعد يغلب عليها طابع الشفافية والتحكم في العلاقة بين الخزينة العمومية والنظام البنكي والمالي. جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه من خلال تسهيل الإجراءات، وسن قوانين مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- إلا أن النتائج المحققة لسياسات الإصلاح الاقتصادي كانت دون مستوى، ذلك لأن:<sup>1</sup>
- النجاح الأولي لبرنامج التعديل الهيكلي وتحقيق التوازنات لم يحقق النمو المنشود.
  - عدم وجود آليات محددة لصنع القرار المصرفي الذاتي مع وجود فوائض في الكتلة النقدية

<sup>1</sup> عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف- نظرة شاملة-، مجلة اقتصاديات

- استخدام نتائج التطور التكنولوجي والمعلوماتي بقي دون المستوى المطلوب، نظراً لغياب الابتكار التكنولوجي والإبداع الفني
- سهولة تحرك رؤوس الأموال عبر وسائل الاتصال الحديثة وتطور الأنظمة المصرفية واستخدامها لهذه الوسائل، أدى إلى تسهيل عمليات الإقراض والتحويل.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: المحطات التاريخية لقانون النقد والقرض

يعتبر قانون النقد والقرض من بين أهم القوانين التي أصدرت في الجزائر منذ الاستقلال، فقد حمل هذا القانون في طياته أفكاراً جديدة، خاصة ما تعلق بالنظام النقدي وأدائه، حيث أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمدها تعكس إلى حد كبير الصورة التي سيكون عليها هذا النظام في المستقبل.

### أولاً: قانون 90-10 الحزمة الأولى من الإصلاحات في ظل الانفتاح

حدد القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض<sup>2</sup> بشكل واضح مهام البنك المركزي الجزائري، و الذي أصبح بالمناسبة وطبقاً لهذا القانون يدعى ببنك الجزائر، حيث تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني، والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، كما تطرق هذا القانون إلى العلاقة بين بنك الجزائر والخزينة العمومية من جهة، والخزينة العمومية والبنوك التجارية من جهة أخرى، ومن أهم المستجدات التي جاء بها القانون 90-10 تتمثل فيما يلي:<sup>3</sup>

- استقلالية بنك الجزائر عن أجهزة الدولة الأخرى في علاقاته مع الأطراف الأخرى.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر 2008، ص 187.

<sup>2</sup> قانون رقم 90 - 10 مؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 ابريل سنة 1990 يتعلق بالنقد والقرض.

<sup>3</sup> لامية حمایزیه، محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري، موجهة لطلبة ثانية ليسانس تخصص نقدي وبنكي، جامعة ام البواقي، 2019، ص 112.

- بنك الجزائر هو المسؤول الوحيد عن السياسة النقدية للبلاد.
- تحديد مهام بنك الجزائر ومهام التنظيمات المنبثقة عنه (مجلس النقد والقرض وتنظيم المراقبة البنكية).
- تعديل المنظومة البنكية يتم عن طريق أجهزة إدارية مستقلة.
- الفصل بين الأجهزة المسؤولة عن التعديل ومنح تراخيص إنشاء البنوك عن تلك المسؤولة عن المراقبة.
- تم وقف العمل بإجبارية التخصص الذي جاء به قانون المالية لسنة 1970، حيث أصبح أي بنك له الحرية في اختيار زبائنه، منتجاته وتنظيمه الداخلي.
- العمليات البنكية تتم حصرياً عن طريق البنوك.
- لقد مثل القانون 90-10 القطيعة مع القوانين السابقة التي تركز الاقتصاد المسير من طرف الدولة، وهو ما اعتبر في ذلك الوقت رافعة لتطبيق اقتصاد السوق، حيث وتطبيق هذا التوجه الاقتصادي الجديد وجدت ضرورة إصلاح المنظومة المالية والبنكية كمرحلة أولى، للانطلاق في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الكبرى.
- إستنادا الى القانون 90-10 يقوم بتسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يعاونه ثلاث نواب له ومراقبان، ومجلس النقد والقرض الذي يتكون من:
  - المحافظ، رئيسا.
  - نواب المحافظ الثلاثة، كأعضاء.
  - ثلاثة موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة.

ثانيا: الأمر 03- 11 الحزمة الثانية من الإصلاحات في ظل الانفتاح

يعتبر الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض<sup>1</sup> ضرورة لإطلاق الحزمة الثانية من الإصلاحات والتي كان من ورائها أسباب داخلية كبرنامج التكيف الهيكلي، إفلاس بعض البنوك الخاصة، خصوصية المؤسسات العمومية، وأخرى خارجية كمخرجات اتفاق بازل 1 و 2، إضافة إلى طريقة تعيين محافظ بنك الجزائر ونوابه الثلاث، فقد تم فصل مجلس إدارة بنك الجزائر عن مجلس النقد والقرض.

ركزت هذه الحزمة من الإصلاحات على تنظيم نشاط البنوك ومنتجاتها، تغيير في شروط إنشاء البنوك من قبل الأجانب، أما النقطة الفارقة في هذا الأمر هو التشريع التحوطي الذي جاء به هذا الأمر بالموازاة مع ما خرج به اتفاق بازل 1، على الرغم من أن تسيير الأخطار البنكية وتطبيق الحيطة والحذر في تسيير المؤسسات البنكية ليس بالأمر الجديد، إنما تم النص عليه في المادة 44 من القانون 90-10.

إن الأمر 03- 11 حدد ثلة من الشروط اللازمة لوضع استراتيجية للتحوط أمام كل التهديدات المالية المحلية والعالمية، استنادا لما تم الاتفاق عليه من طرف اجتماع محافظين البنوك المركزية العشرة ضمن اتفاقية بازل 1، ومن أهم الإصلاحات التي عرفت في تلك الفترة هي:

- يتم تعيين المحافظ ونوابه في بنك الجزائر من قبل رئيس الجمهورية ولمدة غير محددة.

- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض: حيث يتكون مجلس الإدارة من المحافظ، ثلاث نواب المحافظ، وثلاث مسؤولين، كما أن مجلس النقد

<sup>1</sup> أمر رقم 03 - 11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض.

- والقرض يتكون من نفس أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر، بالإضافة إلى شخصيتين تختاران بحكم كفاء في المسائل الاقتصادية والنقدية.
- لا تستطيع المؤسسات المالية تلقي الأموال من الأشخاص ولا إدارة وسائل الدفع أو وضعها بموجب قانون النقد والقرض 90-10.
  - لم يعد خيار التأجير التشغيلي أو خيار الشراء نشاطاً ذات صلة بالبنوك والمؤسسات المالية، بل هو جزء من الأنشطة المعتادة وعمليات القرض على وجه التحديد.
  - لم يعد ممنوعاً على قطاعات البناء تقديم قروض على شكل دفع مؤجل لسعر السكن.
  - لا يجوز لأي شخص أن يكون مؤسساً أو عضواً في مجلس إدارة مصرف أو مؤسسة ائتمان، إذا كان قد ارتكب جريمة تتعلق بالتجارة بالمخدرات وغسيل الأموال والإرهاب.
  - يجوز التصريح بالتملكات الأجنبية في المصارف والمؤسسات بموجب القانون الجزائري، خلافاً للقانون 90-10 حيث لا يمكن تنفيذ هذا النوع من المعاملة إلا إذا منحت دول أجنبية المعاملة بالمثل للشركات الأجنبية.
  - يجب أن يكون لدى البنوك رأس مال بحد أدنى 2,5 مليار دينار تم تحريره بالكامل نقداً.
  - يجب أن يكون لدى المؤسسات المالية رأس مال أدنى 500 مليون دينار تم تحريره بالكامل نقداً.
  - مبرر أصل الأموال.
  - لا يمكن سحب الموافقة إلا من قبل مجلس النقد والقرض.
  - يحتم الأمر البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بمركزية المخاطر.

- يتغير تكوين اللجنة المصرفية مع الأخذ بعضو سادس يتم اختياره بسبب خبرته في الأعمال المصرفية، المالية والمحاسبية.

إن الهدف من تعديل قانون النقد والقرض بالأمر 03-11 هو تقليص الصلاحيات التي كان يتمتع بها بنك الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك خاصة بعد الأزمة التي أحدثها إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري:

**1- أزمة بنك الخليفة:** إن مشكلة هذا البنك هي نتاج للعديد من الأسباب أهمها: فتح الاستثمار في القطاع المالي لأشخاص لا يمتلكون الخبرة الكافية في المجال البنكي، وكان ذلك حال بنك الخليفة الذي تأسس سنة 1998 من قبل صاحبه السيد خليفة العروس وهو صيدلي، وعلى أساس المغامرة قدم هذا البنك خدمات ومنتجات بنكية لم يكن المدعون الجزائريون ليحصلوا عليها، مثل معدلات الفائدة العالية على الودائع لأجل، بطاقات بنكية، حسابات بالعملة الصعبة، تسهيلات القروض، بطاقات الشراء تعادل ضعف مرتب الزبون... الخ، وهذا كله بغرض جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن، كما قدم هذا البنك عروضاً خاصة ومغرية على الودائع الخاصة بالمؤسسات العمومية والهيئات العامة والضمان الاجتماعي، ومن أهم أسباب الأزمة ما يلي:

- عدم احترام الإجراءات المحاسبية للبنك.

- التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر.

- المراجعة غير منتظمة لملفات القروض.

- غياب المتابعة والرقابة.

- عدم احترام قواعد الحذر.

**2. أزمة البنك التجاري والصناعي الجزائري:** نفس الشيء حدث مع هذا البنك تم اعتماده

سنة 1998 من طرف بنك الجزائر، وفي إطار برنامج الرقابة الشاملة الذي قام به بنك

الجزائر سنة 2001 على مستوى هذا البنك، وذلك بسبب العديد من التجاوزات للقواعد القانونية والتنظيمية الخاصة بالنشاط البنكي:

- عدم احترام التسيير الجيد للمهنة، خاصة فيما يتعلق بمعالجة الشيكات غير المدفوعة.
- عدم كفاية الحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر.
- عدم وجود احتياطي إجباري.
- تجاوزات لقوانين الصرف.

### ثالثا: الأمر 10 - 04 الحزمة الثالثة من الإصلاحات في ظل الانفتاح

لقد تواصلت الإصلاحات النقدية في الجزائر سنة 2010، وذلك من خلال إصدار الأمر 10-04<sup>1</sup> المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، وقد ركز هذا التعديل الجديد على ثلاثة نقاط أساسية هي:

- أهمية النظام العام النقدي في أداء الاقتصاد الوطني وفي المحافظة على التوازنات الداخلية.
- تنظيم حرية النفاذ إلى الأنشطة البنكية.
- التعزيز الضروري للرقابة البنكية.

ويمكن توضيح مضمون الأمر 10 - 04 من خلال ما يلي:

- لا يمكن الترخيص للمساهمات الأجنبية في إطار الشراكة إلا في حالة المساهمة الوطنية للمقيمين، تمثل على الأقل 51 % من رأس المال، يقصد بالمساهمة

<sup>1</sup> أمر رقم 10 - 04 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010، يعدل ويتمم الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

الوطنية واحد أو أكثر. للدولة الحق في الحصول على مساهمة خاصة في البنوك والمؤسسات المالية ذات رأس المال الخاص، لكن دون تمتعها بحق الانتخاب في مجلس الإدارة.

- تغيير عمليات التخلص من الأسهم أو الأوراق المالية المرتبطة التي تتم في الخارج من قبل الشركات، التي تمتلك أسهماً أو أوراق مالية المرتبطة التي تتم في الخارج من قبل الشركات التي تمتلك أسهماً أو أوراق مالية مرتبطة في الشركات بموجب القانون الجزائري، والتي لم تحقق وفقاً لأحكام الأمر 03-11 المتعلق بتطوير الاستثمار المدومة وبدون أثر.

- أي تحويل لأسهم أو أوراق مالية مرتبطة لبنك أو مؤسسة مالية يجب أن يكون مصرحاً به مسبقاً، من قبل محافظ بنك الجزائر وفقاً للشروط المنصوص عليها في لائحة يصدرها مجلس النقد والقرض.

- تتمثل مهمة بنك الجزائر في ضمان استقرار الأسعار، ويجب أن تحدد ميزان المدفوعات وبيان الوضعية المالية الخارجية للجزائر.

- يتعين على البنوك وضع نظام للرقابة الداخلية ومراقبة مدى امتثال هذه الأخيرة للقوانين والتنظيمات.

- يقوم البنك الجزائري بتنظيم وإدارة مركزية المخاطر.

### رابعاً: التعديل الاستثنائي لقانون النقد والقرض 17- 10

جاء القانون رقم 17- 10 المتعلق بالنقد والقرض<sup>1</sup> ليتمم أحكام الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، حيث اقتصر التعديل على المادة 45 من القانون فقط، كما تؤكد هذه المادة بعد التعديل أنه بغض النظر عن حكم مخالف سيقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ. بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة من الخزينة للسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في ثلاث عمليات تتمثل فيما يلي:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

- تمويل الدين العمومي الداخلي.

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

ويشير مشروع النص القانوني إلى أن هذه الآلية توضع لمرافقة انجاز برنامج الإصلاحات الهيكلية اية فترة الخمس سنوات كأقصى تقدير بهدف استعادة التوازنات الاقتصادية والمالية، التي ينبغي أن تقضي في خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات، وحسب النص دائماً فآليات متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر، سيتم تحديدها عن طريق نصوص تنظيمية، والحكومة ستدفع بنك الجزائر إلى شراء سندات الخزينة في ظل التراجع المتواصل لموارده المالية ، وسيفتح هذا الإجراء المجال لطبع النقود بدون مقابل، أي إنتاج وهو ما يعتبر تضخيماً للكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني ويعد معادلة تؤدي حتماً إلى الزيادة في نسبة التضخم.

<sup>1</sup> قانون رقم 17-10 مؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق 11 أكتوبر سنة 2017، يتم الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

وأشارت المادة 45 مكرر إلى أن خيار شراء السندات لمالية التي تصدرها الخزينة العمومية سيوجه لتحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي، بالإضافة إلى تمويل الصندوق الوطني للاستثمار، وهو ما يؤكد على صعوبة الوضعية الاقتصادية، مع استمرار أزمة أسعار النفط ونفاد مخزون صندوق ضبط الإيرادات الذي استجبت به السلطات في منتصف سنة 2014.

### المطلب الثاني: الإطار العام لسياسة التمويل غير التقليدي

إن المعمول به عادة ألا تطبع النقود إلا بقدر ما يقابلها من احتياطي الذهب، أو بحسب قوة الاقتصاد وما يقابلها من إنتاج فعلي للسلع والخدمات في البلاد، أو احتياطي النقد الأجنبي، لكن تبني أسلوب التمويل غير التقليدي يعمل عكس هذا القول أي طبع الأوراق النقدية بدون مقابل.

### الفرع الأول: ماهية سياسة التمويل غير التقليدي

تعددت التعريفات فيما يتعلق بالتمويل غير التقليدي بحسب الزاوية التي ينظر منها إليه، لكنها اشتركت جميعها في العناصر الأساسية له والتي تتمثل في خصائصه.

### أولاً: تعريف التمويل غير التقليدي

يعرف التمويل غير التقليدي على أنه: "سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد، ويتميز هذا

الأسلوب عن السياسة النقدية المعتادة بأكثر بشراء أو بيع الأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد (معدلات فائدة صفرية)<sup>1</sup>.

يتمتع التمويل غير التقليدي بشقين شق قانوني وآخر إقتصادي، حيث يمكن تعريفه في شقه الاقتصادي على انه هو ذلك المورد الاستثنائي لإيرادات الدولة من أجل تمويل نفقاتها، وذلك من خلال المبالغ التي تقترضها الدولة وتتعهد بسدادها وسداد فوائدها وفق شروط محددة، بينما يمكن تعريف التمويل غير تقليدي في شقه القانوني، على أنه طريقة حديثة للتسيير المالي العمومي ذات طابع استثنائي مقنن تقره الحكومة بهدف إعادة التوازن المالي العام دون التفريط في المشاريع التنموية.<sup>2</sup>

كما يعرف التمويل غير التقليدي على أنه: "إجراءات السياسة النقدية المتخذة من قبل البنك المركزي لاستعادة الثقة في الأسواق المالية، بشراء كميات كبيرة من الأوراق المالية السندات الحكومية- الشركات والبنوك أو المستثمرين وذلك قصد خفض تكلفة الاقتراض"<sup>3</sup>، يمكن القول أن التي تحتفظ التمويل غير التقليدي أسلوب يعتمد البنك المركزي من أجل استعادة الثقة في الأسواق المالية من خلال شراء سندات حكومية بكميات كبيرة.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف شامل للتمويل غير التقليدي: على أنه سياسة نقدية غير تقليدية يستخدمها البنك المركزي لتنشيط الاقتصاد الوطني عندما تصبح أدوات السياسة النقدية النمطية التقليدية غير فعالة، وتعتبر بمثابة الملجأ الأخير للسلطة النقدية (للبنك المركزي).

<sup>1</sup> المادة 45 من الأمر 11/03 المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم بالقانون رقم 10/17 المؤرخ في 11/10/2017.

<sup>2</sup> يزيد تفرات وآخرون، التمويل غير تقليدي بالجزائر - واقع وآفاق، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة الاغواط، العدد1، 2018، ص2.

<sup>3</sup> عبد الصمد سعودي، محاضرات في الاقتصاد النقدي واسواق راس المال، موجية لطلبة السنة ثانية لكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016/2017، ص 36.

### ثانيا: خصائص التمويل غير التقليدي

من خلال التعاريف المذكورة سابقا نستخلص جملة من الخصائص كآتي:<sup>1</sup>

**1\_ مبلغ من المال:** التمويل غير التقليدي يكون نقدا حيث يدخل إلى الخزينة العمومية

عن طريق الحساب الجاري المفتوح لها في البنك المركزي باعتباره بنك الدولة.

**2\_ حديث النشأة:** هذه الطريقة الحديثة اخترعها " ريشار ونر " وألقت لطلبة جامعة طوكيو

طبقت في كل من بريطانيا وأمريكا عام 2008 جراء الأزمة المالية التي عصفت بالسيولة حينها.

**3\_ التمويل غير التقليدي** يتم بموجب عقد بين المقترض ( الخزينة العمومية ) والمقرض

(البنك الجزائري) أو أحد المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية أو دولة أجنبية وهو الدائن

الذي يتعهد بإقراض مبلغ من المال إلى المقترض والذي يتمثل في الدولة والتي تتعهد برد

مبلغ القرض مضافا إليه الفوائد السنوية.

**4\_ إجراء استثنائي:** فالتمويل غير التقليدي يعد من الإيرادات الائتمانية فقد تحتاج الدولة

إلى تغطية نفقاتها المتزايدة بعد أن تكون قد استنفذت كافة إيراداتها العادية فهو مورد مفن

موارد الدولة التي لا تتصف بالدورية والانتظام بل يعتبر من وجهة نظر الفكر التقليدي

موردا غير عادي تلجأ إليه الدولة بصورة استثنائية بحتة وكمرحلة انتقالية من أجل تغطية

نفقات عادية.

**5\_ تقره الحكومة:** تضمن مخطط عمل الحكومة لسلسلة من الإجراءات تهدف إلى تحسين

الحكامة المالية للبلاد عن طريق عصرنه إدارة المالية والقطاع البنكي وسوق المالية وكذلك

إجراء جديد يتمثل في اللجوء الاستثنائي للتمويل غير التقليدي الموجه حصريا لميزانية

الاستثمار إذن فهو عملية سياسية.

<sup>1</sup> نصيرة بهلولي، التمويل غير تقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية، مذكرة ماستر، تخصص قانون اداري، كلية الحقوق

والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2018، ص-ص : 09-10. ( بتصرف)

**6\_إجراء مقتن:** ويقصد به الصيغة التشريعية التي يتم التقرير بموجبها لهذا التمويل المباشر للخرينة العمومية والإذن الصريح لبرلمان من خلال تعديل قانون النقد والقرض واستحداث مادة وحيدة 45 مكرر وفق القانون رقم 10/17 المؤرخ في 2017/10/11.

**7\_محدد المدة:** وفقا لأحكام المادة 45 مكرر 01 من قانون النقد والقرض المذكور أعلاه عملية التمويل غير التقليدي محددة لمدة 5 سنوات.

**8\_الهدف:** يهدف التمويل غير التقليدي خلال الخمس سنوات لغرض معين يحدده قانون إصداره المتمثل في الوصول للتوازنات المالية العامة سواء كاف توازن الميزانية العامة للدولة أو ميزان المدفوعات للدولة وبالتالي فهدفه تحقيق المصلحة العامة.

ومن أهم المستجدات التي حدثت بخصوص التمويل غير تقليدي نجد ما يلي:

**الجدول رقم ( 1-2): الفرق بين الأسلوب التقليدي والأسلوب غير التقليدي**

الأسلوب التقليدي	الأسلوب غير تقليدي
وفقا للمادة 46 من قانون النقد والقرض، بنك الجزائر يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية، بأن يفتح لها حسابا جاريا على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية، فمثلا، لم يكن باستطاعت الخزينة العمومية اقتراض سوى ما لا يتجاوز 343.5 مليون دينار العام 2017 بناء على حجم إجمالي الإيرادات للعام 2016 والتي تم رصدها في الميزانية بمبلغ 3435 مليار دينار دون احتساب إيرادات الضرائب	عفيت الخزينة العمومية من هذا الشرط بأن يفتح حساب جار على المكشوف دون سقف للالتزام وبشروط أكثر يسرا ، وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي.

	النفطية.
يسمح ل "بنك الجزائر" بشراء "سندات الخزينة العمومية" في السوق الأولية	لا يسمح للبنك المركزي بشراء "سندات الخزينة العمومية" إلا في السوق الثانوية (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات السوق الأولية.
سوف يقوم "بنك الجزائر" بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها، ودون اعتبار لجودتها المالية. كما وسوف يمدد مدة قروضها ما سوف يوفر سيولة هائلة للخزينة تمكنها في دفع ما عليه، وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.	البنك المركزي لا يكتب فقط إلا الأوراق المالية عالية الجودة، فهو ووفق قوانين استقلالية البنك المركزي يعتبر متعاملا اقتصاديا مستقلا يتعامل في السوق النقدي وفق الأساليب الاستثمارية المعمول بها، مما جعله يعزف عن اقتناء "سندات الخزينة" نظرا لحالتها غير الجيدة، فهي في غالبيتها "أصول ذات جودة أقل".
بات بإمكان "بنك الجزائر" طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية. وهذا يعتبر مصدر تمويل غير تقليدي للاقتصاد.	لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد.

المصدر: نور الدين جوادي، "مصادر التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية الجزائرية آليات تمويل حديثة في اقتصاد تقليدي؟"، جريدة التحرير الجزائرية، العدد 4، 13-09-2017.

الفرع الثاني: الفرضيات التي يقوم عليها التمويل غير تقليدي.

تكمن أهمية التمويل غير التقليدي في الحفاظ على ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: الفرضيات التي يتم عليها التمويل غير التقليدي

بالرغم من الآثار التي يحدثها الإصدار النقدي، لكن لابد من التمييز بين الفرضيات التي يتم على أساسها.

الفرضية الأولى:

هي الكتلة النقدية الإضافية سوف تجد مقابلاً لها في زيادة سريعة للإنتاج، وفي هذه الحالة لا تكون هناك أية آثار تضخمية لأن العرض بإمكانه أن يستجيب لزيادة الطلب.

الفرضية الثانية:

هي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تكتنر أو تدخر، وفي هذه الحالة لا تكون هناك آثار تضخمية لأن ليس هناك ارتفاع الطلب إلا أن هذا يبقى مؤقتاً، إذ هناك احتمال ضخم هذه المبالغ في أي لحظة في القنوات الاقتصادية مما يؤدي إلى ارتفاع مباشر وسريع في الطلب مما يؤدي إلى إحداث صدمة تضخمية ليس بالسهل تقدير انعكاساتها على مجرى الحياة الاقتصادية.

الفرضية الثالثة :

وهي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف توزع في شكل ارتفاع في المداخل، بما يؤدي إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية والطلب عليها، و ينتج عن ذلك تسارع في ارتفاع الأسعار، ومثل هذا الارتفاع يجعل المنتجات المحلية أقل تنافسية، ويؤدي بالتالي إلى انخفاض الصادرات، إذا كان هذا التضخم ذو معدلات مرتفعة فإنه يعمل على تثبيط العمل الانتاجي

ويزيد من الأرباح الناجمة عن المضاربة مما يؤدي في ذات الوقت إلى ارتفاع معدلات البطالة.

### الفرع الثالث: طبيعة التمويل غير تقليدي

يمكن تقسيم طبيعة التمويل غير تقليدي إلى طبيعة قانونية وأخرى إقتصادية كالآتي:

#### أولاً: الطبيعة القانونية للتمويل غير التقليدي

بما أن التمويل غير التقليدي هو عملية شراء مباشرة للسندات الحكومية (سندات الخزينة العمومية) من طرف البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة يقبل السندات الحكومية وتعتبر حقا لو تقدم مقابلها نقود للخزينة وبالتالي فالبنك المركزي قد نقد دين الحكومة أي أصدر نقودا قانونية مقابل استلامه لهذه السندات تسمى هذه الديون تسيقات الديون أو قروض الحكومة وهي في الوقت الراهن من بين أهم غطاءات الإصدار النقدي في معظم الدول، هذا يعني أن البنك المركزي يقرض الحكومة لمدة 5 سنوات أي ائتمان مصرفي وبالتالي فالطبيعة القانونية للتمويل غير التقليدي هي قرض عام داخلي زائف وليس حقيقي غير محدد القيمة متوسط وطويل.

#### ثانياً: الطبيعة الإقتصادية للتمويل غير التقليدي

لقد عارض الفكر الإقتصادي التقليدي اللجوء إلى التمويل غير التقليدي لما يترتب من آثار ضارة ومخيفة وأعباء صادمة للإقتصاد الوطني غير أن الفكر الإقتصادي الحديث خالفه في الرأي حيث ركز كينز على أهمية زيادة الإنفاق العام باعتباره أحد مكونات الإنفاق الكلي في مواجهة انخفاض الطلب وانتشار البطالة، حيث تستطيع الحكومة حسب تحقيق هذه الزيادة بإحدى الوسيلتين، الأولى باللجوء للموارد من اقتراض عام وإصدار نقدي، وفي

هذه الحالة تخلق الحكومة قوة شرائية جديدة في السوق مما ينتج عنه زيادة الطلب وارتفاع مستوى الإنتاج والعمالة تبعاً لذلك وهذا ما قامت به السلطات الجزائرية مؤخراً، أما الوسيلة الثانية فتتمثل في باللجوء إلى الموارد العادية عن طريق اقتطاع جزء من الدخول التي تكتنزها الطبقات الغنية وتحويلها في شكل إعانات أو أي شكل آخر للطبقات الفقيرة المتعطشة للاستهلاك، وفي هذه الحالة سيزيد الطلب أيضاً نتيجة لامتناس جزء من المدخرات الفائضة عن الحاجة وتحويلها إلى الاستهلاك وسيتبع ذلك زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة.

### الفرع الرابع: الآثار الإيجابية والسلبية لتمويل غير التقليدي

إن تبني هذا النوع من الأساليب "التمويل غير التقليدي" له آثار إيجابية على الاقتصاد، لكن آثاره السلبية غطت الجانب الإيجابي له ولذا يتم التعرض إلى أهم النقاط:

### أولاً: الآثار الإيجابية للتمويل غير التقليدي

للتتمويل غير التقليدي آثار إيجابية على الاقتصاد يمكن حصرها فيما يلي:<sup>1</sup>

- تمويل الخزينة العمومية من أجل السماح لهذه الأخيرة بتمويل العجز في الميزانية، تمويل الدين العام المحلي خصوصاً الديون المترتبة عن سندات القرض الوطني للنمو الذي تم إطلاقه في 2016 والسندات الصادرة في مقابل إعادة شراء ديون سونلغاز وتلك الصادرة لصالح سوناطراك لتعويض الفارق في أسعار الوقود المستورد والمياه المحلاة ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.
- الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع.

<sup>1</sup> مشروع قانون النقد والقرض، لجنة المالية والميزانية والأداة الجديدة للتمويل، على الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء

- الاستقلال المالي وعدم اللجوء إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي وخدمة دينه المرتفعة والوقوع في فخ الديون السيادية.
- نجاعة هذا الأسلوب في استعادة التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية (توازن خزينة الدولة وميزان المدفوعات) حيث وحسب البرنامج الحكومي عدة إصلاحات أهمها تعزيز قدرات التقدير والتسيير للنفقات العمومية للدولة وعصرنة مجموع الأنظمة المستخدمة في تحضير وتنفيذ الميزانية، وذلك من خلال استكمال وإصدار خلال 2018 مشروع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، واعتماد طريقة تسيير المالية العمومية عن طريق تفويض الاختصاصات على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المقدمة للخدمة العمومية، إضافة إلى الإدراج ضمن قانون المالية لسنة 2019 لإطار للنفقات على المدى المتوسط الشامل؛ 2019-2021 توسيع قدرة للخزينة العمومية في تغطية نفقاتها: الأجور، فواتير دعم المواد الاستهلاكية، فواتير الاستثمار العمومي.
- استكمال المشاريع المجمدة في مجال التنمية البشرية أو تلك المعطلة في غضون السنوات الأخيرة؛
- عدم فرض ضرائب جديدة على المواطنين لمواجهة الإنفاق العمومي.
- تحصيل الشركات المحلية ديونها المستحقة لدى الإدارة، مما سيمكنها بالتالي من البقاء والاستمرار في التطور.
- ضمان استمرارية حركة الاستثمار العمومي وبالتالي استمرارية المنتج ومناصب العمل؛
- تمويل الخزينة لسداد ديونها الكبيرة المستحقة للشركة الوطنية للمحروقات "سوناطراك" أو البنوك العمومية الملتزمة بتطهير وضعية مجمع "سونغاز"، بشكل تستعيد فيه

البنوك من جديد السيولة النقدية التي ستستخدمها بدورها في تمويل الاستثمار الاقتصادي.

### ثانيا: الآثار السلبية للتمويل غير التقليدي

فضلا عن آثاره الإيجابية، يتسبب أسلوب التمويل غير التقليدي في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل إذ لم ترافق هذه العملية استراتيجية تنموية محكمة، تركز على أسس علمية واقتصادية نذكر منها: <sup>1</sup>

**1. ارتفاع معدلات التضخم:** حددت الحكومة الجزائرية مدة التمويل غير التقليدي ب 5 سنوات لإدراكها مخاطر التضخم الناتج عن طبع نقود جديدة لسد العجز في الميزانية، طباعة الأوراق النقدية في توفر كمية كبيرة من النقود الوهمية تؤدي إلى طلب كبير على السلع يؤدي إلى تضخم أسعار البضائع فتهيار قيمة الدينار ويتسمم، وتصبح كمية كبيرة من النقود لا توفر إلا كمية قليلة من السلع والبضائع، وهذا ما يعرف بانخفاض القدرة الشرائية هذا بالنسبة للأفراد أما بالنسبة للمؤسسات تعجز عن تحمل أعباء الأجور فترتفع معدلات البطالة، وبالتالي تتحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية وتوترات خطيرة مفتوحة على كل الاحتمالات؛

**2. انخفاض مستوى الدخل:** ولا نعني هنا انخفاض مستوى الدخل كما وإنما وبفعل التضخم تنخفض قدرة الدخل على الاستجابة للنفقات؛

**3. زيادة الإنفاق العمومي:** فمن أكبر مخاطر التمويل غير التقليدي كلجوء الحكومة للاقتراض من البنك المركزي أو صك النقود أنه يفتح شهية الحكومة في زيادة الإنفاق

<sup>1</sup> عبد الرزاق مقري، التمويل غير تقليدي حقيقته خلفياته ومآله، جريدة حركة مجتمع السلم، نوفمبر 2017، على الموقع

العمومي ذلك باعتبار أن الأمر لا يشابه القرض من مؤسسات مالية عادية وما يصاحب ذلك من خدمة الدين كما أن صك النقود يعفيها من تسديد أصل القرض وفائدته؛

**4. ارتفاع البطالة:** إن انتقال الأزمة من الأفراد إلى المؤسسات بعد تعاضم التضخم فتعجز عن تحمل أعباء الأجور فترتفع معدلات البطالة، فتتحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية وتوترات خطيرة مفتوحة على كل الاحتمالات؛

**5. انخفاض الاستثمار والادخار:** وهذا راجع لارتفاع نسب الفائدة فالحكومة وبلجوتها إلى الاقتراض من البنك المركزي فإنها ستزاحم القطاع الخاص في الحصول على القروض وتتسبب في ارتفاع نسب الفائدة على القروض الضرورية للمشاريع التي يحتاجها المستثمرون وتنخفض نسب الفائدة على التوفير مما يجعل المواطن لا يدخر أمواله في البنك؛

**6. ارتفاع الضرائب:** ما تقترض الحكومة مبالغ طائلة من خلال التمويل غير التقليدي للإنفاق على الجيل الحاضر فانه سيعيش بأكثر مما تسمح له موارده المالية لكن الأجيال في المستقبل ستعاني لأنها ستعيش بموارد مالية قليلة نتيجة ارتفاع الضرائب لتسديد فوائد الديون الحكومية هذا وقد أشارت دراسة للمجموعة البريطانية لخبراء الاقتصاد في دراسة حديثة أن 61 من رجال الأعمال المستجوبين يعتقدون أن المناخ الضريبي بعد سنة 2018 "لم يعد موات" للاستثمار، ذلك أن الرسوم والضرائب تشكل عائقا أما الاستهلاك الخاص لاسيما بعد ارتفاع الأسعار، وقالت الدراسة أن المؤسسات تدفع ضرائب ورسوم غير معلة والتي تؤثر بالضرورة على أسعارها مثل الرسم على النشاط المهني وهو رسم مفروض على حجم الأعمال دون إحتساب الرسوم الضريبية المقدر ب 1% للمنتجين و 2% لشركات الخدمات وهي ضريبة لا تشجع على الإنتاج، وللتذكير فإن الجزائر 140 عالميا من حيث الضغط الضريبي ما يشجع السوق الموازي.

### المطلب الثالث: الإطار الفني والتقني للتمويل غير تقليدي

يتمثل التنظيم الفني للتمويل غير التقيدي في مجموعة الاجراءات والقواعد التي يتعين اتخاذها منذ بداية التفكير في القيام بهذا النوع من التمويل الاستثنائي والظرفي، وتظم الإجراءات اصدار الاتفاقية بين وزارة المالية والبنك والمركزي، والأساليب المحددة لذلك، وعمليات انقضاء الاتفاق في المواعيد المحددة مسبقا.

### الفرع الأول: إصدار التمويل غير التقليدي

يقصد بإصدار التمويل غير التقليدي العملية التي بمقتضاها تحصل الدولة عمى المبالغ المكتتب لها عن طريق اصدار سندات مالية لفائدة بنك الجزائر وفقا للشروط التي ينص عليها قانون النقد والقرص.

وتشير مسألة اصدار التمويل غير التقليدي لعنصرين مهمين: العنصر القانوني: أي قواعد صلاحية إصدار هذا الاتفاق. العنصر التقني: أي الآليات التي تمكن وزير المالية من تسليم السندات الى (البنك المركزي) بنك الجزائر.

### أولا: العنصر القانوني

في هذا الاطار فإن السلطة صاحبة الصلاحية والمخولة للقيام باجراءات إصدار التمويل غير التقليدي هي السلطة التشريعية غير أن صلاحية السلطة التنفيذية تبقى واسعة في هذا المجال.

### 1- صلاحية السلطة التشريعية في إصدار التمويل غير التقليدي

في معظم الدول المبادئ الدستورية العامة تتطلب ضرورة موافقة ممثلي الشعب على اصدار التمويل غير التقليدي، حيث تتم موافقة السلطة التشريعية على هذا الاصدار بموجب قانون طالما أنه يحمل الدولة اعباء مالية هامة وهذا ما أخذ به المؤسس الدستوري الجزائري

حيث تنص المادة 140 فقرة 14 من الدستور الجزائري،<sup>1</sup> على أن يختص برلمان الجزائر بتشريع القواعد العامة المتعلقة بنظام اصدار النقود ونظام البنوك فقانون النقد والقرض هو قانون اجرائي لا يخلق قواعد قانونية مجردة فكل ما يتضمنه موافقة السلطة التشريعية على قيام السلطة التنفيذية باصدار التمويل غير التقليدي وطبقا لشروط معينة مثله مثل قوانين المالية.

ترجع أسباب موافقة السلطة التشريعية على اصدار التمويل غير التقليدي الى التالي:<sup>2</sup>

- ان الرقابة السياسية التي تمارسها السلطة التشريعية سواء كانت قبلية أو أثناء التنفيذ أو بعده على الموارد المالية للدولة وخاصة أوجه اتفاقها لدليل على مدى سلطتها في مراقبة تصرفات الادارة في مجال تحصيل الايرادات وصرف النفقات لذا من الطبيعي أن تحرص المجالس التشريعية على جعل الموافقة على اصدار التمويل غير التقليدي من الصلاحيات التي تدخل في اختصاصها؛

- ضرورة موافقة السلطة التشريعية على الإيرادات العامة وكيفية انفاقها وعليه يعتبر حق هذه السلطة في اعتماد اصدار التمويل غير التقليدي نتيجة منطقية لحقها فرض الضرائب، فلو أجازت للسلطة التنفيذية الالتجاء لاصدار التمويل غير التقليدي دون موافقتها لعمدت إلى ذلك في كل حالة يرفض فيها نواب البرلمان فرض ضرائب جديدة فمناقشة البرلمان للنفقات المغطاة عن طريق التمويل غير التقليدي يؤدي إلى الحد من الاسراف العمومي؛

- مناقشة السلطة التشريعية للتمويل غير التقليدي وبالتالي الرأي العام يعد فرصة لمعرفة مبررات هذا الاصدار واتجاهات انفاقه وتخصصاته المختلفة مما يكون خير وسيلة للإعلان، واضفاء الشفافية أكثر في القيام به.

**2- صلاحية السلطة التنفيذية:** بعد أن يصدر القانون الذي يسمح للحكومة باللجوء للتمويل غير التقليدي فان هذه الأخيرة تبدأ بتحديد تفاصيل الاصدار وذلك بإصدار تعليمات الى

<sup>1</sup> المادة 70 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، المؤرخ 10/07/1984.

وزير المالية الذي بدوره يبدأ في اتخاذ القرارات الادارية الآتية:

- القرار الاداري الأول يتضمن تحديد طريقة الاصدار السعر والفائدة؛
- القرار الاداري الثاني يبحث في تفاصيل الاصدار كتعيين تاريخ البداية والنهاية ومكان الاصدار، التسهيلات بالدفع وقيمة الاكتتاب ... الخ.

**ثانياً: العنصر التقني:** يقصد بهذه العناصر مجموعة من الأوضاع التي تحيط باصدار التمويل غير التقليدي وتتصل ببحث قيمته أي المبلغ المكتتب به وشكل سندات اصداره والفائدة المقررة بشأنها.

**1- مبلغ التمويل غير التقليدي (قيمه):** ويقصد به المبلغ الذي يصدر به التمويل غير التقليدي وقيمة هذا المبلغ أما أن تكون محددة منذ البداية وهو ما يسمى التمويل غير التقليدي محدد القيمة واما أن تكون غير محدد القيمة وهو ما يعرف بالتمويل غير التقليدي غير محدد القيمة.

**2- سعر الأصدار:** يقصد به سعر التكافؤ؛ اذا كانت القيمة الاسمية للسند معادلة للقيمة الفعلية التي تقبضها الخزينة العمومية ثمنا لهذه السندات فسعر اصدار التمويل غير التقليدي بسعر التكافؤ لأن القيمة الاسمية له تعادل القيمة الفعلية التي قبضتها الخزينة العمومية.

**3- سعر الفائدة:** هناك أكثر من معدل فائدة حيث يجب التمييز بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي، وسعر فائدة التمويل غير التقليدي وهو المنصوص عليه في سندات اصدار التمويل غير التقليدي أي سعر الفائدة الاسمي

### ب طرق اصدار التمويل غير التقليدي

يتضمن ميكانيزم اصدار التمويل غير التقليدي

#### 1- تحديد مدة الاكتتاب:

في حالة ما اذا كان التمويل غير التقليدي محدد القيمة فانه لا يعلن انتهاء مدة الاكتتاب الا اذا غطى التمويل غير التقليدي أو وجد أنه ليس من الجدوى الانتظار أكثر من ذلك على أمل تغطيته، أما في حالة التمويل غير التقليدي غير محدد المقدار فانه مدة الاكتتاب تكون

محددة مقدما، و يكون من الممكن مدها أو تقصيرها، و هذه الأخيرة ما تم القيام بها من طرف السلطات الجزائرية حيث لم يحدد المقدار و حددت مدة الاككتاب .

### 2-تحديد وسيلة الاككتاب :

يتم الدفع بسندات مالية صادرة عن الخزينة العمومية

### 3-تحديد كيفية الاككتاب :

المقصود هنا الأسلوب الذي تلجأ اليه الحكومة في اصدار سندات مالية في اطار التمويل غير التقليدي فهو تلك العملية المادية التي يتم بواسطتها دفع مبلغ التمويل غير التقليدي و عادة تلجأ الحكومة في مثل هذه الحالات إلى الاككتاب المصرفي حيث تتفق الخزينة العمومية مع البنك المركزي على شراء سندات مالية اسمية غير محددة القيمة لمدة 5 سنوات عن طريق ابرام اتفاقيات ابين للخزينة العمومية ممثلة في المدير العام للخزينة العمومية و البنك الجزائري ممثله في المدير العام للقرض و التنظيم البنكي ترسل إلى الوكالة المحاسبة المركزية لدعوة البنك الجزائري على ضخ المبلغ المتفق عليه لفائدة الخزينة العمومية (مبلغ القرض) بعد التأكيد من عملية الدفع يتم تسجيل القيد المحاسبي كما هو مبين في الفصل الثاني في الإطار التطبيقي.

### الفرع الثاني: إستعمالات التمويل غير التقليدي

تم توجيه استعمال التمويل غير التقليدي الى تمويل بعض الاحتياجات كالاتي:

#### أولا: تمويل احتياجات الخزينة<sup>1</sup>

طبقا لأحكام المادة 45 مكرر من قانون النقد والقرض، وفي اطار التمويل غير التقليدي تم تنفيذ عملية شراء السندات المالية وفق الاتفاقية رقم 14 المؤرخة في 29-10-2017 المبرمة بين الخزينة العمومية لفائدة البنك الجزائر، والمتضمنة تغطية احتياجات الخزينة العمومية حيث استفادت الخزينة العمومية بمبلغ 570 مليار دينار جزائري التغطية عجز

<sup>1</sup> الاتفاقية رقم 14 المؤرخة في 29/10/2017 والمتضمن إصدار سندات مالية لفائدة البنك الجزائري الخاصة بتغطية

الموازنة لسنة 2017.

### ثانيا: تمويل تسديد الدين العمومي الداخلي<sup>1</sup>

من أجل تمويل تسديد الدين العمومي الداخلي وعلى وجه الخصوص سندات الاقتراض للقرض الوطني من أجل النمو التي صدرت في 2016 وسندات الخزينة العمومية الصادرة مقابل شراء الدين البنكي لسونلغاز وسندات الخزينة الصادرة لفائدة سوناطراك، وفي إطار التمويل غير التقليدي تم تنفيذ عملية شراء سندات مالية وفق الاتفاقية رقم 16 المؤرخة في 07-11-2017، المبرمة والمتضمنة تسديد الدين العمومي الداخلي.

### ثالثا: تمويل الصندوق الوطني للاستثمار FNI<sup>2</sup>

إن الصندوق الوطني للاستثمار مكلف بتمويل انشاء و تطوير مؤسسات القطاع العام والخاص من موارده الخاصة مع منح الأولوية للأجانب الخاصة ب "الريح" و "تسيير المخاطر"، دون المساس بالنظام العام والذي له علاقة مع سياسة الحكومة، حيث جاء الصندوق الوطني للاستثمار اثر اعادة هيكلة البنك الجزائري للتنمية من أجل ترقية أدوات جديدة ضرورية لتدخل الحكومة في التمويل والتنمية، وتندرج هذه المبادرة في إطار استكمال عملية اصلاح القطاع المالي والمصرفي التي أطلقتها الحكومة.<sup>3</sup>

أن المشاريع المعروضة على الصندوق الوطني للاستثمار من أجل التمويل يجب أن تتدرج ضمن أهداف الصندوق و يجب أن تحقق امتيازات اقتصادية ومالية و تقنية، وأن لا يكون لها تأثيرا سلبيا على البيئة.

كما سمح التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية بتزويد FNI في إطار مساهمات الدولة في الاستثمار أو التمويلات طويلة المدى لبرامج الاستثمار العمومي، وفق الاتفاقية رقم 20

<sup>1</sup> الاتفاقية رقم 16 المؤرخة في 07/11/2017 والمتضمن إصدار سندات مالية لفائدة البنك الجزائري الخاصة بتسديد الدين العمومي الداخلي.

<sup>2</sup> الاتفاقية رقم 20 المؤرخة في 07/11/2017 والمتضمن إصدار سندات مالية لفائدة البنك الجزائري الخاصة بتمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

<sup>3</sup> <http://www.Tsa.algerie.com> 01 /02/20

المؤرخة 2017/11/7 والمبرمة بين الخزينة العمومية الصالح بنك الجزائر والمتضمنة تمويل الصندوق الوطني للاستثمار FNI.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: الرقابة على تنفيذ التمويل غير التقليدي

ان التمويل غير التقليدي يعد قضية تسيير اقتصادي لمدة 5 سنوات على أقصى حد ويخضع لمعطيات اقتصادية بحتة فهذا الاجراء سيخضع لدراسة من طرف الخبراء وسيتم التوجه تدريجيا سنة بعد سنة والى غاية 2022 كأقصى حد للتقليص من قيمة هذا التمويل من طرف البنك المركزي حتى تتمكن من السير وتحقيق التوازن في الميزانية.

لا بد أنه في تطوره يكون تراجعيا خلال الأشهر والسنوات القادمة اذا بدأ بألفين 2000 مليار دينار، لا بد أن يصل إلى ألف 1000 مليار دينار، ثم إلى خمسمائة 500 مليار دينار، حتى يصل الى الصفر لأنه غير تقليدي وفي نفس الوقت لا بد من الحركية الاقتصادية من جديد وايجاد موارد جديدة لأنه حل ظرفي و تسبيق من البنك المركزي للخزينة.

#### أولاً: انشاء لجنة المراقبة

تطبيقا لأحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 18-86،<sup>2</sup> يتم انشاء لجنة مراقبة تتكون من ممثل البنك الجزائري وممثلي وزارة المالية.

#### ثانياً: مهام لجنة المراقبة

- تطبيقا لأحكام المادة 4 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه، تكلف هذه اللجنة بما يلي:
- تقترح على وزير المالية وتعمل على اعتماد مستوى اللجوء الى التمويل غير التقليدي والبرنامج التقديري لإصدار سندات الدولة المترتبة على ذلك؛
  - وبخصوص الرقابة ستتولى اللجنة على مستوى وزارة المالية مهام مراقبة ومتابعة

<sup>1</sup> [www.andi.dz](http://www.andi.dz) 29/02/20

<sup>2</sup> مرسوم تنفيذي رقم 18-86 مؤرخ في 17 جمادى الثانية عام 1439 الموافق 5 مارس سنة 2018، يتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي.

تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في الميدان وستتكلف برصد آثار تطبيقها على خزينة الدولة؛

- مراقبة أداء وأثار هذه الآلية على الكتلة النقدية وعلى مستوى التضخم وسيولة البنوك وسعر الصرف، من أجل استعمال أحسن وإعادة توجيه هذا التمويل الاستثنائي في حالة الحياد عن الهدف المنشود.

### المبحث الثالث: مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة

تعتبر الدراسات السابقة أحد الأجزاء المهمة من خطة البحث العلمي، وهي تعد بمثابة الجزء الثاني المتعلق بالإطار النظري لمنهج البحث العلمي المقدم، وترتبط به بصورة مباشرة ووثيقة، كما تمثل أرضية غنية بالمعلومات لمن لديه الرغبة في التعرف على كل جوانب المشكلة أو الفرضية موضوع البحث، وبالتالي فهي تلعب دورا هاما للغاية في إثراء البحث العلمي، وتزيد من تنوع مصادره.

### المطلب الاول: الدراسات السابقة المتعلقة بالتمويل غير تقليدي وما يميزها عن دراستنا

من أجل التعمق أكثر في موضوع البحث، تم الإستعانة ببعض الدراسات السابقة (الوطنية والأجنبية) والتي تناولت موضوع التمويل غير تقليدي، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

1- حمزة رملي (2018) التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض، هل يتعلق الأمر بالتيسير الكمي؟ "

وكان الهدف من هذه الدراسة توضيح معالم التمويل غير التقليدي وفق تعديلات قانون النقد والقرض في الجزائر وتحديد أهم التحولات في تمويل الخزينة العمومية اعتمادا على هذا النمط من التمويل، كما حاولت هذه الدراسة مقارنة هذه السياسة مع ما تم اعتماده في العديد

من الدول وعلى رأسها الو. م . أ بما يسمى بالتيسير الكمي، وتوصلت إلى أن هناك فرقا شاسعا بين السياستين يركز أساسا في عملية طبع النقود وفق هذا التمويل في الجزائر، في حين تعتبر العملية تسجيل محاسبي في ميزانية الاحتياطي الفدرالي في الو. م . أ.

2- أنفال نسيب (2019) التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر.

حيث عالج المقال سياسة التمويل غير التقليدي والإصلاحات المصاحبة له من خلال توضيح السياسة النقدية وأدواتها التقليدية والغير تقليدية، وأسس ومبادئ سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، واهم التحديات والإصلاحات الهيكلية المصاحبة له، ومن أهم ما تم استخلاصه أن الجزائر وبالرغم من اعتمادها سياسة التمويل الغير تقليدي كحل استعجالي، إلا أنها عرضة لمخاطر اكبر من اعتمادها على هذه السياسة.

3- بظاهر بختة (2019) التمويل غير التقليدي آلية جيدة لمواجهة الأزمة أم خطر محقق باقتصاد الجزائري.

حيث هدفت الدراسة إلى التركيز على التمويل غير التقليدي الذي أصبح إجراء لابد من القيام به، فقد بات من المواضيع حديث الساعة، حيث اعتبر إجراء جد استرجالي في الحكومة الجزائرية، نظرا لعدم القيام بدراسات كافية حوله لتمكن من تطبيقه بطريقة فعالة تعود بالفائدة على البلد ككل وليس إجراء لسد العجز في الموازنة العامة.

وفي ضوء التحديات الخارجية التي صاحبت التمويل غير التقليدي والخوف من وقع المديونية الخانقة التي تعرضت لها الدولة فيما سبق والتي جعلت اقتصادها دائما في تبعية ومهيما عليه من طرف الأجانب أي يصبح مسيرة بأيدي خارجية لا يمكن التحكم فيها أبدا، وهذا ما قد يؤدي إلى عودة الاستعمار بطريقة غير مباشرة وبصبغة جديدة إلى بلدها.

4- محمد هاني (2018) حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر - دراسة تحليلية لمضمون القانون 17-10.

حيث تمحورت إشكالية البحث على سياسة الإصدار النقدي، تأصيلها النظري وحدودها، وآثارها الإقتصادية المتوقعة في الجزائر لسنة 2018، كآلية تمويل غير تقليدي في الجزائر، فبعد الصدمة السالبة المتأتية من إنخفاض تدفقات الربح البترولي، والتي كانت لسنوات متتالية بداية من سنة 2013 ، وبما أن الجزائر تتبع سياسة العجز الموازي ذات الخلفية الفكرية الكينزية في سياسة الإنعاش الإقتصادي، فإن تزايد عجز الموازنة وبعد الصدمة السالبة، تعذر على الحكومة تمويل هذا العجز من الإيرادات العامة، فلجأت إلى سياسة الإصدار النقدي، والتي جاء بها القانون 17-10 ل يتم تطبيقها في قانون المالية 2018.

حيث تم الوصول الى النتائج التالية:

- أن سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر هي سياسة التمويل بالعجز، من خلال التمويل بالإصدار
- النقدي من فراغ، الموجه لشراء سندات الخزينة العموميو وليس أدونات الخزنة.
- في ظل التضخم المطرد من سنة لأخرى الذي تشهده الجزائر، فإن هذا التضخم وإن كان له تأثير سلي على القدرة الشرائية للمواطن، إلا أنها تمثل ميزة تنافسية في حال أن الجهاز الإنتاجي مرن، وعليه فإنه على الحكومة أن تعمل على تطوير الجهاز الإنتاجي فقط، وبالتالي فإن الظروف مهيأة لإقلاعة إقتصادية حقيقية خارج المحروقات.
- أن لجوء الحكومة إلى سياسة الإصدار النقدي هروبا من ردة الفعل لدى الأعوان الإقتصاديين، الراضة لكل زيادة في الضرائب والتكاليف.
- يكمن الإشكال بالنسبة لسياسة التمويل غير التقليدي في كيفية وتوقيت طرح الكتلة النقدية ووجهة هاته الأموال إن كانت موجهة للقطاع الإنتاجي أو الإستهلاكي، حتى لا تؤدي إلى تضخم، على إعتبار أن هاته الكتلة المتأتية من الفراغ تشكل تضخما في الإقتصاد.

6- وليد العشي وصديقي أحمد سنة 2018، وهي عبارة عن مقال بعنوان "تحرية التيسير الكمي في الجزائر".

كان الهدف من هذه الدراسة تحليل دور برامج التيسير الكمي كأداة تقليدية في احتواء الأزمات المالية، بالإضافة إلى التعرض لتجربة التيسير الكمي في الاقتصاد الجزائري وتوصل الباحثان في الأخير بأن الجزائر من الدول النامية القليلة التي طبقت سياسة التيسير الكمي إلى جانب فنزويلا، حيث اعتبرت هذه السياسة بمثابة حل استعجالي استثنائي فرضته الظروف الاقتصادية نتيجة اخيار أسعار المحروقات، كما صعب على الباحثان تحليل و تشخيص أثر هذه السياسة على المتغيرات الاقتصادية الغياب المعطيات الدقيقة، وقد أوصت هذه الدراسة بأن هذه السياسة تحتاج إلى سوق مالي نشط وهو ما تفتقده الجزائر، وبالتالي تكون هناك آثار سلبية أكثر منها ايجابية .

**7- Jean-Claude TRICHET (2013): Politique monétaire non convention des pays développés un univers concepteur différent.**

حاولت هذه الدراسة تحليل السياسة النقدية للبنك المركزي وأثرها على الاقتصاد والأسواق المالية، حيث تعتبرها أساسا في إستراتيجية توزيع الأصول، وتوصل الباحث الى بعض السياسات النقدية غير التقليدية التي تبنتها البنوك المركزية للدول المتطورة، وكمثال على ذلك أنه يضخ الاحتياطي الفيدرالي السيولة عن طريق استرداد أدوات الخزينة أو سندات الدين القابلة للتداول، وكذا أنه في المستقبل ستجمع منطقة اليورو 25 دولة لذلك من الضروري استكمال تنفيذ الحكومة الاقتصادية والمتعلقة بالميزانية لمنطقة اليورو .

### المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بأسعار النفط وما يميزها عن دراستنا

سيتم في هذا المطلب عرض بعض الدراسات (العربية والأجنبية) التي تناولت موضوع أسعار النفط، أو جانبا منه، وذلك من خلال محاولة تحليل كل دراسة واكتشاف أوجه التشابه والاختلاف، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

#### الفرع الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية

سيتم في هذا الجزء من الدراسة سرد الدراسات السابقة باللغة العربية، كالآتي:

#### 1- دراسة بوفليح نبيل (2016) صندوق ضبط الموارد أداة ضبط وتقدير الميزانية العامة في الجزائر.

تناول الباحث في دراسته صندوق ضبط الموارد الذي قامت الجزائر بإنشائه سنة 2000 لامتنصاص الفوائض المالية السنوية لميزانية الدولة المتولدة من ارتفاع إيرادات الميزانية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير، حيث يهدف الباحث في دراسته معرفة مدى فعالية صندوق ضبط الموارد في تحقيق التوازن وضبط وتثبيت الميزانية العامة في الجزائر، امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية، تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية، كما توصل الباحث أثناء تحليل الإحصائيات المتعلقة بالعلاقة الموجودة بين سعر البرميل من البترول و رصيد الميزانية إلى: أن الحكومة اتخذت اجراءات ومعايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة من خلال اعتمادها على سعر مرجعي متوقع للأسعار النفط تقدر من خلاله إيرادات الميزانية العامة، هذا السعر المرجعي يتم تحديده بناء على المعطيات المتوفرة على تقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية.

#### 2- دراسة عيه عبد الرحمن(2012) دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة

### الاقتصادية الجزائرية.

وضحت الدراسة دور عوائد صادرات النفط في رسم مختلف الخيارات الإستراتيجية المعتمدة كسياسات اقتصادية تبنتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال إلى اليوم، وذلك بالنظر إلى أن هذه العوائد ساهمت بشكل مباشر في تمويل البرامج الاقتصادية، بغض النظر عن توجهاتها:

في مرحلة التسيير المركزي الاشتراكي كانت المخططات التنموية تمول بفضل عائدات صادرات النفط، والتي كانت تغطي عجز الميزانية العمومية، فيما اتسمت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بكل أشكالها والتي تبنتها الجزائر خلال الفترة ما بين 1986\_1998 بالتحول إلى نظام اقتصاد السوق كان الدافع هو الاختيار المفاجئ لأسعار النفط وقيمة الدولار على اعتبار أنه العملة التي يسعر بها النفط في الأسواق العالمية، كما شهدت الفترة من 2000 إلى 2012 قرارات اقتصادية بالغة الأهمية لعب فيها ارتفاع أسعار النفط دورا أساسيا في توجيه السياسة الوطنية، كان من أهمها إنشاء صندوق ضبط الموارد، تعديل قانون المحروقات، وكذا التسديد المسبق للدين، كما كان لتراجع أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 دورا أساسيا في تبني سياسة اقتصادية حمائية لجأت إليها الدولة.

توصل الباحث في دراسته إلى أن عوائد صادرات النفط الجزائرية ومن خلال ارتفاع أسعار النفط لعبت دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ابتداء من مرحلة التسيير الاشتراكي، مرور بمرحلة الإصلاحات الاقتصادية وصولا إلى تبني سياسة تركز بالخصوص على الإنفاق الحكومي الاستثماري لتغطية عجز القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تحقيق التنمية، غير أن هذا المصدر التمويلي وبالرغم من أهميته يبقى غير دائم بالنظر إلى عدم القدرة على التنبؤ بمدخلية المرتبطة بتقلبات أسعاره، وكذا من منطلق أنه ثروة ناضبة وعليه لا بد من حقن هذه الفوائض في مجالات منتجة أكثر تحقق نمو دائم وتمتص معدلات البطالة.

3- لخدومي عبد الحميد محمد بن بوزيان (2013) تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر.

وكان الهدف من هذه الدراسة محاولة إيجاد الآثار الناجمة عن العلاقة السببية بين ظاهرتي تقلبات أسعار النفط وآثارها على الاستقرار النقدي في الجزائر وذلك من خلال بناء نموذج قياسي رياضي انطلاقاً من الأدوات الإحصائية التي توفرها نظرية القياس الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وسعر الصرف، بالإضافة إلى وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير، وقد أوصت الدراسة إلى وجوب تنويع إيرادات الصادرات خارج المحروقات وإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد النفقات، بالإضافة إلى ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية.

4- فراج الطيب وبروكي عبد الرحمان (2017) دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2015).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية ثم السياسة النقدية وذلك بالاعتماد على منهج الاقتصاد القياسي وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين تغيرات أسعار النفط والسياسة النقدية، الأمر الذي تستهدفه السياسة النقدية من أجل التدخل في النشاط الاقتصادي، حيث تناول الباحث فيها مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول وعجز السلطات الجزائرية في خلق موازنة بين مختلف القطاعات الاقتصادية مما ساهم في انفراد المحروقات بقيادة الاقتصاد الوطني.

وإمكانية تجسيد التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تغير في العديد من المجالات سواء كانت سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لتتجاوب مع أي ظرف طارئ يحدث على المستوى

الوطني ومواكبة تطورات العالمية.

5- بوشليط هاجر أميرة (2016) إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014.

يهدف هذا المقال إلى إبراز إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر التي تعرف باقتصادها الربيعي الذي زعزعته أزمة تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية في بداية سنة 2015، مما دفع الحكومة إلى إعادة النظر في البرنامج الاقتصادي الجديد وذلك بمراجعة سياسة إنفاقها الحكومي حتى تتمكن من تخطي هذه الأزمة.

حيث تعتمد سياسة الجزائر في تنمية اقتصادها على قطاع استراتيجي مهمين، يسمح لها بالتوسع في الإنفاق وتنويع الاقتصاد والتخلص من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات.

نستنتج من خلال هذه المداخلة أن التخلص من الاقتصاد الهش في الجزائر يتطلب تحديد سياسات اقتصادية واضحة المعالم، تضع في مركزها هدف تنويع الاقتصاد للانتقال من الاقتصاد الريعي للاقتصاد المنتج للثروة.

6- بوعويينة مولود (2017) العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر - مقارنة تحليلية وصفية -

قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين سعر النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر الناتج الداخلي الخام، البطالة والتضخم، من أجل معرفة العوامل المحددة لهذه العلاقة خلال الفترة 1971-2015، ولتحقيق هذا الهدف تظهر ملامح إشكالية البحث، ما هو الأثر الحقيقي لتغيرات سعر النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (الناتج الداخلي الخام، البطالة، التضخم) ؟

تم فحص وصفي لمتغيرات الدراسة من خلال بيانات و منحنيات عبر برنامج Eviews، و توصل إلى وجود علاقة طردية مباشرة بين أسعار النفط والناتج الداخلي الخام و علاقة

عكسية غير مباشرة بين أسعار النفط وكل من البطالة والتضخم، كما توصلت الدراسة الى ما يلي:

- منذ ظهور السلعة النفطية، لازمت حركة أسعار النفط ديناميكية و عدم استقرار دائمين ، وذلك نتيجة تفاعل وتداخل عديد العوامل الاقتصادية، السياسية، العسكرية وغيرها؛
- الارتباط الوثيق بين النفط والنشاط الاقتصادي في العالم، فلا يزال النفط المصدر الرئيسي للطاقة بالنظر للخصائص التي تميزه عن المصادر الأخرى والمتمثلة أساسا في الوفرة النسبية وسهولة الاستغلال؛
- يعتبر قطاع المحروقات، القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي الكلي في الجزائر حيث رافق تطورات وحركات أسعار النفط في السوق العالمية تذبذبات وتقلبات في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية؛
- وجود علاقة مباشرة وطردية بين أسعار النفط والنتاج المحلي الخام، في حين هناك علاقة عكسية غير مباشرة بين كل من أسعار النفط و البطالة والتضخم.

**7- Victor E. Oriavwote & Nathanael O. Eriemo, ( 2014). Oil prices and the real exchange rate in Nigeria.**

يعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للاقتصاد النيجيري، حيث يساهم بنسبة 90% من إجمالي الإيرادات فهي عرضة لتقلبات أسعار النفط وخاصة الصدمات الغير متوقعة تؤثر على الميزانية النيجيرية، حيث جاءت هذه الدراسة لتعالج العلاقة بين أسعار النفط الحقيقية وسعر الصرف الحقيقي في نيجيريا، ومنه الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو دراسة كيف يستجيب سعر الصرف الحقيقي في نيجيريا لتقلبات أسعار النفط؟

استندت الدراسة في الجزء النظري الى نظرية Chen and then 2007، المبنية على أساس مؤشرات أسعار استهلاك البلد المحلي والبلد الأجنبي، أما الجزء التجريبي استخدم الباحث سلسلة زمنية تتراوح ما بين 1980-2014، حيث اعتمد على النماذج المتبعة مثل نماذج: Modelling and the Cointegration VAR Approach، لإختبار العلاقة على المدى الطويل بين المتغيرات التي اقترحتها النظرية الاقتصادية.

حيث أظهرت نتيجة اختبار ديكي فولر، وفليبس بيرون لإختبار جذر الوحدة أن جميع المتغيرات ساكنة عند أول فرق الأول، وأظهرت نتائج التكامل المشترك جوهانسن أن هناك علاقة توازن في المدى الطويل بين أسعار النفط الحقيقية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، هذه النتيجة كانت مدعومة من نتيجة اختبار السببية جرانجر التي تشير إلى أن هناك علاقة سببية تمتد من أسعار النفط الحقيقية إلى سعر الصرف الحقيقي واختبار الانحدار الذاتي المعمم (لعدم ثبات التباين) يشير إلى استمرار تقلب بين أسعار النفط الحقيقية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، فالآثار المترتبة على النتيجة هي أن على سياسات الحكومة أن تعالج آثار التقلبات في أسعار النفط الحقيقية لأنها مصدر مهم في استقرار حركات سعر الصرف الفعلي، وهكذا ينبغي على الحكومة النيجيرية النظر في هذه العلاقة من أجل التخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة في أنها ستركز على تقييم نجاعة سياسة التمويل غير تقليدي كحل استثنائي وأداة للسياسة النقدية مستحدثة لمواجهة انخفاض أسعار النفط في الجزائر، وتأثير هذه الآلية على الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال تتبع مسار بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية بعد انتهاء هذه السياسة، ومن خلال أيضا التعرض إلى إيجابيات وسلبيات آلية التمويل غير تقليدي والآفاق الناجمة عنه في المستقبل.

كما نسعى أيضا في دراستنا إلى توضيح الوضعية الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، في ظل التبعية لقطاع المحروقات على اعتبار أن النفط مورد رئيسي للدخل ومحرك أساسي للاقتصاد الجزائري.

### خلاصة الفصل الأول:

مما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية التقليدية أحد أهم مكونات السياسة الاقتصادية، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف عديدة أهمها معدل النمو الإقتصادي الأمثل المصحوب بالتوظيف الكامل، لكن مع بروز الأزمة المالية العالمية الأخيرة اتجهت البنوك المركزية إلى تبني سياسات نقدية غير تقليدية محل السياسات النقدية التقليدية، وذلك من خلال شراء سندات الدولة من البنوك التجارية للرفع في السيولة المتوفرة لديها، وهو ما يمكن هذه البنوك من زيادة القروض للمؤسسات وللأفراد، لكن من تجسيد هذا التبرني لابد من تمويل عجز الموازنة العامة من خلال عدة آليات من بينها الإصدار النقدي.

أصدرت الجزائر قانون النقد والقرض 10-17 الذي يهدف الى تأمين مصادر تمويل جديدة لتغطية عجز الموازنة، وبحسب هذه التعديلات سيعتمد التمويل غير التقليدي والذي يعتبر المسمى الجديد لسياسة طبع النقود هو الممول الأساسي لموازنة الجزائر، حيث سيتم إرساؤه لمدة خمس سنوات.

حيث تعتبر الجزائر أول بلد إفريقي عربي يتبنى سياسة التمويل غير التقليدي، كحل استعجالي لاستعادة التوازنات المالية للاقتصاد الوطني واحتواء تداعيات الصدمة البترولية التي بدأت بوادرها منذ العام 2014، وعلى هذا يتم تسجيل مرحلة جديدة لمسار السياسة النقدية في الجزائر، يبقى تحليلها عبارة عن تكهنات وتنبؤات تفصل في صحتها مستجدات السنوات القادمة، أما عالميا فقد تبنته العديد من الدول منها: اليابان، الو.م.أ، فنزويلا... فمنها من وجدت حلولا وتخلصت من الأزمة، ومنها من أصبحت عائق أمامها.

من خلال دراستنا النظرية للتمويل غير تقليدي يتبين انه عبارة عن اتفاق عام طويل المدى مبرم بين الخزينة العمومية والبنك المركزي لمدة 05 سنوات من اجل الحفاظ على ديناميكية التنمية وتحقيق التوازنات المالية والاقتصادية (توازنات الخزينة العمومية وتوازن ميزان المدفوعات)، كما ستتولى لجنة المتابعة مهام تطبيق هذه الآلية ورصد آثار تطبيقها

وتأثيرها على الكتلة النقدية، معدل التضخم، سعر الصرف وكذا سيولة البنوك من أجل السير الأمثل لهذه الآلية المستحدثة.

# الدراسة الميدانية

### تمهيد الفصل الثاني:

إن لجوء الجزائر إلى التمويل غير التقليدي وإصدارها لسيولة جديدة بالعملة المحلية عن طريق البنك المركزي تحدى خطير تسعى من خلاله إلى تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الجديدة التي لجأت إليها لتغطية عجز ميزانيتها وتمويل الدين العام الداخلي، ولكن هذه الخطوة يجب أن ترفق بمجموعة من الخطط والآليات الاقتصادية والمالية الصائبة للحد من انعكاساتها السلبية على المتغيرات الاقتصادية كارتفاع مستوى التضخم وتراجع القدرة الشرائية وتدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع فاتورة الواردات وبالتالي تفاقم في الإزمة بدلا من السيطرة عليها، هذه السيطرة لا تجسد إلا بالاستعمال الملائم والغالب لهذه السيولة في القطاعات الإنتاجية ودعم الإستثمار.

لقد كان اللجوء إلى التمويل غير التقليدي بمثابة قرار سيادي ذو طابع اقتصادي ويعتبر كبديل للجوء إلى الاستدانة الخارجية، فمنذ جوان 2014 بدأت أسعار النفط في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 45.1 دولار للبرميل سنة 2016، ما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، في السياق ذاته نتج عن تبني هذا الأسلوب تدهور بعض المؤشرات الاقتصادية بشكل ملحوظ.

ورغم الانتقادات الكبيرة من طرف صندوق النقد الدولي والعديد من الخبراء الاقتصاديين لقرار الحكومة فقد صرحوا أن حالة الجزائر في تدهور منذ تبني هذا الأسلوب، إلا أنها أكدت عزمها على المضي قدما في هذا الأسلوب وتحمل تبعات قرارها.

من خلال ما سبق سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: انعكاسات إنخفاض أسعار النفط على المتغيرات الإقتصادية في الجزائر.
- المبحث الثاني: الآثار المالية والنقدية المترتبة عن تطبيق سياسة التمويل غير تقليدي.
- المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية المترتبة عن تطبيق سياسة التمويل غير تقليدي.

يعتبر قطاع النفط في الجزائر أهم مورد في ميزانية الاقتصاد الجزائري وأهم عناصر الإنتاج والمؤثر الأكبر على جميع الأنشطة الاقتصادية وعلى جميع الأطراف، والعامل الرئيسي في ارتفاع المخاطر الاقتصادية خصوصا أن النفط أكثر السلع الأساسية تذبذبا، وتتأثر أسعاره بالعديد من المتغيرات والعوامل الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يجعل من الصعب توقع تحركات و اتجاهات أسعاره.

### المطلب الأول: أسعار النفط وأهمية قطاع المحروقات في الجزائر

مرت أسعار النفط خلال الفترة الممتدة بين ( 2012\_2019) بتغيرات عديدة وذلك نتيجة بعض الأحداث والوقائع التي شهدتها هذه الفترة وما نتج عنه من أضرار مست الاقتصادية النفطية.

### الفرع الأول: تطور تغيرات أسعار النفط الفترة (2012-2019)

شهدت هذه الفترة تقلبات معتبرة لأسعار النفط، وذلك ما بين الارتفاع خلال السنوات الأولى (2012\_ 2014) من هذه الفترة والانخفاض خلال السنوات (2015\_ 2019) وهذا ما نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-2): تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2012\_ 2019)

الوحدة: (دولار/البرميل)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
متوسط سعر النفط صحاري بنند \$/B	111.04	109.55	100.71	53.1	45.1	54.1	71.3	64.17

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر

بعد تعافي الاقتصادات العالمية من الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية عرف الاقتصاد العالمي انتعاشا بداية من سنة 2012 الذي انعكس بشكل ايجابي على أسعار النفط والتي شهدت ارتفاعا خلال هذه الفترة (2012-2014) أما خلال سنة 2015 تأثرت أسواق النفط العالمية بعوامل مختلفة جعلت أسعار النفط تسجل مستويات منخفضة لم تسجلها منذ سنة 2009 حيث بلغ سعر النفط سنة 2015 ما يقارب 53.1 دولار للبرميل، ليستمر التراجع إلى غاية 2017 حيث شهدت هذه الفترة تدهورا ملحوظا في سعر النفط، وذلك نتيجة لأسباب عديدة أهمها:<sup>1</sup>

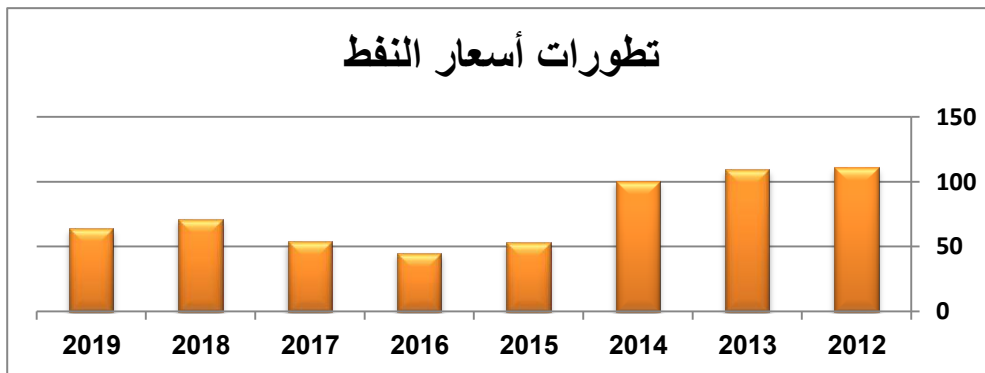
- الطلب والعرض العالمي على النفط؛

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء سعدي، تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة (1990- 2005)، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي، انعكاسات أسعار النفط على الدول المصدرة له ( المخاطر والحلول)، جامعة المدية، الجزائر، يومي 08/07 أكتوبر 2015، ص ص 10-14.

- العوامل الجيوسياسية ( الجيوبوليتيكية): والمتمثلة في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط و تكريره؛
- العوامل المناخية: حيث أن برودة الطقس أدت إلى زيادة الطلب على النفط وبالتالي زيادة سعره؛
- تغير سعر صرف الدولار: حيث أنه هناك علاقة عكسية بين سعر النفط وسعر صرف الدولار؛
- نفاذ المستثمرين الماليين إلى سوق النفط.

لنتشهد بعد ذلك الفترة (2016-2019) تعافي في أسعار النفط وذلك راجع إلى استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية وأيضا الاتفاق المبرم بين الدول الأعضاء في منظمة الأوبك والذي يقضي بتخفيض كمية الإنتاج والتحكم في الكمية المعروضة من النفط والذي كان له الدور الايجابي في تحسين أسعار النفط في هذه الفترة، والشكل الموالي يوضح ما سبق.

الشكل رقم (1-2): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2012 - 2019)  
الوحدة: (دولار/ للبرميل)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (1-2)

عرفت الفترة (2015-2019) انخفاض في أسعار النفط العالمية حيث يعود السبب الرئيسي إلى زيادة في العرض على الطلب (لاسيما من خارج الدول المصدرة للنفط OPEP)، وتحديدا زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بالإضافة إلى قرار السعودية بالإبقاء على حصتها باعتبارها أكبر منتج للنفط في دول OPEP ما يقارب 12 مليون برميل يوميا، وتأثيرها على قرارات منظمة الاوبك الذي يمثل إنتاجها حوالي ثلثي إمدادات العالم من هذه المادة، زيادة على ضعف النمو داخل منطقة اليورو وتباطئه في كل من البرازيل والصين، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الشكل رقم (2-2): تطور أسعار النفط العالمية خلال الفترة (2012 - 2019)



Source: <https://prixdubaril.com/> 15/02/2020 a 13:59.

إن هذه الهيمنة للنفط على الاقتصاد الجزائري تجعله يستجيب لنظرية المرض الهولندي، والتي تركز على أن اعتماد اقتصاد ما على قطاع معين في تحقيق المداخيل من العملات الأجنبية، وعند نمو هذا القطاع فإن تدفق الأرصدة الأجنبية يؤدي إلى تغيير الأسعار النسبية، مما يؤدي إلى نمو وتطور هذا القطاع وتراجع القطاعات الأخرى غير النفطية.

إن نمو القطاع النفطي في الجزائر أدى إلى تدور القطاعات الأخرى فعلى الرغم من دور قطاع النفط من تراكم الاحتياطات فإننا نسجل تراجعاً في القطاعات الأخرى ( الفلاحة، الصناعة وتزايد وتيرة الاستيراد).

ما نشاهده اليوم من سيناريوهات سعر النفط في ظل حرب الأسعار السعودية الروسية وما بعد أزمة فيروس كورونا أن أسعار النفط لا يحددها قوى العرض والطلب في السوق النفطية، بل جاءت تحرك أسعار النفط في نفس اليوم بعد اعلان ترامب بإمكانية التوصل لاتفاق بين السعودية وروسيا، قد يطرح سؤال آخر لماذا قفزت أسعار النفط على أثر خطاب ترامب قبل إجراء أي تخفيضات أو اجتماعات؟ مع أن المحللون يعتقدون أن تخفيض إنتاج النفط بمقدار 10ملايين برميل يوميا سيكون لها تأثيراً محدوداً.

من وجهة نظرنا المتواضعة وحسب قراءتنا للمشهد الاقتصادي العالمي، أن أسعار النفط لا يحددها العرض والطلب بخلاف ما كنا نسمعه في الوسائل الاعلام كلها نقول النفط مادة استراتيجية وللعلم هو الوحيد المستثنى من اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، حيث النفط رفض البحث به باعتباره سلعة استراتيجية كما تراه و م أ، ويبقى قرارا استراتيجيا وليس تجاريا (النفط = 90% سياسة 10% إقتصاد).

يعني ما حصل للنفط غياب نظام عالمي يحكم موضوع النفط ولماذا يكون هنالك أوبك ودول خارج أوبك، ولماذا لا يكون هنالك وسيلة للتحكيم والحصول على هذا القرار الأصح في حالة خلافات بين الدول النفطية، ومن سيحكم العالم بعد أزمة كورونا ؟

### الفرع الثاني: أهمية الإقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على القطاع النفطي، إذ يعتبر هذا الأخير الركيزة الأساسية في اقتصادها، وهذا راجع إلى الدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي، وكذا إلى وتيرة نمو هذا القطاع مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى التحصيلات المالية الكبيرة التي يدرها من العملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير إلى الخارج.

### 2-1: التطور التاريخي لقطاع النفط في الجزائر

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على ثروة البترول بشكل أساسي خلال مسيرتها التنموية، حيث تم تعزيز مكانة المحروقات ضمن منظومة الانتاج الوطني ومنتظم استغلال هذه الثروة وذلك منذ الاستقلال، وفي هذا الاطار سوف نتطرق باختصار لأهم المحطات التاريخية التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر.

### أولاً: اكتشاف البترول في الجزائر

ترجع بدايات عمليات التنقيب على البترول الجزائري إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتحديدًا عام 1877، حيث بدأت عمليات التنقيب بمنطقة عين الزفت قرب غليزان بغرب الجزائر، وتولت الشركات الفرنسية عمليات التنقيب والكشف في المراحل الأولى، بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية، توصلت هذه الشركات عام 1946 إلى اكتشاف أول حقل بترولي في واد قطريني ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> يسرى محمد أبو العلاء، "نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2008، ص435.

ثانيا: تأسيس وتوسع شركة سونطراك:

تأسست في 31 ديسمبر 1963 حسب المرسوم رقم 491\_63 الذي صدر في نفس سنة الإنشاء، حيث كانت مهامها تقتصر على مهمة نقل وتسويق المحروقات، إلى أن جاء المرسوم 296\_66 المؤرخ في 22 سبتمبر 1966 ليوسع وظائف الشركة إلى عدة مجالات تتمثل في البحث عن المحروقات وإنتاجها وتحويلها إضافة إلى المهام السابقة، ولقد لعبت شركة سونطراك دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية الجزائرية إلا أنها تواجه العديد من التحديات، كونها ترغب في أن تصبح مجموعة عالمية من خلال توسيع نشاطها في العديد من الدول، وكانت آخر عملية توسيع لنشاطها تمثلت في مشاركتها في مشروع استغلال حقل غازي في عرض بحري بفرنزويلا.<sup>1</sup> كما قامت الجزائر بالانضمام لمنظمة OPEP سنة 1969، لتعزيز قوتها في المجال النفطي واستغلال ما تملكه من إمكانيات نفطية.<sup>2</sup>

ثالثا: تأميم المحروقات واحتكارها من طرف سونطراك

إن قرار تأميم المحروقات له تأثير إيجابي على الاقتصاد بعد أن أصبحت شركة سونطراك المتصرفة الرئيسية.

### 1- تأميم المحروقات الجزائرية:

<sup>1</sup> زغبي نبيل، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص 29.

<sup>2</sup> عبد العلي مرابطي، لطفي بهلول، مسار السياسة في ظل تقلبات أسعار النفط، مذكرة ماستر في العلوم التجارية جامعة قالم، الجزائر، 2018، ص 38.

باعتبار أن الجزائر كانت تنتهج النظام الاشتراكي منذ الاستقلال فقد كان هذا الامر عاملا للوصول قرار التأميم لأن أهداف النظام الاشتراكي تبني هذا القرار<sup>1</sup>.

حيث أنه في 24 فيفري 1971م، أعلن الرئيس الجزائري هواري بومدين في خطابه أنه وابتداءا من اليوم سيتم العمل على تطبيق هذه القرارات<sup>2</sup>:

- زيادة حصة الجزائر في جميع شركات النفط الى 51% من أجل ضمان مراقبة فعالة لاستغلال النفط الجزائري؛
- تأميم الغاز الجزائري؛
- تأميم النقل البري لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني.

**2- سوناطراك بعد التأميم:** مكن القرار الذي أعلن عنه الرئيس هواري بومدين لتأميم المحروقات بتثبيت الملكية والسيادة الوطنية على حقول النفط والغاز، من جعل سونطراك الفاعل الأساسي في القطاع<sup>3</sup>، حيث أصبحت تسيطر على 30% من الانتاج واكثر من 50% من التكرير و 100% من البيتروكيميا<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> قويدر عبد الهادي، الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (1986-2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص22.

<sup>2</sup> عصام بن الشيخ، تأميم النفط الجزائري، دراسة للسياق والمضامين والدلالات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 6، جانفي 2012، ص 193.

<sup>3</sup> زغبي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 32.

<sup>4</sup> موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر\_دراسة قياسية\_، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص71.

الفرع الثالث: مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)

يشكل النفط قطاعا اقتصاديا كاملا له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري، إذ أصبح أحد فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني ونمو الناتج المحلي أصبح مرتبطا جدا بنمو القطاع النفطي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (2-2): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)

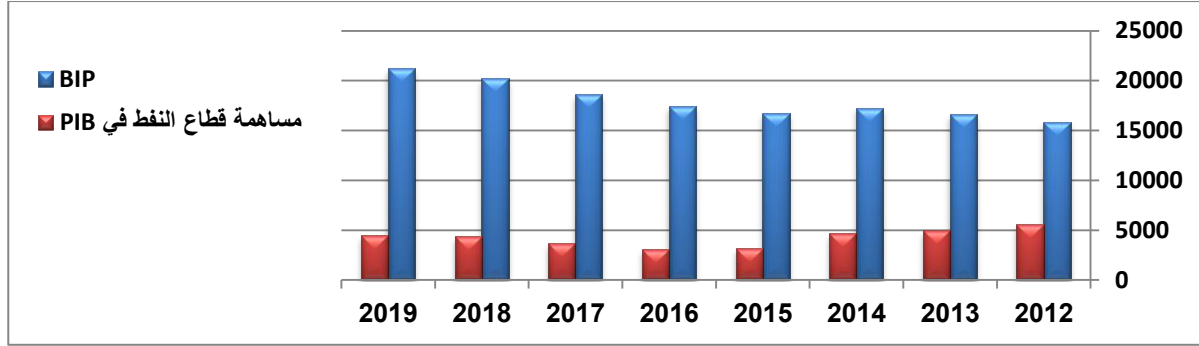
الوحدة: مليار دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	مساهمة القطاع النفطي في (PIB)	النسبة المئوية %
2012	15843.0	5536.4	32.9
2013	16569.3	4968.0	30.0
2014	17228.6	4657.8	27.0
2015	16702.1	3134.2	18.8
2016	17406.8	3025.6	17.4
2017	18594.1	3660.1	19.7
2018	20189.6	4348.7	21.5
2019	21188.60	4459.70	22.90

المصدر: النشرة الإحصائية للبنك المركزي للسنوات 2017-2019، ص26.

نلاحظ أن مساهمة قطاع المحروقات في حجم الناتج المحلي الإجمالي في العقد الأخير مرت بمرحلتين، حيث نرى من 2012 إلى 2014 كانت المساهمة تتجاوز 25%، إلا أنه منذ 2015 إلى غاية السنوات الأخيرة قيمة المساهمة في تراجع، و ذلك راجع إلى التذبذبات التي يمر بها قطاع النفط.

الشكل رقم (2-3): مساهمة القطاع النفطي في PIB خلال الفترة (2012-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-2)

### المطلب الثاني: اثر انخفاض أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر

كان لتغيرات أسعار النفط تأثيرا واضحا على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، خاصة منها الميزان التجاري، المديونية الخارجية، الاستثمار الأجنبي ورصيد الموازنة العامة.

#### الفرع الأول: تأثير انخفاض أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر

لقد عرف الميزان التجاري الجزائري فترات فوائض وأخرى عجز وهذا التباين مرتبط ارتباطا وثيقا بالسوق النفطية وما يطرأ عنها من تغيرات في أسعارها، ينقسم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعيين، في هذا الميزان تدرج كافة المعاملات الاقتصادية التي تبدي تأثيرا على ميزان المدفوعات في السنة نفسها، يتعلق بتجارة السلع خلال الفترة محل الحساب، أي أنه تسجل فيه التجارة المنظورة، أي صادرات وواردات السلع، فتسجل الصادرات السلعية دائنة في الميزان

التجاري وفق طريقة (FOB)\*، أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين وفق طريقة (CIF)\*\*، حيث يعكس الفائض في الميزان التجاري قوة ومثانة الإقتصاد.

### أولاً: أثر انخفاض أسعار النفط على الصادرات الجزائرية للفترة 2012-2019

على الرغم من الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن المسجل في مستوى الإقتصاد الجزائري أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتجاوز لعقود من الزمن عتبة 2.5% على الرغم من المحاولات العديدة من الخروج من هذه العتبة وبقيت الصادرات النفطية هي المسيطرة بنسبة تفوق 97% من إجمالي الصادرات، والجدول التالي يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (2-3): نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات للفترة (2012-2019).

( الوحدة: مليون دولار )

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Ex (HYD)	4547	5776	5836	330	2791	3320	389	379
	7	2	2	81	7	3	53	05

\* فوب "FOB": Free on board، إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للإقتصاد المصدر ضمن قيمة البضاعة، وهذا من أجل فصل قيمة السلعة عن الخدمات المتصلة بها.

\*\* سيف "CIF": Cost, insurance, and freight تتضمن بالإضافة إلى قيمة السلعة: رسوم الشحن، التأمين، الخدمات التوزيعية والنقل حتى ميناء الوصول بالإضافة للضرائب على الواردات في حالة الاستيراد.

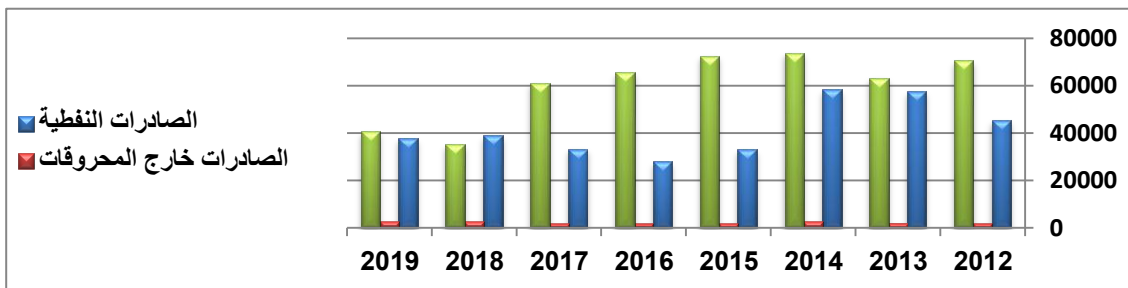
93.2	93.2	94.51	94.00	94.1	95.41	96.70	97.18	%
4	3			5				
275	283	1930	1781	205	2810	2161	2048	Ex H (HYD)
0	0			7				
6.70	6.77	5.49	6.00	5.85	4.59	3.30	2.82	%
406	351	6117	6548	726	7380	6332	7057	EX
55	38	2	7	20	2	6	1	

المصدر: بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46 الجزائر، ديسمبر 2019، ص

.28

تعتمد الجزائر بنسبة 95 % من صادراتها على النفط، في حين أن الصادرات غير النفطية لم تتجاوز نسبة 5 %، كما أن عائدات النفط عرفت تذبذبات شديدة في الفترة من 2012 إلى 2019، مما أثر في إجمالي الصادرات، هذا ما يضع الجزائر في صدمات خارجية متكررة وذلك كلما انخفضت أو ارتفعت أسعار النفط، ولقد تعرضت بالفعل لأزمات اقتصادية مماثلة ابتداء من أزمة 1986 وأزمة 1998 وأزمة 2008 إلى الأزمة الاقتصادية الحالية.

الشكل رقم (2-4): تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2012-2019)



ثانيا: أثر انخفاض أسعار النفط على الواردات الجزائرية للفترة 2012-2019

تتميز الواردات الجزائرية بالتنوع مقارنة مع الصادرات وهذا راجع الى ضعف الانتاج داخل الدولة، ولقد عرفت الواردات الجزائرية تراجع بعض الشيء في السنوات الأخيرة كما هو موضح في الجدول الاتي.

الجدول رقم (2 - 4): تطور نسبة الواردات الجزائرية للفترة 2012-2019.

( الوحدة: مليون دولار )

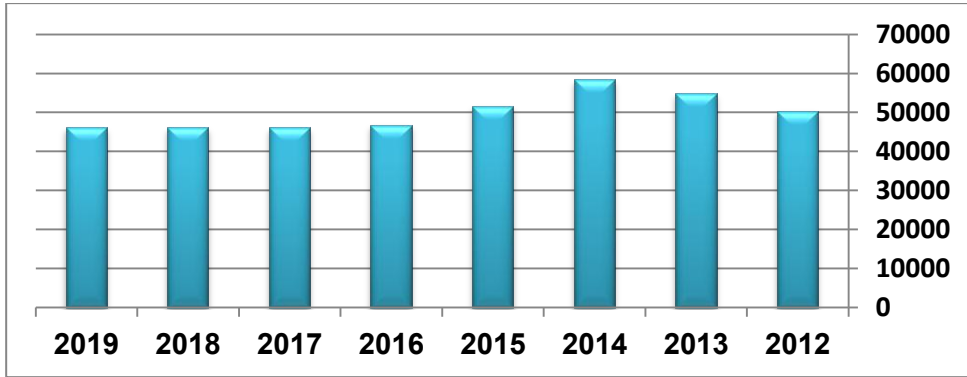
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات	5037 6	5490 3	5833 0	5164 6	4672 7	4605 9	461 97	462 02

المصادر: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، الجزائر، ديسمبر 2008، ص

28.

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع في قيمة اجمالي الواردات للفترة من (2012-2015) وذلك بسبب ارتفاع مداخيل الدولة المتأتية من عوائد النفط المرتفعة، في المقابل عرفت قيمة الواردات انخفاضا للفترة (2016-2019) للسبب نفسه والشكل الموالي يوضح ما سبق.

الشكل (2- 5): تطور نسبة الواردات في الجزائر للفترة من (2012-2019)



### ثالثا: أثر انخفاض أسعار النفط على الميزان التجاري للفترة 2012-2019

يعبر رصيد الميزان التجاري عن الفرق ما بين الصادرات والواردات من أجل معرفة الوضعية النهائية له، إما في حالة عجز أو في حالة فائض والجدول التالي يبين تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2012-2019).

كما أن سياسة الدعم الاجتماعي خصوصا في القمح والحليب، ستزحف لا محالة من واردات الدولة الجزائرية وستؤثر سلبا على احتياطي الصرف للدولة الجزائرية، وكذا اختلال الميزان التجاري وهذا يتضح من خلال العجز في الميزان التجاري في أكتوبر 2017 بقيمة 1389 وهذا يعود إلى ارتفاع الواردات بقيمة 4255 مليون دولار مقابل تسجيل الصادرات من السلع والخدمات في نفس الفترة بقيمة 2866 مليون دولار أي عدم تغطية الواردات بالصادرات، ولكن تراجع هذا العجز بشكل كبير خلال شهرين من نفس السنة بقيمة 1000 مليون دولار وهذا يعود إلى تطبيق الجزائر إلى أسلوب التمويل غير التقليدي، ومع مطلع سنة 2018 سجل الميزان التجاري عجزا بـ 8 مليون دولار فقط أي تراجع بنسبة 99% في غضون ثلاثة أشهر بعدما كان (-1389) وهذا ليس راجع لتطور الصادرات الجزائرية وإنما لتقليص رخص الاستيراد حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 35% أما بالنسبة للواردات فقد سجلت انخفاض بنسبة 8% لكن

لم يستمر هذا الوضع فقد زاد العجز ولم يسجل فائض بحسب توقعات الحكومة من تطبيق هذا الأسلوب، فقد تدهور الوضع خلال الثلاثين من نفس السنة بقيمة 695 مليون دولار وفي شهر جوان سجل الميزان التجاري فائض بقيمة 287 مليون دولار وهذا بسبب ارتفاع قيمة الصادرات بقيمة 3661 مليون دولار بينما الواردات عرفت انخفاض بقيمة 3374 مليون دولار، لكن لم يبقى على هذا الوضع فسرعان ما سجل عجز، وهذا يعود إلى أسعار البترول التي لم تعرف استقرارا حيث أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري، حيث كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفع رصيد الميزان التجاري ويعود سبب هذه العلاقة إلى طبيعة القطاع التجاري وخاصة قطاع الصادرات الذي يعتمد بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات.

الجدول رقم (2-5): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2012-2019.

( الوحدة: مليار دولار )

السنة	201	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الميزان التجاري	20.1	9.38	0.46	18.08	20.13	14.41	7.46	7.32
	7			-	-	-	-	-

المصدر: بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، الجزائر، ديسمبر 2008، ص

.28

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الميزان التجاري كان في وضعية موجبة فائض وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار النفط والعائدات النفطية، خلال الفترة (2012-2014)، في حين شهد الميزان التجاري تراجعا ملحوظا للفترة (2015-2019) بسبب انخفاض أسعار النفط ووصولها إلى مستويات متدنية (45.1 دولار للبرميل سنة 2015).

أما بالنسبة للسنوات الأخيرة تراجع العجز التجاري للجزائر إلى 11.19 مليار دولار بنهاية 2017 مقابل عجز بـ 17،06 مليار دولار في 2016، أي بتراجع نسبته 34.4 بالمائة بقيمة 5.87 مليار دولار، وارتفعت الصادرات بشكل ملحوظ لتصل إلى 34.76 مليار دولار في 2017 مقابل 30.02 مليار دولار في 2016 بزيادة 4.74 مليار دولار (+15.8%) وفي مقابل ذلك، انخفضت الواردات إلى 45.95 مليار دولار مقابل 47.08 مليار دولار بتراجع قيمته 1.13 مليار دولار (-2.4%) وبخصوص مستوى تغطية الصادرات للواردات، تظهر بيانات الجمارك انه انتقل من 64 بالمائة في 2016 إلى 76 بالمائة في 2017.

وتمثل المحروقات الحصة الكبرى من مبيعات الجزائر للخارج في 2017 (94.54% من الحجم الإجمالي للصادرات) لتبلغ 32،86 مليار دولار مقابل 28،22 مليار دولار أي بزيادة بـ 4.64 مليار دولار (+16.45%) مقارنة بـ 2016 بفضل انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتظل الصادرات خارج المحروقات هامشية حيث قدرت العام الماضي بـ 1.89 مليار دولار بارتفاع 5.21 بالمائة مقارنة بـ 2016.

### الفرع الثاني: أثر انخفاض أسعار النفط على المديونية الخارجية والاستثمار الأجنبي (IDE)

إن الدول التي لديها مديونية مرتفعة يجب عليها اختيار النظم العائمة، وذلك من أجل مواجهة الصدمات الخارجية، أما في حالة وجود مديونية صغيرة وكانت الدولة تريد جذب المصدقية واستقرار الأسعار لنظامها فإن عليها اختيار أحد أنظمة الصرف الثابتة، كما أن

وجود الدين الخارجي يميل إلى تفويض المصادقية وذلك عن طريق زيادة الإغراء للتخلي عن ربط العملة عند وجود الصدمات الخارجية المواتية لذلك ونتيجة لهذا يكون الربط أقل جاذبية.<sup>1</sup>

### أولاً: أثر انخفاض أسعار النفط على المديونية الخارجية

حددت مجموعة عمل دولية متعددة الأطراف سنة 1988 المديونية والديون الخارجية على أنها قيمة الالتزامات القائمة والموزعة، في أي فترة من الزمن، للمقيمين في دولة معينة تجاه غير المقيمين لدفع الأساس مع وبدون فائدة أو دفع فائدة مع أو بدون أساس. وهذا التعريف الواسع للديون الخارجية يتطلب نظام من لتدوين وإدارة الديون، ويتطلب المعرفة الكاملة لكافة الالتزامات المالية الخارجية للدولة، والتي تشمل ديون الحكومة، ديون البنك المركزي، وديون المؤسسات العامة والخاصة المضمونة أو غير المضمونة من طرف الحكومة، وتشمل كذلك العمليات المالية الأخرى للأعوان الاقتصاديون مثل الاستثمار المباشر.<sup>2</sup>

ويقصد بالمديونية الخارجية هي " اتفاق بين حكومة أو إحدى مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية، مع التزام الجانب المدين بإعادة تسديد تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض".

كما يقصد بها تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة، وعند انقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية.

<sup>1</sup> Michael BLEANEY and Gulcin OZKAN: The structure of public debt and the choice of exchange rate regime, Canadian Journal of Economics, Vol 44, N 1, Montreal, Canada, 2011, P P 337-338.

<sup>2</sup> بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثلاثون، السنة الرابعة، 2004، الكويت، ص 05.

ويكون سبب هذا الانقطاع في أغلب الأحيان راجعا إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية.<sup>1</sup>

وقد عرّف كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الديون الخارجية على أنها " في لحظة ما، مجموع الالتزامات التعاقدية الجارية والمؤدية إلى دفع المقيمين في بلد إلى غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو بدونها أو دفع الفائدة مع سداد المبلغ أو بدونه"<sup>2</sup>.

### ثانيا: عوامل المديونية الخارجية

وتتمثل في<sup>3</sup>:

**1- تغيرات أسعار النفط:** كان من أهم نتائج حرب أكتوبر تشرين من عام 1973 ارتفاع أسعار النفط بشكل ملحوظ خلال عامي (1974-1979)، ويرى كثير من الاقتصاديين أن ارتفاع أسعار النفط سبب في انتقال رؤوس الأموال بصورة مفاجئة وبحجم كبير إلى الدول المصدرة للنفط، مما خلق موجة من الانكماش ثم التضخم في اقتصاديات الدول المستوردة.

**2- تدهور شروط التبادل التجاري :** إن التدهور في شروط التبادل التجاري الدولي بين السلع التي تصدرها بلدان العالم الثالث المدينة والمنتجات الصناعية وغير الصناعية التي

<sup>1</sup> حليلة عزيزي، إشكالية المديونية الخارجية في الدول العربية حالة الجزائر (2000-2016)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار، 2018، ص 08.

<sup>2</sup> فيصل بوطيبة، أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، 2004، ص 03.

<sup>3</sup> حليلة عزيزي، إشكالية المديونية الخارجية في الدول العربية حالة الجزائر (2000-2016)، مرجع سبق ذكره، ص 15 - 16.

تستوردها في البلدان المتقدمة، يعتبر أحد العوامل الأساسية التي أسهمت بشكل واضح في تأزم قضية المديونية الخارجية لمجموعة بلدان العالم الثالث. ان هذا التدهور يتمثل في نسبة صادرات مجموعة بلدان العالم الثالث إلى أسعار السلع التي تستوردها من البلدان المتقدمة، ويؤدي بشكل مباشر إلى التأثير إلى حالة ميزان المدفوعات لبلدان العالم الثالث المدينة حيث يزيد عجز هذا الميزان، ومن ثم يزيد هذا الميل للاستدانة من ناحية أخرى ويؤدي أيضا إلى اضعاف قدرة هذه البلدان عن الوفاء بأعباء ديونها الخارجية.

### 3- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية وزيادة أعبائها الخارجية:

أدى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية التي حصلت عليها الدول النامية، خاصة القروض التجارية إلى إرهاب مالي شديد عند تسديد فوائد وأقساط هذه القروض، في الوقت التي تعرضت له موارد النقد الأجنبي المخصصة لخدمة الديون الخارجية في تلك الدول للتدهور والتقلب.

عموما شهدت المديونية الخارجية في الجزائر مستويات متدنية خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك الى السياسة التي تبنتها الجزائر منذ مطلع سنة 2000 والتي تركز اساسا على سداد الديون الخارجية هذا من خلال انشائها لصندوق ضبط الموارد الذي كان يهدف بالدرجة الاولى الى تمويل الدين الخارجي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي.

### الجدول رقم (2-6): تطور المديونية الخارجية في الجزائر للفترة 2012-2019.

( الوحدة: مليار دولار )

السنة	201	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
	2							9

4.07	4.042	3.989	3.849	3.021	3.735	3.396	3.67	المديونية
1							6	الخارجية

المصادر: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 35، الجزائر، ديسمبر 2019، ص

.28

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر لديها ديون صغيرة جدا في السنوات الأخيرة بفضل ارتفاع أسعار النفط الذي خلصها من هذه الأزمة، وهذا ما يدعم تبنيها لنظام مجلس العملة، وعليها الإسراع في اتخاذ هذا القرار قبل أن تعود لحالة المديونية خصوصا في ظل التنبؤ بأن أسعار النفط التي تعتمد عليها في صادراتها بنسبة 95 % عرفت انخفاضا شديدا سوف تبقى في مستويات متدنية إلى غاية نهاية 2019.

#### ثانيا: أثر انخفاض أسعار النفط على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

يعد الاستثمار مصدرا حقيقيا للتنمية ومحركا للنشاط الاقتصادي في العديد من الدول التي توظف رأس المال توظيفا جيدا، فالاستثمار يعتبر الدافع الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الناتج المحلي وتوفير مواد أولية إضافية كما يساعد الدول المضيفة على استغلال مواردها الطبيعية، وتنمية بنيتها التحتية.

يمكن للاستثمار الأجنبي أن يؤدي دور سد الفجوة بين الاحتياجات الاستثمار والموارد المحلية المتوفرة، والتي لا تزال معظم البلدان النامية تشهدها بالرغم من النمو السريع التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة باتجاه بلدان القارة الأفريقية بزيادة قدرها 27% خلال الفترة 2012-2016 أي من 42.1 إلى 54 مليار دولار.

عرفت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إرتفاعا ملحوظا منذ سنة 2012، ولم يكن هذا التطور بفعل زيادة حقيقة في حجم مشاريع الإستثمار الأجنبي، وإنما بفعل زيادة رؤوس الأموال الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر، إضافة الى ارتباطه الوثيق بالاستهلاك العالمي للنفط والنمو الاقتصادي العالمي حيث بلغت أسعار النفط مستوى 109.55 للبرميل سنة 2013<sup>1</sup>، وفيما يلي نقوم بتتبع رصيد تدفق الإستثمارات من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-7): تطور رصيد الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة ( 2012-  
(2019)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صافي الاستثمار الاجنبي	1.52	1.96	1.53	-0.69	1.59	1.24	0.63	0.73
صافي رؤوس الاموال	-0.62	-0.39	-0.52	-0.46	0.64	-0.07	0.15	0.12

المصدر: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 35، الجزائر، ديسمبر 2019، ص

.28

<sup>1</sup>سفيان خضير ، تقلبات أسعار الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات، دراسة مقارنة: الجزائر، فرنسا وماليزيا 2004-2014، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2016، ص 89.

من خلال معطيات الجدول أعلاه يمكن أن نميز أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2012 - 2014) التي عرفت ارتفاعا كبيرا وملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر حيث بدأت هذه التدفقات تتجاوز عتبة 1.52 مليار دولار، والذي نفسره بما يلي:

- تحسن الأوضاع السياسية والأمنية في الجزائر بعد الخروج من فترة التسعينات التي شهدت اضطرابات أمنية أثرت على صورة الجزائر في الخارج خاصة لدى المستثمرين الأجانب؛

- صدور الأمر رقم 03-01 الذي منح امتيازات مالية وجبائية جد معتبرة للمستثمرين على اختلاف أنواعهم (بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية).

عموما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي انتعاشا حقيقيا في الجزائر وأخذت اتجاها تصاعديا مع وجود بعض التذبذبات بطبيعة الحال، هذا الانتعاش الذي يمكن أن نرجعه إلى عدة عوامل أهمها مفعول نتائج المخططات الخماسية للتنمية الذي شرع في تطبيقه، حيث مكن هذا البرنامج من تحسين مختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري وتحفيز المستثمرين الأجانب.

استغلت الجزائر وضعيتها المالية المريحة بعد سنة 2007، وذلك لارتفاع أسعار البترول إلى أكثر من 140 دولار، حيث تحددت الموازنة العامة على سعر مرجعي 38 دولار للبرميل من النقط ما أدى إلى حدوث تراكم فوائض مالية كبيرة، استغلتها الجزائر بوضع إستراتيجية تنموية بإنشاء صندوق ضبط الموارد، حيث أطلقت ثلاث برامج تنموية في مخططات خماسية للمدة 2000-2014: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، برنامج تكميلي الدعم النمو، برنامج توطيد النمو.

ما يمكن ملاحظته خلال المعطيات السابقة للجدول والفترة الممتدة (2012-2019) أنها شهدت تراجعاً كبيراً غير مسبوق للتدفقات المالية، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط وبالتالي عدم جذب الاستثمارات خاصة وأن الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى، وما يمكن ملاحظته أيضاً أن قطاع المحروقات شكل أهم المصادر الجاذبة للاستثمارات، وبالتالي دخول قطاع النفط في أزمة وغياب البدائل جعل الاستثمارات الأجنبية في انخفاض مستمر.

### الفرع الثالث : أثر انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر

إن أهم ما يميز الميزانية العامة للدولة في الجزائر هو اعتماد إيراداتها بشكل كبير على الجباية المتأتية من قطاع المحروقات (الجباية البترولية)، وكما نعلم أن أسعار النفط تتحدد خارجياً في الأسواق النفطية، وبالتالي تبقى الجزائر رهينة تلك التقلبات التي تطرأ على هذه الأسعار، وعليه فإن استقرار وتوازن الميزانية العامة للدولة يكون حساساً بالصدمات الخارجية.

### أولاً: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2012-2019

عموماً ومنذ سنة 2000 شهدت الميزانية العامة في الجزائر عجزاً متزايداً إلى غاية سنة 2014، وذلك بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أطلقته السلطات العمومية في الجزائر، والذي انطلق سنة 2000 ويمتد إلى غاية 2019 متوزعاً بذلك على أربعة مخططات تنموية (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، برنامج التكميلي لدعم النمو" المخطط الخماسي الأول" 2005-2009، برنامج توطيد النمو الاقتصادي المخطط الخماسي الثاني (2010-2014) والمخطط الخماسي للتنمية المخطط الخماسي الثالث (2015-2019).<sup>1</sup>

<sup>1</sup>سفيان خصير، ليلي صالح، تسيير النفقات والإيرادات في ظل تراجع موارد الدولة الجزائرية، مداخلة مقدمة في المنتدى

الجدول رقم (2-8): إيرادات ونفقات الميزانية العامة للجزائر للفترة 2012-2019  
(الوحدة: مليار دينار)

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات المحروقات	منها: إيرادات صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية	إيرادات خارج المحروقات	منها: إيرادات جبائية	النفقات العامة	رصيد الميزانية
201	6339.	4184.	2535.3	2155.0	1908.	7058.1	718.8
2	3	3			6		-
201	5957.	3678.	2062.2	2279.4	2031.	6024.1	-66.6
3	5	1			0		
201	5719.	3388.	1810.6	2330.6	2078.	6980.2	1261.
4	0	3			7		-2
201	5610.	2388.	910.6	2870.5	2188.	7001.2	1462.
5	0	3			1		-2
201	5042.	1781.	912.8	3261.1	2422.	7383.6	2341.
6	2	1			9		-5

الدولي، البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر، يومي 14-13 مارس 2018.

1257. -8	7282.7	2127. 0	3870.9	1810.5	2127. 0	5997. 9	201 7
1093. -1	7441.1	2420. 3	3980.9	1910.5	2328. 0	6006. 1	201 8
1003. -1	7127.1	2123. 3	3820.9	1900.5	2188. 0	6011. 1	201 9

Source: Banque d'Algérie: Rapport 2019, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2019, P 71.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه عودة كل من رصيد الميزانية الإجمالية ورصيد الخزينة العمومية الإجمالية إلى حالة العجز في السنوات الأخيرة، تحت تأثير الصدمة الخارجية الناجمة عن الانخفاض الحاد لسعر البترول، والزيادات المعتبرة للمصاريف الجارية للميزانية (الأجور والتحويلات الاجتماعية) التي تمت في 2011 و 2012 في ظرف تميز بارتفاع قوي لأسعار النفط، قد ساهمت في استمرار العجز الميزانياتي ليلبلغ 2017 سنة حوالي 718.8 مليار دينار، لقد تم تمويل العجز من سنة 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات، فإن تمويل عجز سنة 2013 رغم ضعفه (وهي أقل من 1 % من إجمالي الناتج الداخلي) تم اقتطاع قدره 70.2 مليار دينار من هذا الصندوق الذي تمثل موارده

قدرة تمويل هامة، إذ سمحت قدرة التمويل هذه للخزينة العمومية بالمساهمة في تحصين المالية العامة من تقلبات أسعار النفط وكذا من الصدمات الخارجية المحتملة.<sup>1</sup>

ليتواصل هذا العجز إذ بلغ 1261.2 مليار دينار عام 2014 ليتم تمويله عن طريق صندوق ضبط الموارد، حيث تم سحب 1155 مليار دينار، أي 20.8 % من قيمة الصندوق عند نهاية 2013.

ولقد سجلت الخزينة العمومية الجزائرية عجزا قياسيا غير مسبق بنهاية فيفري الماضي، ليصل إلى نحو 1.4 تريليون دينار (14 مليار دولار)، مقابل 413 مليار دينار (4.5 مليارات دولار) بنهاية نفس الشهر من العام الماضي، بزيادة بلغت نسبتها 240% ، وأرجعت وزارة المالية، في تقرير لها، العجز إلى ارتفاع غير متوقع للنفقات الفعلية، مما جعلها تسحب من صندوق ضبط الإيرادات 665.67 مليار دينار خلال الشهرين الأوليين من السنة.

في ظل استمرار انخفاض أسعار البترول فإن صمود صندوق ضبط الإيرادات لن يدوم كثيرا إذا استمر العجز في الميزان التجاري، الذي سيؤثر سلبا على الخزينة العمومية، حيث كان يحوي أكثر من 77 مليار دولار في 2014، واليوم به 9 مليارات دولار فقط.

ويتوقع مصطفى مقيدش نائب رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي، أن يبلغ عجز الميزانية حوالي 30 مليار دولار بنهاية هذا العام، مما يعني عدم قدرة صندوق ضبط الموارد على تمويل هذا العجز، مما يؤدي بنا إلى التأكيد على ضرورة الإسراع في تبني نظام مجلس العملة قبل أن يصبح هذا الشرط غير متحقق.

<sup>1</sup> Banque d'Algérie: Rapport 2013, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Octobre 2014, P 69.

ومن خلال إسقاط شروط تبني نظام مجلس العملة على الاقتصاد الجزائري تم التوصل إلى ما يلي:

- لتبني نظام مجلس العملة في الجزائر يجب أن يكون هناك إرادة سياسية واقتصادية، خصوصا في ظل البحث عن تنويع الصادرات، قبل أن يكون هذا التغيير أمرا واقعا

### ثانيا: مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة للفترة 2012-2019

صندوق ضبط الموارد الذي أنشأته الجزائر عام 2000، يصنف ضمن الصناديق الخاصة وينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر، وتم إنشاء الصندوق بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي 2000 بناء على القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتعلق بقانون المالية التكميلي السنة 2000، وينصص القانون على أنه "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ويفيد في هذا الحساب، أولا في باب الإيرادات، فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى الأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

**3-1: في باب النفقات:** ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية، تخفيض الدين العمومي. وينص القانون على أن وزير المالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب، وعلى تحديد كيفية تطبيق أحكام المادة عن طريق التنظيم، وقد تم اعتماد نصوص تطبيقية وتعديلات في الأطر الخاصة بتسيير الصندوق بداية بالمرسوم التنفيذي رقم 02-67 الصادر بتاريخ 6 جوان 2002 والذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم 103-302 صندوق ضبط الموارد، حيث أشار المرسوم الصادر

بالجريدة الرسمية رقم 11 بتاريخ 13 فيفري 2002 على فتح الحساب رقم 103-302 في كتابات أمين الخزينة الرئيسي، وأن الوزير المكلف بالمالية هو الأمر بالصرف الرئيس لهذا الحساب، وأن الحساب يقيد في باب الإيرادات وفوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى الأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ومن الناحية العملية، فإن الدولة قامت بفتح حساب خاص، يودع فيه فائض قيمة ما تستفيد منه البلاد من عملياتها المختلفة وخاصة تصدير المحروقات، وتقوم بعدها باللجوء إلى الصندوق لتصحيح أي عجز أو اختلال ينتج عادة عن تحديد سعر مرجعي يقدر ب 37 دولارا، بينما سعر التوازن للميزانية يقدر ب 100 دولار، وهو السعر التقديري الواجب تحقيقه لضمان توازن الميزانية بكافة نفقاتها التي تشمل ميزانية التسيير والتجهيز، هذه الميزانية التي تعرف ارتفاعا مستمرا وتشكل أعباء الميزانية الدولة التي عجزت خلال السنوات الماضية عن إيجاد بدائل تسمح لها بتتويع مصادر الدخل خارج نطاق المحروقات، وهو ما يدفعها إلى اللجوء مرارة إلى درء العجز في الميزانية بفضل الإيرادات الإجمالية للمحروقات والفوائض التي تودعها في صندوق ضبط الموارد.

### 3-2: أهداف الصندوق: تتمثل في:

- تمويل تخفيض المديونية العمومية؛
- تمويل عجز الميزانية العامة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية.

ويعتبر الهدف الأخير تمت إضافته بتعديلات مهمة على قانون المالية لسنة 2004 ليصبح الهدف تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار

دينار جزائري، في حين أن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق.

تتأثر موارد صندوق ضبط الإيرادات بأسعار النفط بشكل كبير، فأي تغير يحصل في مستويات أسعار النفط يفضي إلى تقلب في تدفقات موارد الصندوق على اعتبار أنه يمول مباشرة من فائض إيرادات الجباية البترولية، وإن الهدف الأساسي للصندوق هو تغطية العجز في الموانة العامة، ويمكن توضيح انعكاسات انهيار أسعار النفط على موجودات الصندوق في الجدول التالي:

الجدول(2-9): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد للفترة 2012-2019  
(الوحدة: مليون دينار)

السنة	اجمالي موارد الصندوق	رصيد الميزانية	تمويل عجز الميزانية	تسبيقات بنك الجزائر	المديونية العمومية	رصيد الصندوق في نهاية السنة
2012	7.917.001	- 3.246.197	2.283.260	0	0	5.633.751
2013	7.695.982	- 2.205.945	2.132.471	0	0	5.563.511
2014	7.373.831	- 3.185.994	2.965.672	0	0	4.408.159
2015	4.960.351	- 3.172.340	2.886.505	0	0	2.073.846

784.458	0	0	1.387.938	-	2.172.396	2016
				2.343.735		
1.102.458	0	0	1.002.938	-	2.000.126	2017
				1.230.395		
1.223.458	0	0	1.321.938	-	1.172.396	2018
				1.343.005		
1.844.458	0	0	1.761.938	-	1.000.396	2019
				1.001.118		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير المديرية العامة للتنبؤ والسياسات بوزارة

### المالية 2019.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات ظل في ارتفاع إلى سنة 2013 أين سجل 5563511 مليون دينار لينخفض رصيد الصندوق بعد ذلك إلى 4408159 مليون دينار سنة 2014 أي بنقصان قدر بـ 26% مقارنة بسنة 2013، ليستمر التراجع في رصيد الصندوق سنة 2015 إلى أن وصل إلى 784458 سنة 2016 والسبب في ذلك يرجع بالأساس إلى انخفاض مداخيل الصندوق من الجباية البترولية التي تعد الممول الرئيسي للصندوق بالإضافة إلى ارتفاع قيمة السحوبات منه الموجهة بالأساس إلى تمويل العجز الموازني والتي بلغت ما يقارب 91% من التغطية.

الملاحظ ارتفاع المتواصل لقيمة المسحوبات التي توجه كليا لتغطية عجز الموازنة العامة، وهو ما يبرز دور الصندوق في الحفاظ على استقرار الموازنة، كما أنه نتيجة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ابتداء من منتصف 2014 تراجعت العائدات البترولية مما ضاعف

الضغوطات على صندوق ضبط الموارد حيث بلغت متاحاته جراء السحوبات مقدار 784458 مليون دينار سنة 2016، وهو الأمر الذي يخالف تعديل 2006 الذي قامت به الحكومة والذي يوضح أن صندوق ضبط الإيرادات يقوم بتمويل عجز الموازنة دون أن يقل رصيده عن 740 مليار دينار.

مما سبق يمكن القول أن دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة قد تم بطريقتين:

- استخدام الحكومة للدين العام الداخلي لتمويل العجز الموازي أدى إلى ارتفاع حجم الدين العام الداخلي وهنا يظهر دور صندوق ضبط الموارد من خلال مساهمته في تخفيض حجم المديونية العمومية باعتبارها أحد الأهداف المحددة له، وبالتالي فإن الصندوق ساهم بطريقة غير مباشرة في تمويل العجز الموازي مع الحفاظ على معدلات تضخم متدنية؛
- طريقة مباشرة من خلال مساهمته المباشرة في تمويل جزء من عجز الموازنة العامة حتى نهاية الفترة، حيث زادت نسبة تمويل عجز الموازنة العامة بسبب الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط والتي انعكست على العوائد النفطية والجباية البترولية، مما حدا بالحكومة للاستعانة بالصندوق لتمويل العجز في الإنفاق الحكومي، حيث عرفت موارد الصندوق أرقام قياسية مقارنة بالنواتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني: الآثار المالية والنقدية المترتبة عن تطبيق سياسة التمويل غير

### تقليدي

للتمويل غير تقليدي آثار مالية ونقدية على عدة متغيرات، حتى تتمكن السلطة النقدية من إدارة العرض النقدي وضبط السيولة البنكية، تقوم بالإجراءات اللازمة حيث تعتبر السياسة النقدية من أهم هذه الإجراءات، فالتحكم في العرض النقدي ليس بالأمر الهين كما لا يمكن إهمال تأثير الكتلة النقدية على العرض النقدي، وأهم جزء من هذه التأثيرات هو احتياطي الصرف الأجنبي وذلك لمواجهة النتائج الغير مرغوب فيها.

### المطلب الأول: آثار التمويل غير تقليدي على احتياطي الصرف

سنقوم في هذا المطلب التطرق إلى ماهية احتياطي الصرف وآثار التمويل غير تقليدي على احتياطات الصرف.

### الفرع الأول: آثار التمويل غير تقليدي على احتياطي الصرف

لقد اشتملت العديد من المفاهيم والمصطلحات حول احتياطي الصرف والتي يمكن تناولها من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

يعرف احتياطي الصرف تلك الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف الكتلة النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف

<sup>1</sup> ليلي زراري، انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على الاحتياطات الوطنية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، الصفحة 63.

للتأثير على سعر الصرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات صلة، حيث يتكون احتياطي الصرف مما يلي:<sup>1</sup>

✓ رصيد الدولة من الذهب الموجود في البنك المركزي

✓ الاحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي

✓ حقوق السحب الخاصة

✓ الأصول في الخارج

سنحاول التطرق إلى آثار التمويل غير تقليدي على احتياطي الصرف من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-10): تطور احتياطي الصرف للفترة (2012-2019)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	وضعية الاحتياطيات لدي FMI	الذهب	اتفاقيات الدفع الدولي	DTS	الأصول في الخارج	المجموع
2012	49,7	1,1	0,3	129	14805,5	14985,6
2013	54,7	1,1	0,3	129,4	15083,3	15268,8
2014	59,7	1,1	0,3	136,9	15628,2	15826,

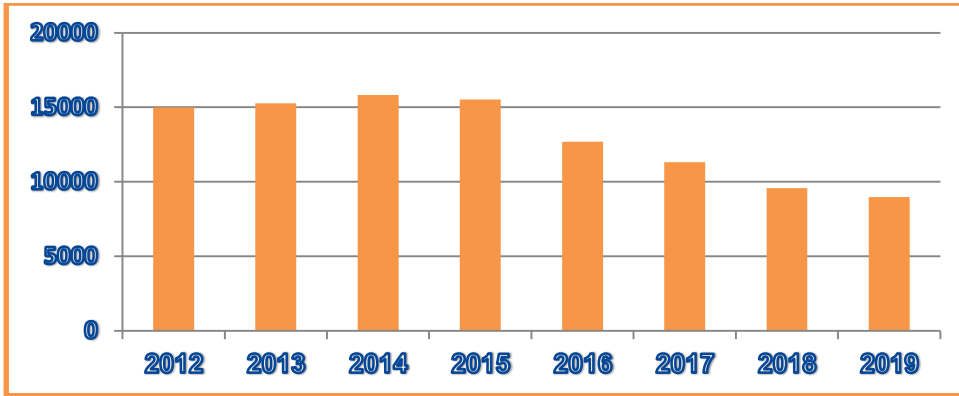
<sup>1</sup> عبابسة نور الدين، أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية . دراسة حالة . أطروحة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة أم لبواقي، الجزائر، 2017، ص 5.

2						
15524,8	15305,4	159,6	0,4	1,1	58,3	2015
12696,3	12533,4	133,5	0,4	1,1	27,9	2016
11322,9	11142	147	0,4	1,1	32,4	2017
9574,7	9384,8	147,5	0,5	1,1	40,8	2018
8967,7	8765,5	148,5	0,5	1,1	52,1	2019

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية رقم 45 لبنك الجزائر.

من خلال الجدول السابق يبين أن احتياطات الصرف بما فيها الذهب سجلت ارتفاعا خلال الفترة 2012-2015 حيث تتراوح بين 14985.6 و15524.8 مليار دينار، بسبب ارتفاع الأصول في الخارج وارتفاع حقوق السحب الخاص ، حيث انخفض احتياطي الصرف في سنة 2016 بقيمة 12696.3 مليار دينار وذلك بسبب تراجع وضعية الاحتياطات لدى FMI وانخفاض حقوق السحب الخاص وكذلك انخفاض الأصول في الخارج ، وكما استمر احتياطي الصرف بالانخفاض في سنة 2017-2019 وهذا بسبب تراجع الأصول في الخارج مع ارتفاع في وضعية الاحتياطات لدى FMI ، أي أن سبب تراجع احتياطي الصرف وهو تراجع الأصول في الخارج .

الشكل لرقم (2 - 6): تطور احتياطي الصرف للفترة (2012 - 2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 2-9.

### المطلب الثاني : أثر التمويل غير تقليدي على أسعار صرف العملات الأجنبية

سننتظر في هذا المطلب إلى أهمية أسعار صرف العملات الدولية، كما سنقوم بإبراز تأثير أسلوب التمويل غير تقليدي على أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، حيث يتم تحليل ظاهرة تطور الصرف المقارنة بالعملة الوطنية من الأورو والدولار خلال الفترة 2019-2012.

### الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية لعمليتي اليورو والدولار في تسوية المبادلات التجارية في الجزائر

يعتمد الاقتصاد الجزائري على الربيع النفطي بصفة شبه كلية، حيث انه هناك اتفاق على أن إجمالي الصادرات يتحدد على أساس سعر النفط باعتباره المصدر الوحيد للإيرادات بنسبة 97%، وكذلك على سعر الصرف، فإن سعر الصرف (الدولار والأورو) يلعب دورا هاما في تحديد الإيرادات، وذلك لما لهاتين العمليتين من أهمية كبيرة على مكونات التجارة الخارجية

كون الأولى هي عملة الصادرات والثانية هي عملة الواردات، ومن جهة أخرى أن كلاهما يعكسان المالية الدولية، وأن اقتصاديات كل من منطقة الأورو واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية هما على التوالي يمثلان ما نسبته 49% من الاقتصاد العالم<sup>35</sup>.

### 1-1: أهمية العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)

تسيطر القارة الأوروبية على صدارة الترتيب في تمويل الجزائر بأهم وارداتها، حيث أن دول الاتحاد الأوروبي تحتل المرتبة الأولى ضمن الأسواق الممونة للجزائر، فقد مثلت حصتها ما يقارب 57% من إجمالي وارداتنا خلال فترة الدراسة، وتأتي فرنسا في مقدمة هذه الدول حيث تحوز على نسبة 23% مجموع واردات الجزائر، تليها إيطاليا في المرتبة الثانية بنسبة 9% لتأتي دول أوروبية أخرى مثل ألمانيا وإسبانيا،<sup>1</sup> ويرجع ذلك إلى التقدم الصناعي لهذه الدول واستحواذها على الجزء الأكبر من سوق المنتجات الصناعية وحتى المنتجات غير الصناعية، والقرب الجغرافي والرصيد التاريخي وغيرها من الأسباب الأخرى.

### 1-2: أهمية العلاقة بين الدولار وأسعار النفط

نظرا لأهمية قطاع النفط في الميزان التجاري الجزائري ودرجة تأثره بالمتغيرات الخارجية كالدولار الأمريكي، فقد ظهرت دراسات كثيرة تختبر العلاقة القائمة بين النفط والدولار الأمريكي. حيث ترى بعض الدراسات أن هناك علاقة ايجابية تكمن في أن أسعار النفط هي من تقود تحركات سعر صرف الدولار، كما جاءت دراسات تختبر سلوك هذين المتغيرين حيث أن ارتفاع

<sup>1</sup> بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير في

الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 14.

أسعار النفط يقود إرتفاع الدولار الأمريكي في بعض الدراسات التي اعتمدت سنوات متقدمة مثل دراسة Quere (2007) <sup>1</sup>.

عموما توصلت الدراسات السابقة التي ناقشت العلاقة القائمة بين النفط والدولار، إلى نتائج متباينة، إذ قاد الجدل الواسع في تحديد هذه العلاقة إلى ثلاث نقاط مهمة وهي:

أولاً: وجود علاقة عكسية تتجه من سعر صرف الدولار الأمريكي إلى سعر النفط، فهناك عدة دراسات أكدت ذلك منها دراسة Mazeri abdelhafid (2013)،<sup>2</sup> ودراسة Fu-Lai (2015) Lin،<sup>3</sup> حيث أثبتت وجود العلاقة السلبية بعد سنة 1995، حيث أكدت أنه لم يكن لسعر صرف الدولار تأثير كبير على تغيرات أسعار النفط قبل سنة 2005، وإنما كانت تتأثر بمتغيرات أخرى، ولكن بعدها أصبح تأثير سعر صرف الدولار أقوى من المتغيرات الأخرى على أسعار النفط.

ثانياً: تبين وجود علاقة أحادية الاتجاه من سعر النفط إلى سعر صرف الدولار، مثل دراسة Bénassy-Quééré (2007)،<sup>4</sup> ودراسة Virginie Coudert (2008)،<sup>1</sup> إذ توصلت إلى

<sup>1</sup> Bénassy-Quééré A, and Valerie M, and Alexis P “China and the relationship between the Oil price and the dollar” Energy Policy 35.11(207):5785-905

<sup>2</sup> Mazeri, A., Zouaoui, C.E. (2013). The Relationship between Oil Prices and Exchange Rate of USD/ Euro. International Journal of Humanities and Applied Sciences (IJHAS), 2(5), 165-168.

<sup>3</sup> Lin, F.-L, Chen, Y.-F., Yang, S.-Y. (2015). Does the value of US dollar matter with the price of oil and gold?. International Review of Economics and Finance, doi:10.1016/j.iref.2015.10.031.

<sup>4</sup> Bénassy-Quééré, A., Mignon, V., Penot, A. (2007, November). China and the relationship between the Oil price and the dollar. Energy Policy, 35(11), 5795-5805.

وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين خلال الفترة الممتدة 1974-2004 إضافة إلى وجود علاقة سببية تمتد من سعر النفط إلى سعر صرف الدولار، إذ أن ارتفاع سعر النفط يؤدي إلى تحسن الأصول الخارجية و م. أ وهذا له تأثير ايجابي في سعر صرف الدولار الأمريكي، أما الدراسات التي حلت العلاقة بعد سنة 2000 فقد توصلت إلى وجود علاقة سلبية تتجه من سعر النفط إلى سعر صرف الدولار كدراسة Christian Grisse (2010)<sup>2</sup>.

**ثالثاً:** وجود علاقة ثنائية بين سعر صرف الدولار وسعر النفط كدراسة Marcel Fratzscher وآخرون (2014)<sup>3</sup>، إذ وجد أن هناك سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين منذ سنة 2001، وهذا راجع إلى تأثير كلا المتغيرين بمخاطر وعوائد سوق الأسهم، حيث أن أسعار النفط لم تكن تتفاعل مع التغيرات في الأصول المالية قبل سنة 2001، إذ يمكن تفسير ذلك من خلال زيادة استخدام النفط كموجودات مالية على مدى العقد الماضي، إضافة إلى دراسة (2016)<sup>4</sup> Rongbao-Gu التي وضحت أثر الصدمات الهيكلية للنفط على العلاقة المتبادلة بين الدولار والنفط، وبينت النتائج أن الارتباط المتبادل بين المتغيرين يكون غير فعال عند فصل الصدمات الهيكلية للنفط.

<sup>1</sup> Coudert, Mignon, V, Penot, A. (2008, January), Oil Price and the Dollar. Energy Studies Review, 15(2), 1-20.

<sup>2</sup> Grisse, C. (2010,). What Drives the Oil-Dollar Correlation? Federal Reserve Bank of New York, 1-22.

<sup>3</sup> Fratzscher, M, (2014, July). Oil Prices, Exchange Rates and Asset Prices. ECB Working Paper, 1689, 1-44.

<sup>4</sup> Gu, R (2016). Asymmetrical long-run dependence between oil price and US dollar exchange rate-Based on structural oil shocks. Physica A, 456, 75-89.

الفرع الثاني: انعكاس آلية التمويل غير تقليدي على أسعار صرف العملات الأجنبية

من خلال هذا الجزء من الدراسة سنقوم بإبراز آثار التمويل غير تقليدي على أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار، حيث يتم تحليل ظاهرة تطور أسعار الصرف مقارنة بالعملة الوطنية من الدولار والأورو خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (2-11): أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري للفترة (2012 - 2019)

السنوات	DZD/USD	DZD/EUR
2012	77.80	99.90
2013	79.78	105.96
2014	80.74	107.13
2015	100.53	111.46
2016	109.50	121.20
2017	111.35	125.85
2018	116.94	138.04
2019	119.43	133.69

Source: <http://fxtop.com//fr/historique-taux-change>

مما سبق نلاحظ ان قيمة العملة الوطنية سجلت انخفاض سنة 2013 حيث أن 1 يورو مقابل 105.96 دينار واصل الارتفاع خلال السنوات 2014، 2015 و 2016 حيث وصل الى 107.13، 111.46 و 121.20 على التوالي ، وكما سجل مايعادل 125.85 و 138.04 دينار سنة 2017 و 2018 على التوالي، ليتراجع في سنة 2019 الى 133.69 دينار أي ان قيمة الدينار ارتفعت قليلا اما بالنسبة لدولار فقد سجل ارتفاع مستمر مقابل الدينار خلال جميع السنوات، أي ان الدينار يفقد قيمته خلال الفترة 2012-2019، يتوقع ان يستمر الدينار في التراجع مقابل الدولار في ظل استقرار حجم الواردات وجمود الصادرات، طبع النقود، ارتفاع معدلات التضخم وعجز الميزانية وتزايد الانفاق العام.

### الشكل رقم (2-7): تطور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة 2012 - 2019



Source: <https://ar.tradingeconomics.com/eurdzd:cur>

### الشكل رقم (2-8): تطور قيمة الدينار الجزائري مقابل الاورو للفترة 2012 - 2019



Source: <https://ar.tradingeconomics.com/eurdzd:cur>

### المطلب الثالث: أثار التمويل غير تقليدي على الكتلة النقدية ومقابلاتها

سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز تأثير أسلوب التمويل غير تقليدي على الكتلة النقدية التي ضخها البنك المركزي من أجل التحكم في تطور السيولة، كما سنقوم بإبراز أثر التمويل غير تقليدي على مقابلات الكتلة النقدية.

### الفرع الأول: أثر التمويل غير تقليدي على الكتلة النقدية

تختلف الكتلة النقدية وإجراءات إصدارها من بلد لآخر وفقا لنموذج التنمية المتبعة وكذا نوع التسيير الاقتصادي، كما تختلف الكتلة النقدية باختلاف السياسات النقدية المطبقة في الاقتصاديات الحديثة لمراقبة تطور الرصيد النقدي في اقتصادها، ومعرفة العوامل المؤدية للإصدار النقدي.

### 1 . مفهوم الكتلة النقدية

وتعرف بأنها: "كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة معينة، ويقصد بالنقود المتداولة هنا هي كافة أشكال النقود التي يجوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات.<sup>1</sup>

الكتلة النقدية هي مجموعة وسائل الدفع لدى بلد ما وفي فترة زمنية معينة، فسواء كانت هذه الوسائل صادرة عن النظام المصرفي أو في شكل أرصدة نقدية لدى الأفراد والمشروعات، فإن السلطات النقدية أو بالأحرى البنوك المركزية هي التي تمتلك سلطة التحكم في هذه الوسائل.

<sup>1</sup> بشيكر عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (2008/1970)، رسالة الماجستير في العلوم

الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص 180.

يتضح من خلال التعريفين السابقين أن الكتلة النقدية هي مجموعة النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني وهي عبارة عن مجموعة متغيرة جدا من وسائل الدفع.

### 2. مكونات الكتلة النقدية

يتم تحليل مكونات الكتلة النقدية دائما بالاعتماد على درجة السيولة إلى:<sup>1</sup>

**المتاحات النقدية:** وهي عبارة عن وسائل الدفع السائلة التي وضعت تحت تصرف الأفراد والمؤسسات فهي تعتبر سيولة مطلقة والأصل النهائي الذي يمكن أن تتحول إليه كافة الأصول، في حين لا يمكنه أن يتحول إلى أصل آخر أكثر سيولة، وينطق هذا المفهوم على كل من النقود الائتمانية والنقود المصرفية.

**المتاحات شبه نقدية:** وتمثل مجموعة الأصول التي يختفي فيها الجوهر النقدي وتعرف بشبه النقود، وتعتبر وسائل دفع غير سائلة ولا يمكن استعمالها مباشرة وتتضمن الودائع التالية:

• **الودائع لأجل:** حيث لا يمكن لأصحاب هذه الودائع استعمالها إلا بعد انقضاء الأجل المحددة والمتفق عليها بين المودع والمؤسسة المالية، ويقابل ذلك مقدار فائدة يحصل عليه المودع.

• **الودائع بإخطار:** مثل هذه الودائع تعطى الحق لأصحابها في الحصول على فائدة، غير أنهم لا يستطيعون تحريك هذه الاموال باستخدام الشبكات، بل يتم تسجيل كل العمليات سواء السحب أو الإيداع على دفتر خاص يكون بحوزة صاحب الحساب.

<sup>1</sup> كريمة سليم، علاقة تغيرات أسعار البترول بالاستقرار النقدي في الجزائر الفترة (1999/2014)، مذكرة ماستر تخصص مالية ونقود، جامعة تبسة، الجزائر، 2016، ص 7.

الأصول المالية ذات تواريخ استحقاق قريب: وتضم كل من:

- السندات الخاصة (سند الأمر، السفتجة، الكمبيالة، سند الرهن)، وكذا سندات الصندوق.
- السندات العامة، وتشمل سندات الخزينة القصيرة الأجل، أو ما يعرف بأذونات الخزينة وهي تستخدم في حالة وقوع الخزينة في ذائقة مالية، إضافة إلى السندات بالحساب الجاري.

الجدول رقم (2-12): تطور الكتلة النقدية للفترة (2012-2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

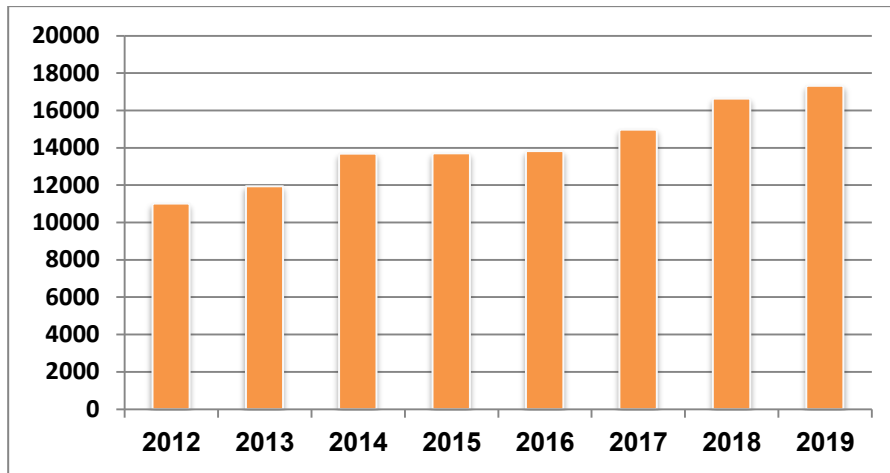
السنوات	النقود القانونية	ودائع الإطلاع	ودائع لدى الخزينة	ودائع لدى ح ج ب	الودائع تحت الطلب	M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2
2012	2952,3	3536,2	758,7	590,3	4885,2	7837,5	3333,6	11171,1
2013	3204	3564,5	860,2	621,1	5045,8	8249,8	3691,7	11941,5
2014	3658,9	4460,8	788,8	694,5	5944,1	9603	4083,7	13686,7
2015	4108,1	3908,5	537,2	707,4	5153,1	9261,2	4443,4	13704,6
2016	4497,2	3745,4	405	759,4	4909,8	9407	4409,3	13816,3
2017	4716,9	4513,3	261,3	774,5	5549,1	10266	4708,5	14974,5
2018	4926,8	5371,8	241,9	863,6	6477,3	11404,1	5232,6	16636,7
2019	5138	5666,1	402,6	872,7	6941,4	12079,4	5235,1	17314,5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية رقم: 46 لبنك الجزائر

تعتبر دراسة عرض النقود أمرا مهما وضروريا لما له من انعكاسات على الاقتصاد بشكل عام، ولذلك نجد انه هي مختلف الدول تولي السلطات النقدية أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية وهو ما يستدعي أن تتبع السلطات النقدية عرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه (زيادة حجمه أو تقليله) في الاقتصاد الوطني " لان الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد هي ناتج لتداخل عدة قرارات وسلوكات الوحدات الاقتصادية في المجتمع أو ليست نتاج قرارات وسياسات السلطة النقدية وحدها، فالسلطة النقدية تقوم بتحديد حجم القاعدة النقدية المتمثلة في النقود القانونية من الأوراق والقطع النقدية، بينما تقوم البنوك التجارية بخلق نقود الودائع المختلفة، أما الطرف الأخر في عملية النمو المتزايد في العرض النقدي، فيتمثل في سلوك الجمهور الذي يقوم بتوظيف أصوله النقدية بين الخيارات المتاحة له من السيولة للمعلومات اليومية والودائع الجارية وودائع التوفير وودائع الاستثمار هذه الخيارات المتاحة لجمهور المتعاميين الاقتصاديين نابغة أساسا من حجم أو مستوى النشاط الاقتصادي للبلد الذي يتطلب فعل هذا القدر أو داك من حجم عرض النقود المتداولة في الاقتصاد بمختلف أجزائه أو ومكوناته.

ما يلاحظ السنوات 2011-2015 نمو حجم العرض النقدي، ويعود مصدر هذا النمو في تحسن أو ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها تحت الطلب والأجل لدى البنوك وهو ما ساهم في خلق الائتمان الذي شكل نسبة 74% من العرض النقدي في الاقتصاد والذي بلغ 9929.2 مليار دج بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2013 إذ بلغ مستوى العرض النقدي مبلغ 11067.6 مليار دج، وقد أرجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوربية و انخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي.

الشكل رقم: (2- 9) تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2012-2019)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 46.

### الفرع الثاني: أثر التمويل غير تقليدي على مقابلات الكتلة النقدية

طبقا لأحكام المادة 38 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالنقد

والقرض فللقود أجزاء مقابلة لتغطيتها تفسر سبب إصدارها تتكون من البنود التالية:

**1\_ المقابل ذهب و عملات أجنبية (الذمم على الخارج):** في حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو اجتذاب أموال خارجية إما للاستثمار أو للتوظيف فإنها تحصل على عملات أجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها محليا، فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية، و من ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة.

**2\_ المقابل: الائتمان المقدم إلى الاقتصاد:** يعتبر الائتمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدار النقدي لأنه هو العنصر الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، ذلك أن هذا الائتمان المقدم هو عبارة عن قروض تقدم من طرف البنوك

التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات و رجال الأعمال من استثمار وإنتاج و تسويق.

**3\_المقابل : الائتمان المقدم إلى الخزينة العمومية :** تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق بنود النفقات والإيرادات العامة فهي تمثل الصندوق المالي للدولة،وتسعى الدولة الى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية التي تسيرها، و عندما يحدث اختلال في توازن ميزانيتها تلجأ الدولة إلى البنك المركزي لمنحها الائتمان اللازم لسد هذا العجز ومواجهة هذا الاختلال، فتقدم له الخزينة مقابل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها له تسمى أدونات الخزينة، ويقوم البنك المركزي بتقديم مقابل ذلك نقودا قانونية لصالح الخزينة وتستخدم الخزينة هذه النقود في تغطية تكاليف الإنفاق العام، و بهذا ترتفع كمية النقود المتداولة لدى الأفراد والمؤسسات.

ان تطور مقابلات العملة تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية، هذه المقابلات هي صافي الأصول الخارجية والقروض الموجهة للاقتصاد، والقروض للخزينة، سنحاول من خلال الجدول التالي توضيح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة المدروسة.

الجدول رقم (2 - 13): يمثل مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2012-2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	صافي الأصول الخارجية	صافي القروض إلى الدولة	القروض الاقتصاد إلى
2012	14940	-3334,1	4287,6
2013	15225,2	-3235,4	5156,3
2014	15734,5	-1992,4	6504,6
2015	15375,4	567,5	7277,2
2016	12596	2682,2	7909,9
2017	11227,4	4691,9	8880
2018	9485,6	6325,7	9976,3
2019	8891,1	7449,8	10300,8

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 46.

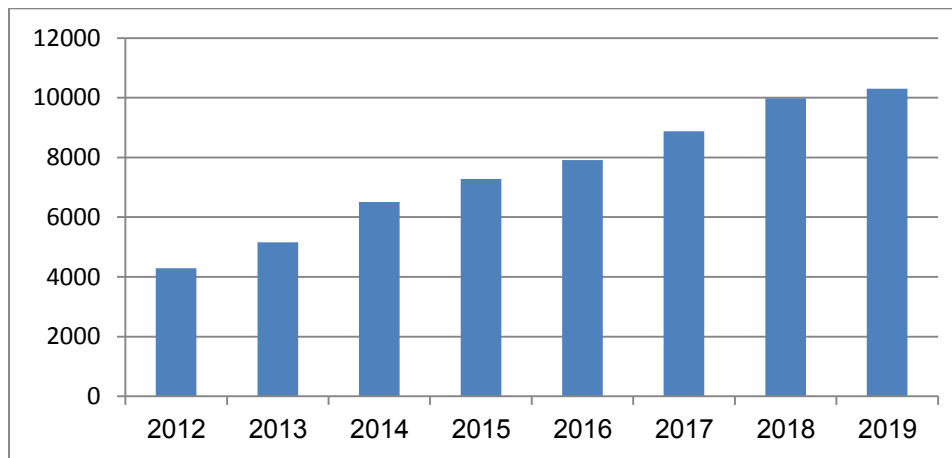
**أولا :صافي الأصول الخارجية:** تشمل الأصول الخارجية مجموعة وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصري من ذهب و عملات أجنبية، أما تطورها في الاقتصاد الوطني فكان مرتبطا أساسا بالصادرات من البترول لذلك نلاحظ أنه كلما ارتفعت أسعار النفط ترتفع معها الأصول الخارجية والعكس صحيح.

انخفاض على الطلب على المحروقات وكذلك انخفاض قيمة الدولار، هذه الوضعية امتدت خلال سنوات الدراسة مما أدى في احتياطات الصرف للجزائر وهذا أدى إلى انخفاض في الأصول الخارجية.

**ثانيا: القروض المقدمة للاقتصاد:** هي القروض الممنوحة من الجهاز للأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم، وتمثل نوعين من القروض هما:

- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية، في إطار عمليات الاقتراض منه وسياسة إعادة الخصم.
- القروض المقدمة من طرف بنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشبكات.

الشكل رقم (2 - 10): القروض المقدمة إلى الاقتصاد خلال الفترة ( 2012-2019)



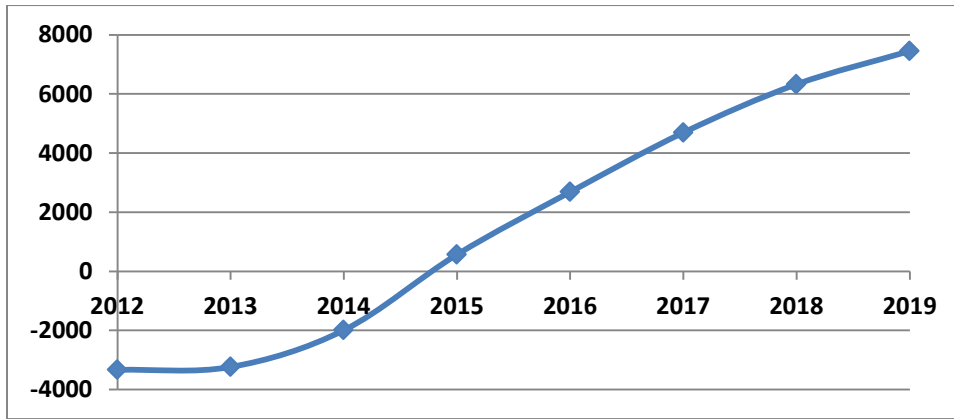
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 46.

### ثالثا: القروض المقدمة للحكومة (الخزينة):

تتمثل قروض الخزينة في التسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخزينة العامة، الاكتساب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية.

أصبحت سالبة في المرحلة الثانية الممتدة من 2012-2014 وهذا ناتج عن الوضعية النقدية للخزينة في هذه السنوات حيث حققت فوائض معتبرة أدت إلى التخلي عن الاقتراض، ومن سنة 2009 إلى غاية 2014 شهد معدلات نمو منخفضة ومستقرة نوعا ما لم تتجاوز 3 . 8-% و ذلك نتيجة الدور الذي تلعبه الخزينة العمومية في عمليات تمويل بعض السلع الاستهلاكية والقروض الممنوحة للشباب في إطار توفير مناصب الشغل".

الشكل رقم (2-10): يمثل صافي القروض إلى الدولة للفترة (2019/2012)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 46.

### المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية المترتبة على سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر

إن تبني أسلوب التمويل غير التقليدي له آثار على العديد من الظواهر الاقتصادية، فعادة موارد الدولة تكون موجهة لتلبية حاجات المجتمع من سلع وخدمات، أما عند التخفيض في الإنفاق، وزيادة في كمية النقود المعروضة فيظهر التضخم الذي يعتبر من أهم الظواهر إستحوادا على اهتمام الاقتصاديين، وهذا ما يؤدي الى المساس بالقوة الشرائية للعملة الوطنية والتي تعتبر إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم.

من أجل الإلمام بجوانب المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية:

- ✓ آثار التمويل غير التقليدي على توازن ميزان المدفوعات وحسابات الخزينة العمومية
- ✓ آثار التمويل غير التقليدي على الإنفاق الحكومي ونسبة التضخم.
- ✓ آثار التمويل غير التقليدي على نصيب الفرد من PIB ومعدل البطالة.

### المطلب الاول: آثار التمويل غير التقليدي على توازن ميزان المدفوعات وحسابات الخزينة العمومية

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة معرفة تأثير أسلوب التمويل غير تقليدي على حسابات الخزينة وتوازن ميزان المدفوعات.

### الفرع الأول: آثار التمويل غير التقليدي على توازن ميزان المدفوعات

يعتبر FMI ميزان المدفوعات بأنه مجموعة من الحسابات التي تتم في فترة زمنية محددة بتسجيل نظام المنتجات الحقيقية بما فيها الخدمات الصادرة عن عناصر الإنتاج الرئيسية والتي يجري تبادلها بين الاقتصاد المحلي لبلد ما وسائر بلدان العالم.<sup>1</sup>

كما يمكن تعريف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه "سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة، عادة تكون سنة، وعلى ذلك يمكن التفرقة بين (ميزان المدفوعات) و(ميزان الدائنية والمديونية للدول) والذي يسجل الحقوق والديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة معينة"<sup>2</sup>.

وعليه ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي منظم لكافة المعلومات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.<sup>3</sup>

### أولاً: أهمية ميزان المدفوعات

<sup>1</sup> علاء الدين عماري، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (حالة الجزائر)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2016، ص 03.

<sup>2</sup> أمين غويال، أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية (1990-2015)، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016، ص 48.

<sup>3</sup> سعايدية صحراء، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر، 2018، ص 40.

إن المعلومات أو البيانات التي يقدمها ميزان المدفوعات تعطينا حوصلة شاملة عن معطيات الاقتصاد الوطني والمشاكل التي يعاني منها محليا أو خارجيا، كما أنها تحمل أهمية قصوى لجميع الأطراف المشاركين في المنظومة الاقتصادية، ويمكن إبراز ذلك في الآتي:

يعتبر ميزان المدفوعات مؤشر مهم لمستوى الضغط على سعر الصرف الأجنبي للدولة، وبالتالي تحديد الإمكانيات المتاحة والمحتملة للدخول مع الدولة في تعاملات تجارية أو تنفيذ الاستثمارات فيه لاكتشاف أرباح وخسائر الصرف الأجنبي؛

إن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات لدولة ما قد يعطى إشارة عن تشديد الرقابة أو تخفيضها على دفعات مقسومة الأرباح والفوائد، رسوم الترخيص، رسوم الملكية أو النفقات الأخرى للمنشآت والمستثمرين الأجانب؛

ميزان المدفوعات يساهم في المساعدة على التنبؤ بالإمكانيات المتاحة والمحتملة للسوق في الدولة المعنية خصوصا في المدى القصير؛

هيكل المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها ميزان المدفوعات يعكس مدى القوة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني وقدرته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الولي، كون هذا الميزان يعكس حجم وهيكل الصادرات والواردات، وما يتبعها من عوامل تؤثر في اقتصاد الدولة؛<sup>1</sup>

يعكس ميزان المدفوعات قوة سعر الصرف من خلال ظروف الطلب والعرض للعمات الأجنبية، كما أنه يظهر أثر السياسات الاقتصادية في هيكل التجارة الخارجية من حيث

<sup>1</sup> أمين غوبال، أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990 - 2015)، مرجع

سبق ذكره، ص 49.

المبادلات ونوع السلع والخدمات محل التبادل، وهو ما يحدد مدى تطور الحاصل في النشاط الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

يشكل ميزان المدفوعات أداة مهمة في يد السلطات الحكومية تساعد على توجيه علاقاتها الاقتصادية الخارجية (كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية للدولة) ورسم سياستها المالية والنقدية؛

يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملة المحلية؛

يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة، حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة؛

أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية والنقدية، فعلى سبيل المثال يسبب قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو بتخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي يسبب إحداث تغيرات كلية فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية؛

يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات.

### ثانيا: خصائص ميزان المدفوعات

يتميز الاقتصاد الجزائري - وبالتالي ميزان مدفوعاته - بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الاستعمار دورا أساسيا في

تكوينها، وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري في التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية، التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ما هو نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن ابرازها فيما يأتي<sup>1</sup>:

**1- عدم استقرار أسعار الصادرات:** تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها. وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز. مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل، ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وعلى حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد. إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد - في المدى الطويل - على قدرتها على التصدير.

**2- انخفاض معدل التبادل الدولي:** يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات (

<sup>1</sup> جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، جامعة ورقلة، الجزائر، ص- ص 229 - 230.

3- ضعف القاعدة الإنتاجية: تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي، ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات تركز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالمي على هذه المواد. كما أن الصناعات التحويلية غير البتروكيمياوية تركز على صناعة خفيفة. وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة<sup>1</sup>.

تشير مختلف البيانات إلى أن الموازين الفرعية كانت في صالح الميزان الكلي ماعدا رصيد السهو والخطأ، الذي لم يكن في نفس الإتجاه، وللوقوف على تطورات حجم ميزان المدفوعات الجزائري، نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول (2-14): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2012-2019

الوحدة: مليار دولار

السنة	201	201	201	2015	2016	2017	2018	2019
	2	3	4					
رصيد	12.0	0.13	5.8	27.54	26.03	21.76	15.82	14,82
ميزان المدفوعات	6		-8	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات بنك الجزائر، التقارير السنوية، 2019، مرجع سبق ذكره.

<sup>1</sup> خصير سفيان، تقلبات أسعار الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات - دراسة مقارنة: الجزائر، فرنسا وماليزيا

2004\_2014 ، مرجع سبق ذكره، ص 51.

نلاحظ من خلال الجدول الموالي قيمة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال المدة ما بين 2012 - 2019 حيث سجل في 2012 أعلى قيمة بلغت 12.06 مليار دولار، أما في 2013 فقد سجل انخفاض كبير وبشكل ملحوظ بقيمة 0.13 مليار دولار وذلك راجع إلى الاختلال في ميزان المدفوعات أي هناك حالة اللاتوازن بين مدفوعات ومقبوضات الخارجية ، كما استمر في الانخفاض

عموما سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فائضا ابتداء من سنة 2004 قدره 9.25 مليار دولار ليرتفع تدريجيا ثم تضاعف 5مرات تقريبا ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008 بقيمة 36.9 مليار دولار ثم تراجع بشكل كبير في سنة 2009 حيث بلغ 3.86 مليار دولار، كما حقق ميزان المدفوعات عجزا سنة 2014 وبقيمة -5.88 مليار دولار وذلك ولأول مرة منذ سنتي 1998 و1999، ويرجع سبب ذلك إلى تراجع مداخل صادرات المحروقات من 71.66 و70.58 مليار دولار سنتي 2011 و2012 على التوالي إلى 58.34 مليار دولار سنة 2014 هذا من جهة، وارتفاع تكلفة الواردات من 38.39 و46.93 مليار دولار سنتي 2010 و2011 على التوالي إلى 59.44 مليار دولار سنة 2014 من جهة أخرى، وهذا في ظل الإنخفاضات المتتالية للدينار مقابل الدولار واليورو، وإنخفاض أسعار البترول (58 دولار للبرميل/ديسمبر 2014).

ما يلاحظ أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر لم يستقر وبقي متذبذبا خاصة خلال الفترة 2009-2014 نتيجة للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وإنخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف، إلا أنه شهد تحسن ملحوظ خلال الفترة 2004-

2008 مما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على إستقرار وضع ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع إلى تغيرات في الوضع الإقتصادي الدولي.

حقق رصيد ميزان السهو والخطأ عجزا متناقصا على مدى فترة الدراسة بلغت أقصاها سنة 2013 بقيمة -2.27 مليار دولار، وأدناها سنة 2010 بقيمة -0.49 مليار دولار، وذلك بإستثناء سنة 2011 التي سجل فيها الميزان رصيда موجبا قدره 1.41 مليار دولار، ويمثل ميزان السهو والخطأ كافة العمليات التي تتحفظ السلطات نشر بياناتها حقيقية عنها كمدفوعات القطاع العسكري، إضافة إلى الحالات السهو والخطأ التي قد تحدث أثناء عمليات التقييم.

تأثر ميزان المدفوعات الجزائري بالأزمة العالمية وانخفاض قيمة الدولار، وهذا بتراجع رصيده من 36.9 مليار دولار سنة 2008 إلى 3.86 مليار دولار سنة 2009، وهذا بعدما حقق معدل نمو بنسبة 66.66% سنة 2007 و 25.17% سنة 2008، إلا أن ذلك المعدل تراجع سنة 2009 إلى 0.28%، وهو ما يمثل صدمة في المعاملات الخارجية للجزائر، وسجل إرتفاعا طفيفا بـ 15.58 و 20.14 مليار دولار سنتي 2010 و 2011، ويعود السبب إلى تراجع حجم الفوائض التي كانت تساهم في زيادة الإحتياطيات من الصرف الأجنبي، حيث تراجع معدل زيادة هذا الأخير من معدل زيادة تقدر بـ 29.88% سنة 2008 إلى 4.06% و 8.93% على التوالي سنتي 2009 و 2010 محققا بذلك ما قيمته 148.91 مليار دولار.

وإلى جانب هذه التوقعات افترض السيد الوزير أن تبلغ إيرادات صادرات المحروقات لسنة 2020 35 مليار دولار نتيجة لارتفاع كميات التصدير بـ 2.06% مضيفا بأن واردات السلع ستنتقل من 44.5 مليار دولار إلى 38.6 مليار دولار مسجلة انخفاضا بـ 13.3% وقال السيد لوكال أن ذلك سينجر عنه انخفاض عجز ميزان المدفوعات 8.1 مليار دولار مقابل ارتفاع في احتياطيات الصرف إلى 51.6 مليار دولار بما يمثل 12.4 شهرا من واردات السلع

والخدمات من غير عوامل الانتاج وهو ما من شأنه أن يحقق للجزائر نسبة نمو بـ 1.8% خارج قطاع المحروقات.

### الفرع الثاني: آثار التمويل غير التقليدي على رصيد حساب الخزينة

يرجع اصل هذه الحسابات إلى فكرة أساسية وهي خروج بعض المبالغ المالية من الخزينة العامة لا يعتبر إنفاقا بالمعنى الصحيح (كالسلفات التي تقدمها الدولة للبلديات والمؤسسات)، ودخول بعض المبالغ إلى الخزينة لا تعد موارد بالمعنى الصحيح (الكفالات والضمانات التي يدفعها بعض الموظفين للدولة كالمحاسب العام مثلا)، هذه المبالغ ستعاد إلى أصحابها فعندما تقبض الدولة هذه المبالغ لا تكون قد حصلت على إيراد جديد، وعندما تردها لا تكون أنفقت شيئا.

إذا هناك مبالغ مالية تدخل الخزينة العامة على أن يخرج منها فيما بعد، ومبالغ تخرج من الخزينة على أن تعاد إليها لاحقا. ونظرا للطبيعة المؤقتة لهذه العملية فإنها لا تقيد في الميزانية العامة للدولة بل تفتح لها حسابات خاصة مستقلة عن ميزانية الدولة تدعى الحسابات الخاصة للخبزينة. غير أن الأمور سرعان ما تطورت بالنسبة لهذه الحسابات إذا أصبحت تستخدم في كثير من الأحيان لاستقبال العمليات المالية ذات الصيغة النهائية.

### ثانيا: النظام القانوني للحسابات الخاصة للخبزينة

الحسابات الخاصة للخبزينة تخضع الحسابات الخاصة للخبزينة لأحكام المواد من 48 إلى 61 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدل، والمتمم، ولا يمكن فتحها إلا بموجب قانون المالية و لا تحتوي إلا على الأصناف التالية : (1). الحسابات التجارية ؛ (2) - حسابات التخصيص الخاص ؛ (3) - حسابات التسبيقات ؛ (4).

حسابات القروض ؛ 5) - حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية ؛ 6). يمكن أن تفتح حسابات المساهمة والسندات بواسطة تعليمة من وزير المالية.

وتمول الحسابات الخاصة باعتمادات حصرية باستثناء الحسابات التجارية التي يمكن أن يحدد لمكتوفها مبلغ أقصى. ينقل الرصيد الباقي من كل حساب خاص من سنة إلى أخرى مالم تتص أحكام قانون المالية على خلاف ذلك. على غرار السنوات السابقة، أدى فحص تسيير الحسابات الخاصة للخزينة، المنجز من قبل مجلس المحاسبة إلى تسجيل ملاحظات، يشكل البعض منها نقائص. تعود هذه النقائص بصفة خاصة، إلى اللجوء المفرط إلى توسيع مدونة نفقات حسابات التخصيص الخاص، تجميد الأموال العمومية واعتمادات معبأة قليلة الاستعمال خلال السنة، البطء في وضع وإصدار النصوص التطبيقية للإطار القانوني الذي يحكم حسابات التخصيص الخاص، وإلى الضعف الذي يميز تعويضات القروض. غير أنه، سجل تحسن ملحوظ في تسوية التسيقات الممنوحة من طرف الخزينة

كانت في الأصل السلطة التنفيذية هي وحدها التي تنشئ و تنفذ هذه الحسابات ولم تكن تخضع في ذلك لمراقبة السلطة التشريعية الشيء الذي ترتبت عنه مبالغة في استعمالها، إن لجوء السلطة التنفيذية المتزايدة إلى الحسابات الخاصة للخزينة يمكنها في الواقع من إخفاء عجز الميزانية بإدراجها في هذه الحسابات نفقات في حقيقتها نهائية.

عرفت الجزائر بعد الاستقلال نفس المسار. تكاثر عدد الحسابات الخاصة للخزينة بشكل كبير و يرجع ليس ذلك لغياب الأحكام المنظمة لها، و للحد من هذه الوضعية الفوضوية تقرر بموجب قانون المالية لسنة 1966 (المادة السادسة وما بعد) إدخال اصلاحين: الأول تمثل فيه قفل جميع الحسابات الخاصة للخزينة في تاريخ 1966/12/31، والثاني على عدم إمكانية فتح

أي حساب للخزينة ابتداء من أول يناير 1967م إلا بموجب قانون المالية، وجاء بعد ذلك القانون 84-17 المتعلق بالقوانين المالية يحدد القواعد المنظمة لهذه الحسابات وهي كالتالي:

- لا تجوز فتحها إلا بموجب قانون (المادة 48)، ونلاحظ فعلا من أن هذه الحسابات تفتح وتقتل بموجب المالية الذي يحتوي على فصل خاص بالحسابات الخاصة للخزينة .
- تقرر عمليات الحسابات الخاصة للخزينة ويرخص بها ويتم تنفيذها في نفس الشروط المطبقة على عمليات الميزانية للدولة (المادة 50).

ولكن فيما يخص تصويت البرلمان عليها يتم بشكل إجمالي أي أن البرلمان لا يصوت إلا على الحد الأقصى للنفقات المرخص بها لكل صنف من أصناف الحسابات الخاصة وبالتالي تبقى المراقبة البرلمانية سطحية بحيث أنها لا تشمل الموارد ولا نوعية النفقات بالنسبة لكن حساب طالما أنها تنصب على صنف الحسابات بمجمله مما يعطي للحكومة مرونة وحرية كبيرة في التصرف في الأموال المحمولة لهذه الحسابات.

أوجب قانون المالية لسنة 2000 المادة 89 على الأمرين بالصرف فيما يخص حسابات التخصيص الخاص بإعداد برنامج عمل تحدد فيه بالنسبة لكل حساب الأهداف المسطرة وكذا آجال انجاز، ويتم تحديد نفقات وإيرادات هذه الحسابات بموجب قائمة كما يتم وضع جهاز لمتابعة وتقييم حسابات التخصيص الخاص معد من طرف الوزير المكلف بالمالية بالاشتراك مع الأمرين بالصرف المعنيين.

ومهما يكن الأمر، تكمن أهمية هذه الحسابات في المرونة التي تتمتع بها لان مضمونها لا يقتصر على الاعتمادات الحصرية بل يشمل كذلك ترخيص الكشوف ، كما تستفيد من موارد مخصصة مما يشكل إخلالا بمبدأ عدم التخصيص، وليس هذا هو الخرق الوحيد للمبادئ الأساسية التي تحكم الميزانية، إذ يتعارض استخدام هذه الحسابات كذلك مع مبدأ السنوية لان

ناتج التسيير يحتفظ به ويحول من سنة إلى أخرى لغاية إتمام العمليات المسجلة في الحساب،  
يمكن معرفة رصيد حسابات الخزينة في الجزائر للفترة محل الدراسة كالآتي:

الجدول رقم (2-15): تطور رصيد حسابات الخزينة إلى غاية 31/12 للفترة (2012-  
(2019)

المصدر: مليار دج

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد الخزينة العمومية 12/31				2.80	2.05			
رصيد الحسابات الخاصة للخزينة في 12/31				5.91	2.95			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمجلس المحاسبة 2019-

2015-2017.

ملاحظة: السنوات 2018-2019 نتائج مؤقتة.

وفي هذا السياق، باتت خزينة الدولة تخضع منذ الثلاث الثاني لسنة 2014 لضغوطات دفعت إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي وهي العملية التي انجر عليها انتقال مستوى الدين العمومي من 37.4% إلى 41% من الناتج الداخلي الخام.

أظهر بنك الجزائر في نشرته لشهر ماي 2019 المنقضي، أن رصيد الخزينة قد سجل رقما إيجابيا بمبلغ 610.7 مليار دج وهو ما سيمسح، بمواصلة تأمين مختلف النفقات فيما يخص السنة المالية 2019.

وبالعودة إلى نمط التمويل غير التقليدي، أكد ممثل الحكومة أن الدولة قد استغنت عن هذه الآلية فيما يخص مشروع القانون المالية لسنة 2020 والذي يأتي ضمن محيط تطبعه تحديات انخفاض سعر برميل النفط وتراجع الكميات الموجهة للتصدير مع ضرورة استعادة التوازنات المالية الكبرى والخارجية والمحافظة على السياسة الاجتماعية وكذا الحفاظ على مستوى الاستثمار وتحسين الإيرادات الجبائية وترشيد النفقات العمومية.

كشف المدير العام لخبزينة الدولة بوزارة المالية، صالح لباني، أن عجز الرصيد الإجمالي لخبزينة الدولة بنهاية جويلية الماضي بلغ 735 مليار دج، أي بتراجع نسبته 66 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من 2016.

وأوضح لباني خلال جلسة استماع أمام لجنة المالية والميزانية بالبرلمان، الأربعاء، في إطار مناقشة مشروع قانون المالية 2018، وفقا لما نقلته الوكالة الرسمية "أاج" أن انخفاض العجز يرجع إلى تسجيل إيرادات إضافية لخبزينة الدولة، تتعلق أساسا بعائدات أرباح بنك الجزائر والجبائية النفطية والعادية.

وفي هذا الإطار، استفادت الخزينة من عائدات أرباح من بنك الجزائر (على عام 2016)، تقدر قيمتها بـ 919 مليار دج إلى غاية نهاية جويلية 2017.

كما تم تسجيل ارتفاع في الجباية النفطية بحوالي 25 بالمائة خلال الأشهر السبع الأولى لـ 2017 مقارنة بنظيرتها من العام الماضي.

أما الجباية العادية، فقد ارتفعت من جانبها بنسبة 7 بالمائة إلى غاية نهاية جويلية 2017، حسب الأرقام التي عرضها لباني.

ضغوطات كبيرة تعرضت لها الخزينة العمومية

وأشار ذات المتحدث إلى أن الخزينة العمومية تعرضت خلال الأشهر الأولى لـ 2017 لـ "ضغوطات جد كبيرة"، بالنظر إلى متطلبات التكفل بالديون المستحقة لدى المؤسسات التي تشرف على إنجاز مختلف المشاريع العمومية

ولمواجهة الوضعية، تم "تجنيد جميع الآليات وتعبئة كل الموارد المالية المتاحة" للتكفل بهذه المستحقات فضلا عن مختلف الالتزامات المالية على مدار السنة.

وفي هذا الإطار، قامت الخزينة بطلب تسبيق مالي من بنك الجزائر وفقا للمادة 46 من قانون النقد والقرض، وهو ما سمح لها بالاستفادة من مبلغ قيمته 280 مليار دج استخدمت في السداسي الأول 2017 لتغطية مستحقات مؤسسات الإنجاز.

وتمت إرجاع هذا المبلغ في أوت الماضي تنفيذا لأحكام قانون النقد والقرض الذي يفرض تسديد قيمة التسبيق لبنك الجزائر في غضون 240 يوم.

من جهة أخرى، تم في بداية 2017 اقتطاع ما تبقى من رصيد صندوق ضبط الإيرادات والذي يقدر بـ 784 مليار دج.

كما تم اللجوء إلى عدة آليات تمويلية أخرى في إطار "التدفق الإيجابي للدين العمومي"، والتي من شأنها السماح للخزينة من الاستفادة من مبلغ قدره 300 مليار دج بنهاية العام الجاري 2017.

وزيادة على هذه الأدوات التمويلية التي تم تجنيدها لمواجهة حاجيات التمويل من طرف الخزينة العمومية، فقد تم مؤخرًا اعتماد التمويل غير التقليدي كوسيلة تسمح بتغطية العجز.

وخلال جلسة الاستماع قام لباني بتقديم شرح تتعلق ببعض مواد مشروع قانون المالية 2018 التي تخص خزينة الدولة، لاسيما شرح محتوى المادة 99 التي ترخص للخزينة التكفل بالفوائد خلال فترة التأجيل وتخفيض معدل الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية، في إطار إنجاز الشطر الرابع من برنامج 120 ألف وحدة سكنية بصيغة البيع بالإيجار "عدل" بمعدل 100 بالمائة.

### المطلب الأول: آثار التمويل غير التقليدي على الإنفاق الحكومي ونسبة التصخم

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة معرفة مدى تأثير التمويل غير تقليدي على الإنفاق الحكومي ونسبة التصخم.

### الفرع الأول: آثار التمويل غير التقليدي على الإنفاق الحكومي

يعتبر الإنفاق الحكومي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في رسم وتطبيق سياستها الاقتصادية، والذي يعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

#### أولاً: تعريف الإنفاق الحكومي

يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع إلى ما تضمنه هذه الدولة " ويذهب آخرون إلى تعريف الإنفاق العام باعتباره مبلغ من المال تستخدمه هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة، ولا يختلف هذا التعريف عن سابقه حيث تتماثل العناصر التي يتعين توافرها لكي يكتسب الإنفاق صفة الإنفاق العام.

يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، ويمكن استخدام الإنفاق الحكومي كأحد المعايير لقياس حجم الدولة في النشاط الاقتصادي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> كريمة حامي، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (دراسة قياسية الفترة 1970-2016)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة، البويرة، 2018، ص 03.

وقد اختلف الاقتصاديون في تعريف النفقات العامة فمنهم من يعرفها على أنها " مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة " أو " كل الأموال التي تصرفها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين، وتأخذ هذه الحاجات العامة أشكالاً متعددة :حيث أنه يمكن أن تتمثل في نفقات مرتبات الموظفين أو دفع أجور المقاولين أو منح الإعانات"<sup>1</sup>. ويعرف أيضا على أنه " المبالغ النقدية التي تقوم الدولة أو السلطات الإدارية المختصة بإنفاقها بهدف إشباع حاجة عامة".

ويتبين من هذا التعريف ضرورة توافر ثلاثة عناصر: إنفاق مبلغ نقدي، صدور هذه النفقة عن شخص معنوي عام، استخدام هذه النفقة لتحقيق منفعة عامة، وذلك حتى يمكن القول بأننا بصدد نفقة عامة<sup>2</sup>.

يقصد بالنفقة العامة هي أن تستخدم هيئة عامة مبلغا من النقود لسد حاجة عامة"، وتتشكل الميزانية العامة للدولة من مجموعتين من النفقات : نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

**1- نفقات التسيير:** تسمى كذلك باعتمادات التسيير وهي تتضمن حسب نص المادة 5 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية 90-21 تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة. ترتبط هذه النفقات بالنشاط العادي واليومي للدولة والتي تمكنها من تسيير مرافقها العمومية قصد إشباع الحاجات العامة.

<sup>1</sup> إيمان بوعكاز، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2015، ص 04.

<sup>2</sup> علي مكيد، دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي والاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 06، جانفي 2014، ص 119.

تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب وهي:

- أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطة العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

**2\_ نفقات التجهيز:** نفقات التجهيز هي النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط الوطني السنوي للتنمية. وهي عبارة عن الاستثمارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإداري.

وفي المجال الاقتصادي تستخدم أساسا في الفلاحة والري، ولإنجاز المنشآت القاعدية في المجال الإداري والتربوي والاجتماعي الثقافي، وفي المجال الاجتماعي أصبح السكن يمثل مشكلا خطيرا مما اضطرت الدولة للتدخل للتخفيف من حدته وذلك بدعم المواطنين ماليا لتمكينهم على الحصول على سكن لائق، وترصد الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض ضمن نفقات التجهيز.

كما ترصد ضمن نفس الميزانية والاعتمادات المخصصة لتمويل المخططات البلدية للتنمية.

وفي إطار العمليات برأس المال التي تقوم بها الدولة تقيد ضمن هذه الميزانية تخصيصات مالية لفائدة مختلف الحسابات الخاصة للخزينة المفتوحة لتحقيق بعض المهام الضرورية، ومثال ذلك صندوق تطوير مناطق الجنوب، وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، والصندوق الوطني لتهيئة الإقليم والصندوق الخاص للتضامن الوطني، والصندوق الوطني لتطوير الصيد وتربية المائيات وصندوق حماية البيئة وإزالة التلوث وصندوق المساعدة للحصول

على الملكية في إطار إجراء البيع بالإيجار، والصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الساحلية.<sup>1</sup>

يمثل الإنفاق الحكومي أداة من أدوات السياسة المالية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل الإنفاق الحكومي الرواتب والأجور في القطاعات الحكومية، كما يشمل المشاريع الإنمائية والإنفاق على البنية الأساسية مثل: الطرق، الجسور، الكهرباء، ويمكن معرفة تطور الإنفاق الحكومي ( نفقات التسيير، نفقات التجهيز) في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-16): تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة ( 2012-2019)

الوحدة:مليار دج

السنوات	مجموع نفقات الميزانية	نسبة نمو السنوية	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير الى نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز الى اجمالي النفقات
2012	7058.17	20.58	4782.6 4	67.76	32.24
2013	6024.13	14.65 -	4131.5 3	68.58	31.42
2014	6995.76	16.13	4494.3	64.24	35.76

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2007، ص

	44		2			
39.70	3039.31	60.30	4671.01	9.44	7656.30	2015
39.79	3176.81	60.21	4807.31	4.28	7984.10	2016
33.27	2290.31	66.71	4591.81	13.80	6882.10	2017
46.87	4044.01	53.12	4584.01	25.36	8628.10	2018
36.67	2772.81	63.33	4789.01	12.35	7561.80	2019

Source : ministère des finances direction générale de prévision et des politiques. Lois des finances 2019-2020

يتضح تطور قيمة الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال السنوات لتعرف انخفاضا طفيفا سنة ...، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى رغبة الحكومة الجزائرية في انتهاج سياسة تنموية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، حيث بلغ الإنفاق الحكومي ذروته سنة 2015 بقيمة .... مليون د.ج، ومع انخفاض مداخل الدولة الجزائرية، وبالذات الاعتماد المتزايد المرتبط بمداخل المحروقات، جعل من قيمة الإنفاق الحكومي تعرف انخفاضا محسوسا في السنتين 2016 و 2017 بقيمة ... .. مليون دج على التوالي.

وبالنظر لما سبق ، انخفاض الإنفاق الحكومي نتيجة لانخفاض المداخيل، سيؤدي إلى استئانة الدولة سواء من الداخل أو الخارج، وهذا ما يظهر جليا في الشكل الموالي من خلال تطور نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (... -2019).  
ان انخفاض نسبة الدين الحكومي من 10.5% سنة 2012 إلى 7.6% سنة 2013.  
ولكن مع انخفاض أسعار البترول سنة 2014 تم تسجيل زيادة نسبة الدين الحكومي سنة 2014 من 7.7% إلى 36.9% سنة 2018 رغم إتباع سياسة التمويل غير التقليدي وزيادة الإصدار النقدي.

### الفرع الثاني: آثار التمويل غير التقليدي على معدل التضخم

تعتبر ظاهرت التضخم من الظواهر المتشعبة الجوانب والمتعددة الاتجاه حيث تطرقت لها الكثير من المدارس فمفهوم التضخم مهمة صعبة لأن فيه الكثير من الغموض والمتناقضات، إلا أن المفهوم المنتشر بين العلماء هو: الارتفاع غير الطبيعي للأسعار ولهذا عندما يستعمل مصطلح التضخم دون الإشارة إلى ظاهرة أو حالة معينة فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار.<sup>1</sup>  
كما يعرف التضخم ظاهرة ديناميكية متعددة الأبعاد قد تتجم عن الزيادة في كمية النقد المتداولة دون أن يقابلها عرض سلعي فيرتفع المستوى العام للأسعار أو عن الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا يرافقه زيادة في الإنتاج أو قد يرجع إلى ارتفاع الإنتاج، والتضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، غير أن الارتفاع المؤقت لأسعار

<sup>1</sup> طلحة محمد، قياسي أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية . سعر الصرف، النمو الاقتصادية . بالجزائر الفترة الممتدة 2017/1970، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، الصفحة 14.

بعض السلع نتيجة لظروف معينة كسوء الأحوال الجوية الذي يؤثر على المحاصيل الزراعية لا يعد تضخما حيث تعود الأسعار للانخفاض بتحسين الظروف الجوية كما تتسبب الأزمات السياسية مثل الحروب، الثروات والإضرابات العمالية في حدوث ارتفاع أسعار بعض المدخلات كأسعار الطاقة والأجور الأمر الذي يترتب عليه حدوث ارتفاع في أسعار المنتجات الصناعية ارتفاعا دائما و لمرة واحدة، ثم ذلك عند المستوى المرتفع فمثل هذا الارتفاع في الأسعار لا يعتبر تضخم.<sup>1</sup>

### 2 - أسباب حدوث التضخم

يمكن إرجاع ظاهرة التضخم لعدة أسباب والتي يرى فيها بعض الاقتصاديين على أنها مظاهر أو نتائج لظاهرة التضخم أكثر مما هي أسباب لها وفيما يلي نعرض بإيجاز هذه الأسباب:<sup>2</sup>

أحد أهم أسباب التضخم يتمثل في التوسع النقدي التي تلجا إليه الحكومات، حيث تقوم بإحداث عجز في الميزانية أي توسع في الأنفاق العام يمول عن طريق إصدار نقدي وذلك لكون الإيرادات العامة المتاحة من الضرائب والرسوم والقروض العامة لا تغطي الأنفاق العام، ويعتبر هذا السبب عاملا مشجعا لتحقيق عملية التنمية، ففي ظل قصور الإيرادات العادية تلجأ الدولة إلى تمويل مشاريعها بواسطة إصدار نقدي جديد أو توسع في الائتمان المصرفي من طرف البنوك وهذا بالضبط ما يعرف بـ " التمويل بالتضخم" ويعتبر هذا السبب من أحد العناصر التي

<sup>1</sup> وديع خلف الله، السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم . دراسة حالة الجزائر 1990 - 2015، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016/2017، ص 03.

<sup>2</sup> حلقوم الحاج، دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياض، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة سطيف، الجزائر، 2010، ص 14.

يقوم عليها التعريف المالي للتضخم وعلى خلاف التعريف الاقتصادي الذي يقوم على أسباب هيكلية ترتبط بالبنية الاقتصادية خاصة في البلدان المتخلفة كما سيتم توضيحها لاحقاً.

يعود السبب الثاني لعدم توافق كل من العرض والطلب على السلع والخدمات ويمكن هذا الاختلال في زيادة الطلب على مجموعة السلع والخدمات الناتجة عن الزيادة في حجم السكان والهجرة من الريف إلى المدينة، دون أن يقابل هذه الزيادة عرض إضافي في السلع والخدمات وهذا ما يدفع الأسعار إلى الارتفاع، وقد يرجع ندرة العرض في بعض الحالات إلى الظروف الطبيعية مثل الكوارث الطبيعية ولكن التضخم في هذه الحالات يكون استثنائياً وظرفياً يزول بزوال هذه الحالة، وفي الحالات أخرى يكون عامل الزمن هو المسؤول عن ارتفاع الأسعار المؤقت للسلع وهذا بسبب تخلف إجراءات التعديلية المطلوبة على العرض لمواجهة الطلب.

يرجع البعض أسباب التضخم إلى عوامل اقتصادية واجتماعية مثل تكاليف عوامل الإنتاج بنسبة تفوق زيادة الإنتاجية يؤدي هذا إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار السائدة حيث يحصل خلل بين ما تقدمه عوامل الإنتاج من منتجات وخدمات، وبين ما تتطلبه هذه العوامل من نفقات وتكاليف، من أمثلة هذه العوامل المتسببة رفع أجور العمال (العمالة) بحيث يترتب على رفع معدلاتها ارتفاع عام في مستوى الأسعار في ظل ثبات مستوى الإنتاج.

### 3 - أنواع وأشكال التضخم

يوجد عدد من أنواع وأشكال التضخم نذكر منها:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> زكرياء الدوري، يسر السمراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط العربية 2013،

**أولاً: التضخم الأصيل:** وهو يحدث تحديداً كنتيجة لزيادة معدلات الطلب من جانب المستهلكين على المنتجات أو الخدمات وذلك يكون بشكل أكبر من معدلات الإنتاج في الإقتصاد.

**ثانياً: التضخم الزاحف:** وهو يعني ارتفاع الأسعار بشكل بطيء نسبياً كنتيجة لزيادة الطلب مع الثبات في العرض على السلع أو المنتجات.

**ثالثاً: التضخم المكبوت:** وفي مثل هذا النوع من أنواع التضخم يكون ارتفاع الأسعار راجعاً في الأساس كنتيجة لعدم اتفاق فيما بين جميع الأفراد بالنسبة إلى مجموعة السياسات التي وضعها وتنص على إحداث ثبات للأسعار ومنع ارتفاع أسعارها وذلك يكون من قبل مراقبة جهات معينة للأسعار.

**رابعاً: التضخم المفرط:** ويحدث هذا النوع من أنواع التضخم بشكل رئيسي كنتيجة لزيادة العرض النقدي المال في السوق أي زيادة أوراق النقد بشكل عالياً في يد الأفراد مما يؤدي إلى حدوث انخفاضاً عالياً في قيمتها الشرائية وبالتالي تقل قيمتها كثيراً.

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية فهو المعدل الذي يتغير ارتفاعاً وانخفاضاً حسب الظروف الاقتصادية التي تمس الاقتصاد ككل، هذا ما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية الخاصة بالعملة،<sup>1</sup> تقوم الدراسة من خلال هذا الفرع بتحليل تطورات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2012 – 2019 وذلك من خلال الشكل الموالي:

**الجدول رقم (2-17): معدل التضخم في الجزائر للفترة (2012-2019)**

<sup>1</sup> وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية للفترة 1990\_2014 مذكرة ماجستير في العلوم

الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2016، ص 17.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم	8.89	3.25	2.93	4.8	6.4	5.65	4.42	4.5

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات 2019

يمثل الجدول التالي معدل التضخم في الجزائر للفترة مابين 2012 - 2019 حيث سجل ارتفاعا في سنة 2012 بمعدل 8.89% ، كما انخفض في السنوات 2013-2014 بمعدل 3.25% و 2.93% على التوالي..

نلاحظ مما سبق أن معدلات التضخم في الجزائر سجلت أعلى مستوى بمعدل 8.9% سنة 2012 ويعود السبب في هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للموارد المستوردة وخاصة المواد الغذائية ولكن تدهور معدل التضخم ابتداء من سنة 2013 إلى 3.25% ثم 2.91% سنة 2014، لكن مع انخفاض سعر النفط الذي وصل في نهاية 2015 حوالي 35 دولار للبرميل هذا الانخفاض من شأنه رفع معدلات التضخم وهذا يعود إلى ضعف المنافسة والمراقبة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات، بعدها سجلت سنة 2015 ما يقارب 4.8% ارتفع بـ 1.8 نقطة، ليبلغ سنة 2016 معدل 6.4% ومع تطبيق أسلوب التمويل غير التقليدي تراجعت وتيرة التضخم بشكل طفيف لتبلغ 5.6% في نهاية 2017، ثم سجلت سنة 2018 معدل 4.42% انخفض بـ 1.18 نقطة، رغم أنه وحسب تصريحات الحكومة انخفضت معدلات التضخم بعد استخدام أسلوب التمويل غير التقليدي غير أن العديد من الاقتصاديين يشكون في المعدلات المصرح بها من طرف الحكومة حيث يعتبرها العديد تصريحات سياسية.

معدل التضخم ناتج أساسا عن زيادة أسعار المنتجات الغذائية وخصوصا أسعار السلع الغذائية الصناعية, تراجعها في السنتين المتوليتين ثم ارتفاعه الحاد في سنة 2012 وهذا تراجع إلى تسارع ارتفاع أسعار السلع الغذائية وزيادة الكتلة النقدية والتي ساهمت في التضخم سجلت 2013 و 2014 تراجعاً واسعاً وسريعاً في معدل التضخم وسبب ذلك تراجع أسعار المواد الغذائية سنة 2015 و 2016 تسارع متوسط الوتيرة السنوية للتضخم وهذا بسبب مؤشر أسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير.

الشكل رقم (2-11): معدلات التضخم للفترة (2012 - 2019)



Source/ <https://ar.tradingeconomics.com>

**الفرع الأول: آثار التمويل غير التقليدي على نصيب الفرد من الناتج المحلي**

سنقوم في هذا الفرع بإبراز آثار التمويل غير التقليدي على نصيب الفرد من الناتج المحلي

**أولاً : ماهية الناتج المحلي الإجمالي**

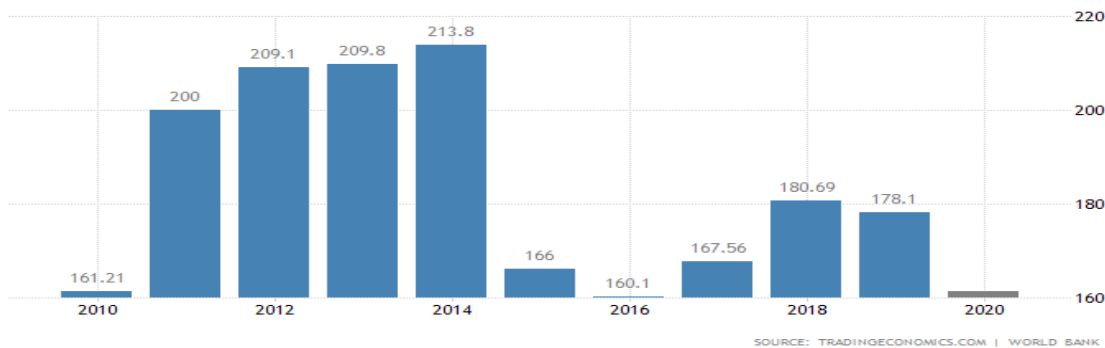
هناك العديد من الطرق حول تعريف حول الناتج المحلي نذكر منها:

- الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج : يعرف بأنه إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.

- الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل: يعرف بأنه إجمالي دخول عناصر الإنتاج ( العمل، رأس المال، الأرض) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الإنتاجية ( أي في الإنتاج المحلي الإجمالي) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.

- الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق: يعرف بأنه إجمالي قيمة السلع الموجهة لتبتيب الطلب الكلي في المجتمع (أي مجموع الإنفاق النهائي) ويشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي (الصادرات ناقص الواردات) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.

الشكل رقم (2 - 12): تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2012 - 2019) الوحدة: مليار دولار

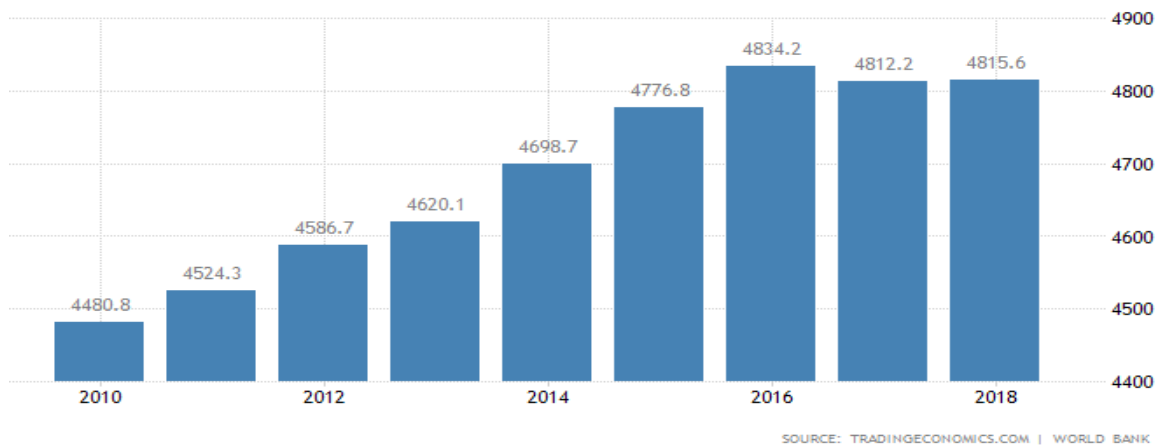


Source/ <https://ar.tradingeconomics.com>

ثانيا: نصيب الفرد من الناتج المحلي

يعرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمثابة مقياس غير رسمي لرفاهية الدولة، تهيمن البلدان الغنية على صفوف أغنى الأمم بهذا المقياس مع عدد سكانها قليل نسبياً و اقتصادياتها الكبيرة بشكل غير مناسب، " نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي " و " الناتج المحلي الإجمالي للفرد " مرادفان.

الشكل رقم (2 - 13): نصيب الفرد من PIB في الجزائر للفترة (2012 - 2019) الوحدة: دولار أمريكي



Source/ <https://ar.tradingeconomics.com>

يمثل الناتج المحلي الإجمالي الأداة الأكثر استخداماً في قياس حجم اقتصاد البلد، وبموجبه يستعمل كمؤشر لمستوى معيشة الفرد في الدولة، وعليه من خلال الشكل الموالي سيتم تحليل تآكل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2012 - 2017

نلاحظ من خلال الشكل أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر سجل أعلى مستوى سنة 2012 بقيمة 5565.13 ألف مليار دولار وذلك نتيجة للأوضاع الجيدة التي كان عليها الاقتصاد وبقيت في نفس المستوى رغم وجود تراجع طفيف سنتي 2013 و 2014 والذي قدر الفرق بـ 94.01 و 98.7 ألف مليار دولار على التوالي، لكن مع الصدمة البترولية

أصبحت الدولة غير قادرة نسبيا على تلبية مستوى معيشي للفرد مقبول كما كان من قبل الوضعية، ثم سجلت سنة 2015 ما قيمته 4162.85 ألف مليار دولار وتواصلت في التدهور حيث سجل سنة 2016 قيمة 3943.50 مليار دولار لكن بعد تبني أسلوب التمويل غير التقليدي ارتفع بعض الشيء نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فقد أصبح 4055.25 ألف مليار دولار.

### الفرع الثاني: آثار التمويل غير التقليدي على معدلات البطالة

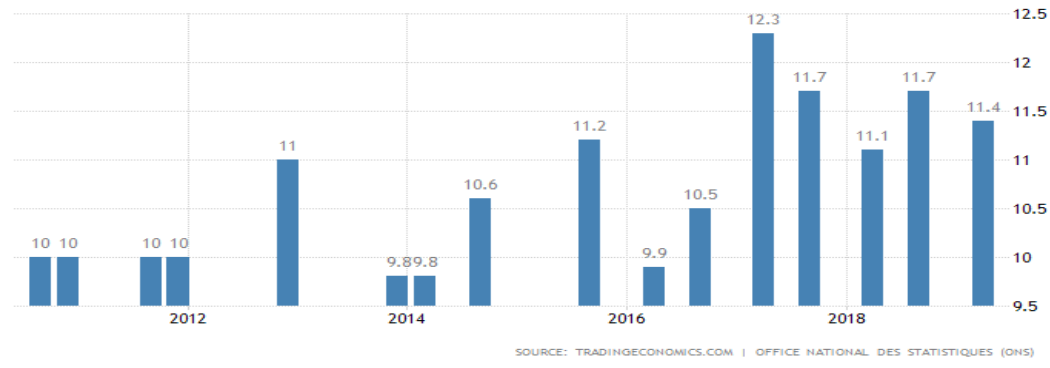
تعتبر ظاهرة البطالة من أكبر التحديات التي تواجهها اقتصاديات الدول في الوقت الراهن، كثيرا ما يستخدم مصطلح البطالة للتعبير عن الأشخاص في ما سن العمل و الذين مازالوا يبحثون عن وظيفة لكن بتطبيق تعريف BIT فإن العاطل عن العمل هو شخص في سن الشغل 15 سنة فأكثر والذي يتوفر فيه الشروط التالية:<sup>1</sup>

- أن يكون من دون وظيفة أو بعبارة أخرى من دون عمل؛
- أن يكون متفرغا لشغل منصب عمل خلال الفترة المقبلة؛
- في طريق البحث عن العمل، أو وجد منصب عمل بحيث سيشغله مستقبلا.

العاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل باحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، وتقاس البطالة بحساب معدل البطالة وهو نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى لقوة العاملة الكلية، وتختلف نسبة العاطلين حسب الجنس، حسب السن والفئات العمرية والمستوى الدراسي... الخ، والشكل التالي يوضح تطور معدل البطالة للفترة محل الدراسة كالاتي:

<sup>1</sup> لامية حمايزية، "آليات تفعيل الموارد البشرية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2018، ص 162.

الشكل ( 2 - 14): معدل البطالة لدى الشباب ( 16 - 24 سنة) في الجزائر للفترة ( 2012-2019)



Source/ <https://ar.tradingeconomics.com>

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه قبل حدوث الأزمة البترولية كانت معدلات البطالة في تدهور مستمر فقد وصلت إلى 10% سنة 2012 بعدما كانت مرتفعة جدا وهو مؤشر ايجابي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات، وخلال سنتي 2013 و 2014 انخفضت معدلات البطالة على ما كانت عليه من قبل، لكن بعد الأزمة البترولية ارتفعت نسبة البطالة إلى 11% سنة 2015 لتعود تنخفض إلى 10 . 5 سنة 2016 لكن بعد تبني أسلوب التمويل غير التقليدي ارتفعت البطالة بشكل ملحوظ رغم أن الخبراء تقول بأن البطالة في انخفاض لكن يبقى هذا مجرد إشاعة، والدليل على ذلك أن الخزينة في عجز . الفرع الثاني: البطالة، حسب الجنس

تطرقنا أنفا إلى البطالة إجمالي سنتطرق في هذا الفرع إلى معدلات البطالة حسب الذكور والإناث وتأثير تطبيق التمويل غير التقليدي عليها. | الجدول رقم (2-7): البطالة، حسب الجنس (% من ذكور وإناث في القوى العاملة)

للفترة (2012-2018)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات البطالة كانت في تدهور مستمر من سنة 2012 إلى غاية سنة 2014 بنسبة % 58.0 . أما بالنسبة للإناث فنلاحظ أنها مرتفعة جدا مقارنة بالذكور لكن هي أيضا سجلت انخفاض بنسبة 1% . 37 . لكن لم يبقى الوضع هكذا فبعد حدوث الأزمة البترولية ارتفعت معدلات البطالة بالنسبة للذكور فسجلت سنة 2015 نسبة 99.9 % أما بالنسبة للنساء فسجلت نسبة % 67.16 ، وفي ظل تبني أسلوب التمويل غير التقليدي ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير وهذا راجع إلى عدم توفر مناصب شغل كافية، حيث بلغت أعلى مستوياتها سنة 2018 فقد سجلت نسبة % 14.10 بالنسبة للذكور وسجلت ما نسبته % 21 ، 32 بالنسبة للإناث.

الجدول رقم (2-18): البطالة حسب الجنس من اجمالي القوى العاملة في الجزائر للفترة )

(2019-2012)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ذكور	9.57	8.28	8.99	9.99	8.35	10.01	10.14	10.02
اناث	17.01	16.27	15.64	16.67	18.61	21.01	21.31	21.01

Source: Site de la banque mondiale

### خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تم تقييم وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل التمويل غير التقليدي، وذلك من خلال معرفة تأثير أسلوب التمويل غير التقليدي على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والنقدية والمالية، حيث تضمن ثلاث مباحث المبحث الأول هو التمويل غير التقليدي: المضمون والتوقعات حيث قسم إلى ثلاث مطالب (تأثير تغيير أسعار البترول على مداخل الدولة الجزائرية، الظروف الاقتصادية لتطبيق التمويل غير التقليدي، توقعات ذوي الاختصاص والمنظمة الدولية من التمويل غير التقليدي)، والمبحث الثاني هو الآثار المالية والنقدية للتمويل غير التقليدي، حيث تم تحليل إحصائيات لمجموعة المؤشرات من احتياطات الذهب، كتلة نقدية وسيولة نقدية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، أما المبحث الثالث فقد تضمن لآثار الاقتصادية والاجتماعية للتمويل غير التقليدي، من انفاق استهلاكي واستثماري، معدلات التضخم والبطالة.

ومن خلال ما توصل إليه يمكن القول أن التمويل غير التقليدي ساهم بشكل كبير في عجز وضعية الاقتصاد الجزائري، وهذا ما تم تأكيده من خلال إحصائيات لمختلف المؤشرات من تضخم بطالة وعجز في الميزان التجاري وتآكل احتياطي الصرف.

يمكن القول أنه بالرغم من أن الخزينة العمومية لجأت إلى سياسة التمويل غير التقليدي عن طريق الاقتراض المباشر من البنك المركزي، وهذا من أجل سد عجز الميزانية العامة وتقاديا للمديونية الخارجية، وكذا من أجل تحفيز الطلب الكلي، لكن تبقى هذه السياسات المستخدمة ظرفية لا يوجد مبرر لاستخدامها خلال الأوقات العادية، فمثل هذه السياسات ينجر عنها مجموعة من المخاطر والمتمثلة في فقدان النقد لوظيفة من وظائفه وهي كمخزن للقيمة، وعجز في الميزان التجاري.

# الخاتمة العامّة

مرت الاقتصاديات العالمية منذ منتصف 2014 بأزمة إنخفاض أسعار النفط وما تبعها من عجز على مستوى الموازنة العامة، وعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، وفي ظل هذه الظروف أصبح الاقتصاد الجزائري مخير بين إما اللجوء إلى الاستدانة الخارجية ومنه الرضوخ إلى الشروط التعسفية لصندوق النقد الدولي، الاستدانة الداخلية للخزينة العمومية من البنك المركزي، حيث انتهى الأمر إلى الخيار الثاني، الأمر الذي فرض ضرورة إجراء بعض التعديلات على قانون النقد والقرض بحجة العسر المالي الذي تعاني منه خزينة الدولة، وتجنباً للاستدانة الخارجية وتعطيل نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستمرار الإصلاحات التي تبنتها الحكومة منذ سنوات، وهو التعديل الذي مدته 5 سنوات، والذي سيسمح لبنك الجزائر (البنك المركزي) بالإقراض مباشرة لخزينة العمومية من أجل السماح لهذه الأخيرة بتمويل العجز في الميزانية، تمويل الدين العام المحلي ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني، في ظل ما يعرف بالتمويل غير التقليدي، وهو المصطلح الذي أثار جدلاً كبيراً واستفهاماً واسعاً لدى الكثير من المتابعين، لا سيما وأنه مصطلح جديد على مسامع الاقتصادي والمواطن الجزائري وبشكل عام، ووفق هذا التعديل يمكن للخزينة العمومية الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع.

لجأت الكثير من الدول الى هذا النمط خلال السنوات القليلة الماضية، وكانت آثاره جد ايجابية على أداء سياساتها العامة، مثل و م أ، بريطانيا عام 2007 واليابان منذ تسعينات القرن الماضي ولكن يبقى وجه المقارنة ضعيفا مع الاختلاف الهائل بين البنى التحتية الاقتصادية والمالية والنقدية لاقتصاديات هذه الدول مقارنة بالاقتصاد الجزائري، حيث تم التكفل بتغطية احتياجات الخزينة العمومية حيث تم تغطية عجزها المالي المقدر بمبلغ 570 مليار دج خلال سنة 2017 في اطار التمويل غير التقليدي.

وعليه فالحل ليس في استحداث آليات اقراض جديدة للخرينة العمومية، بل في استحداث موارد تمويل حقيقية، كما أن مصادر التمويل غير التقليدي تحتاج إلى إقتصاد قوي لتأتي ثمارها، والاقتصاد الجزائري أضعف من أن يكون حاضنة لمثل هذه الآليات المتقدمة، والبعد الاجتماعي المبالغ فيه في السياسة الاقتصادية للحكومة، ودعمه برامج النمو الاقتصادي الذي تتبناه الدولة منذ سنوات بناء على ما تم التوصل اليه، يمكن تقديم مجموعة من النتائج للإجابة على التساؤلات والفرضيات التي تضمنتها المقدمة العامة، وهي:

### أولاً: النتائج المستمدة من الجانب النظري

السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطة النقدية (البنك المركزي) بتوجيه سياسة النقدية للدولة وهو السؤل الوحيد على عملية الإصدار النقدي، من أجل الوصول إلى أهداف محددة مستعملة في ذلك أدواتها المختلفة ( التقليدية والغير تقليدية) أدى الركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة إلى عجز السياسة النقدية على القيام بدورها التقليدي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مما استدعى اللجوء لتطبيق سياسات جديدة غير تقليدية محل السياسة التقليدي

كان البنك المركزي يكتب فقط في الأوراق المالية عالية الجودة، فهو يعتبر متعاملا اقتصاديا مستقل في السوق النقدي فوق الأساليب الاستثمارية المعمول بها، مما جعله يعزف عن اقتناء سندات الخزينة كونها أصول ذات جودة أقل، ولكن وفي ظل اعتماد نمط تمويل غير التقليدي، فإن بنك الجزائر سيقوم بشراء الأصول المالية للخرينة العمومية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها ودون اعتبار لجودتها المالية، ما يوفر سيولة هائلة للخرينة تمكنها في دفع ما عليها وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الوطني للاستثمار

لا يسمح للبنك المركزي بشراء سندات الخزينة العمومية الا في السوق الثانوية (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ولكن مع التعديل الجديد سيسمح لبنك الجزائر بشراء سندات الخزينة العمومية في السوق الأولية وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشر مقارنة بما كان معمول به سابقا؛ لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد، بينما اللجوء للتمويل غير التقليدي، سوف يؤثر ايجابا على قدرتها في تغطية نفقاتها: الأجور، دعم المواد الاستهلاكية، تمويل الاستثمار العمومي... الخ، ولكن ذلك قد يتسبب في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل اذا لم ترافق هذه العملية باستراتيجية تنموية محكمة، وترتكز على أسس علمية واقتصادية، أكثر منها على رؤية اجتماعية.

الطبيعة القانونية للتمويل غير التقليدي هو قرض داخلي وهمي وليس حقيقي أي أن الكتلة النقدية المطبوعة في هذا الإطار لا يقابلها غطاء، فنجاحه مرتبط بنوعية وطبيعة اقتصاد الدولة، يجب أن يحاط بتدابير وقائية، كأن يوجه للنفقات الاستثمارية دون النفقات الاستهلاكية وأن يكون على المدى القصير كأقصى حد حتى تسهل متابعته ومراقبته، كما يجب أن يحضى بمتابعة ومراقبة من طرف خبراء مختصين في المالية والاقتصاد.

## ثانيا: النتائج المستمدة من الجانب التطبيقي

إن سياسة التمويل غير تقليدي تحتاج إلى إقتصاد إنتاجي لتأتي ثمارها، بينما الإقتصاد الجزائري أضعف من ذلك؛ إذ يمتاز بإقتصاد ريعي أحادي التصدير، وعليه فالهدف من التمويل غير التقليدي في الجزائر ليس للتأثير في المتغيرات الاقتصادية والنقدية بصفة مباشرة، بل لتمويل عجز الخزينة العمومية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى

من خلال الدراسة لاحظنا تراجع قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وكذا تآكل احتياطي الصرف بصفة مستمرة، بالإضافة إلى تأثيره السلبي على ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي تدني القدرة الشرائية للمواطن، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية

التيسير الكمي ظهر نتيجة عدم فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية في تحفيز النشاط الاقتصادي، لأن الأسواق المالية كانت في فخ للسيولة، وبالتالي كانت معدلات الفائدة الإسمية في مستويات منخفضة، بينما الآلية في الجزائر تختلف حيث تم اللجوء إلى التمويل غير تقليدي لضمان تغطية عجز الخزينة العمومية، وهذا جراء الصدمة البترولية التي استنزفت الموارد المالية للدولة، وليس لعدم فعالية أدوات السياسة النقدية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة

إستخدام أدوات السياسة النقدية غير تقليدية عموما وسياسة التمويل غير تقليدي على وجه الخصوص أمر مفيد في الظروف الاستثنائية فقط، ولا يوجد أي مبرر لاستخدامها في الظروف العادية، وأن البنك المركزي ينبغي عليه أن يسعى إلى إعادة السوق المالي والنقدي لحالته الطبيعية، للقضاء على الحاجة إلى استخدام هذه الأدوات، وكذا عدم تمكنه من تغطية تدني الموارد المالية بصفة كلية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة

سياسة طبع المزيد من الأوراق النقدية لتمويل عجز الموازنة العامة، وشراء المديونية الداخلية وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار تعكس الزيادة في معدل التضخم، في ظل غياب المقابل من القيمة المضافة المتأتية من الإنتاج الحقيقي، يعكس بدوره الزيادة في عجز الموازنة العامة سياسة التمويل غير تقليدي أدت إلى إنهيار العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وكذا تاكل احتياطي الصرف بصفة مستمرة، إضافة إلى تأثيره السلبي على ارتفاع معدل التضخم وتراجع نصيب الفرد من PIB

### ثالثاً: الاقتراحات التوصيات

بعد عرض النتائج المتوصل إليها يمكننا صياغة الاقتراحات والتوصيات الآتية:

توسيع صلاحيات البنك المركزي الجزائري وإعطائه استقلالية أكبر على الخزينة العمومية

تفعيل أدوات السياسة النقدية التقليدية بالمعنى الحقيقي، وتوفير بعض الشروط المساعدة على تحسين أداء وفعالية ومرونة السياسة النقدية

عدم التركيز الكلي على قطاع المحروقات وفي حال تراجع الإيرادات على الدولة ترشيد النفقات؛ فقبل أزمة 2014 جسدنا ما يقارب أربع مخططات اقتصادية ابتداء من سنة 2000 واستوردنا يد عاملة من الخارج واليوم نطبق التمويل غير التقليدي لتحفيز الاستثمار وهذا ما يؤكد فقداننا استراتيجية للتخطيط الاقتصادي

عدم عصرنة المنظومة الجبائية والمالية والأنظمة المستخدمة في تحضير وتنفيذ الموازنة العامة، MSB أدى إلى التهرب الضريبي وبالتالي نقص حصيلة الموارد

الجبائية وهذا ما يؤثر على الموازنة العامة كونها تمثل الجزء الكبير من الإيرادات العامة لذا يجب مسايرة التطورات العالمية وانشاء منظومة جبائية معاصرة حديثة وذلك بتغيير القوانين التشريعية وتجديد الكفاءات لتطبيقها، وتوسيع الوعاء الضريبي وتحسين العلاقة بين المواطن والإدارة الجبائية وإرساء الجبائية المحلية

لابد للسياسة المالية أن تكون بوتيرة أسرع من السياسة النقدية لاستدراك وتصحيح الوضع الاقتصادي من خلال التغطية المصرفية وتبني الصيرفة الالكترونية والاسلامية، يشجع على محاربة السوق الموازي (السوق الغير رسمي) وعلى الفجوة الموجودة في القطاع المالي والمصرفي لأن طبيعة الأفراد ونزعتهم الدينية تتجه نحو الإكتناز وليس الادخار، وبالتالي نضمن توفير السيولة وتشجيع الاستثمار

تشجيع الاستثمار العمومي والخاص وربط شراكة بينهم من خلال ميثاق شراكة قطاع عام قطاع خاص من جهة والاستثمار الأجنبي من جهة أخرى واعادة النظر في القاعدة 49-51 أي تعديلها بآليات وميكانيزمات جديدة كتجسيدها يكون في القطاعات الاقتصادية السيادية فقط، فهذا يضمن تهيئة مناخ ومحيط ملائم للاستثمار

تفعيل دور البورصة الذي أصبح حتمية، فهذا الاجراء يزيد من امكانيات لجوء الشركات الى سوق الأسهم لطرح جزء من اسهمها أو حتى الحصول على التمويل

كبح حامح للحكومة عن الإنفاق العمومي وضرورة التزامها دستوريا بتحقيق توازن في الميزانية بين المداخيل والنفقات، لأن سد عجز الميزانية عن طريق الإقراض هو علاج أسوء من المرض، إضافة إلى إنجاز إحصاء وطني لمداخيل الأسر تحضيرا لترشيد سياسة الإعانات العمومية

صرنة القطاع الفلاحي بما يسمح بتحقيق هدف الأمن الغذائي وترقية الصادرات الفلاحية ومواصلة تنويع الاقتصاد، وتفعيل النمو خارج المحروقات وتحسين مناخ العمال وجاذبية وجهة الجزائر فيما يخص الاستثمارات المباشرة الأجنبية

التخلص من سياسة النقشف وآثارها السلبية على الاقتصاد، واعتماد سياسة عقلانية للتمويل، وآثارها الايجابية في تنشيط السوق المالي الجزائري مع تشجيع البنوك التجارية والمؤسسات الاقتصادية للولوج السعي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بتنويع المنتجات، وزيادة كفاءة عناصر الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاجية وتوفير الموارد اللازمة للحد من الآثار التضخمية وكذا انخفاض قيمة العملة الوطنية

### رابعاً: آفاق الدراسة

وفي إطار الحديث عن التمويل غير التقليدي وفي ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، يبقى هذا الموضوع يثير عدة تساؤلات تحتاج إلى المزيد من البحث والتوسع، لذا نقترح بعض الإشكاليات في البحوث العلمية المقبلة والتي يمكن أن تكون مواضيع أبحاث علمية في المستقبل كالاتي:

- دور بنك الجزائر في تبني آلية التمويل غير التقليدي - دراسة استشرافية
- التمويل غير التقليدي وظاهرة التضخم - دراسة قياسية
- السياسات النقدية التقليدية والسياسات النقدية الغير تقليدية - دراسة مقارنة
- دراسة أدوات السياسة نقدية غير تقليدية جديدة
- تداعيات تطبيق السياسة نقدية غير تقليدية على اقتصاديات الدول النامية



# قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

الآيات 08-10 من سورة النوبة.

ثانياً: الكتب

1. أحمد شعبان محمد علي، السياسات النقدية والمصرفية، دار التعليم الجامعي لطباعة والنشر، الإسكندرية، 2013.
2. أبعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة التاسعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
3. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
4. حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
5. زكرياء الدوري، يسر السمراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط العربية 2013.
6. سفيان خصير، المالية العامة، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
7. سوزي عدلي ناشر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، القاهرة، 2005.
8. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
9. طاهر فاضل البياتي، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.
10. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
11. عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
12. عبد الله خبايا، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
13. عبد الله عقيل جاسم، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999.
14. عبد الرؤوف جابر، دور رقابة ديوان المحاسبة، دراسة قانونية، مكتبة دار الثقافة، عمان، 2007.
15. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية - بن عكنون الجزائر الطبعة الثالثة، 2006.
16. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية للنشر - القاهرة، 2005.
17. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
18. عبد المنعم سيد علي، نزار سعد عيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2004.
19. عصام بن الشيخ، تأميم النفط الجزائري، دراسة للسياق والمضامين والدلالات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 6، جانفي 2012.
20. عوف محمود الكفراوي، السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2006.

## قائمة المصادر والمراجع

21. محمد أبو العلا، "نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2008.
22. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2007.
23. هيل عجمي وجميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، الأردن، 2009.

### ثالثا: المذكرات والرسائل

1. أمين غوبال، أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية (1990-2015)، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016.
2. إيمان بوعكاز، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2015.
3. بشيكر عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970/2008)، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010.
4. بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، 2013.
5. بلعلي حسني مبارك، امكانيات رفع كفاءة اداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012.
6. بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2016.
7. جمال سليم، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنة السلطة الفلسطينية خلال الفترة 2000-2010، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، فلسطين، 2012.
8. حلقوم الحاج، دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياض، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.

9. حليلة عزيزي، إشكالية المديونية الخارجية في الدول العربية حالة الجزائر ( 2000-2016)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار، 2018.
10. ريان سعدي، أثر التمويل غير تقليدي على الاقتصاد الجزائري- دراسة استشرافية، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أم البواقي، الجزائر. 2018.
11. ريم عمري، الحوكمة المصرفية ودورها ف مواجهة الازمات المالية، أطروحة دكتوراه في عوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017.
12. زغبي نبيل، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.
13. سعايدية صحراء، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، الجزائر، 2018.
14. سفيان خضير، تقلبات أسعار الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات، دراسة مقارنة: الجزائر، فرنسا وماليزيا 2004-2014، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016.
15. سميت فخري نعمة، أهمية اسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الازمات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد، العراق، 2002.
16. صيرة بملولي، التمويل غير تقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية، مذكرة ماستر، تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2018.
17. طلحة محمد، قياسي أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. سعر الصرف، النمو الاقتصادية . بالجزائر الفترة الممتدة 1970/2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018.
18. عباسية نور الدين، أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية. دراسة حالة. أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم لبواقي، الجزائر، 2017.
19. عبد العلي مرابطي، لظفي بملول، مسار السياسة في ظل تقلبات أسعار النفط، مذكرة ماستر في العلوم التجارية جامعة قلمة، الجزائر، 2018.

20. علاء الدين عماري، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (حالة الجزائر)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2016.
21. فيصل بوطيبة، أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، 2004.
22. قويدر عبد الهادي، الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري ( 1986 - 2009)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
23. كريمة حامي، العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (دراسة قياسية الفترة 1970 - 2016)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2018.
24. كريمة سليم، علاقة تغيرات أسعار البترول بالاستقرار النقدي في الجزائر الفترة ( 1999/2014)، مذكرة ماستر تخصص مالية ونقود، جامعة تبسة، الجزائر، 2016.
25. لامية حمازية، "آليات تفعيل الموارد البشرية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2018.
26. ليلي ززاري، انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على الاحتياطات الوطنية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016.
27. محمد العيد واخرون ، الابعاد والانعكاسات الاقتصادية لتطبيق سياسة التيسير الكمي، مذكرة تخرج ماستر ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر - الوادي، 2019.
28. موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر \_دراسة قياسية\_، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.
29. نصيرة بملولي، التمويل غير تقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية، مذكرة ماستر تخصص قانون اداري، ، جامعة المسيلة، الجزائر. 2018.
30. وجددي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية الفترة 1990\_2014 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، 2016.
31. وديع خلف الله، السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم. دراسة حالة الجزائر 1990 . 2015، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017.

### رابعا: المجالات والملتقيات

1. ابو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا - برلين، المجلد 02، العدد 07، فيفري 2018.
2. انفال نسيب، التحديات والاصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05 / العدد: 01 (2019)، جامعة بسكرة، الجزائر.
3. بطاهر بختة، التمويل غير التقليدي آلية جيدة لمواجهة الأزمة أم خطر محقق باقتصاد الجزائري، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية العدد الرابع مارس 2018، جامعة مستغانم، الجزائر.
4. بلعزوز بن علي، محاصرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر 2008.
5. بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثلاثون، السنة الرابعة، 2004، الكويت.
6. جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، جامعة ورقلة ، الجزائر.
7. حمزة رملي، التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض - هل يتعلق الأمر بالتيشير الكمي، مجلة ميلات للبحوث والدراسات، المجلد 4 العدد 1، جوان 2018 ، جامعة ميله، الجزائر.
8. حواراء رزوقي وعباس القريشي، التيسير الكمي و دوره في تحسين معدلات النمو العالمي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، تاريخ النشر: 2017/12/11، تاريخ الإطلاع: 2020/01/21 على الساعة 15:43.
9. خصير سفيان وغريب بولرباح، دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة تلمسان، 14-15/11/2014.

10. خصير سفيان، تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية، مجلة معارف للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، العدد 23، الجزء الأول، ديسمبر 2017.
11. سفيان خصير، ليلي صالح، تسيير النفقات والإيرادات في ظل تراجع موارد الدولة الجزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي، البدائل التمويلية للإئفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، الجزائر، يومي 14-13 مارس 2018.
12. عبد الرزاق مقري، التمويل غير تقليدي حقيقته خلفياته ومآله، جريدة حركة مجتمع السلم، نوفمبر 2017، على الموقع الإلكتروني: <http://hmsalgeria.net/ar>
13. عبد العزيز شويش وآخرون، التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية، مجلة جامعة الكركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2014.
14. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف- نظرة شاملة-، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 03، ديسمبر 2005.
15. علي صاري، البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية، مجلة الاقتصاد والمالية، الجزائر، 2015.
16. علي صاري، السياسة النقدية غير التقليدية الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 4، 2013.

17. علي مكيد، دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي والاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 06، جانفي 2014.
18. فاطمة الزهراء سعدي، تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة ( 1990-2005)، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي، انعكاسات أسعار النفط على الدول المصدرة له ( المخاطر والحلول)، جامعة المدية، الجزائر، يومي 08/07 أكتوبر 2015.
19. لحسن دردوري، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، جامعة بسكرة، ديسمبر 2013.
20. محمد هاني، حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر - دراسة تحليلية لمضمون القانون 17-10، مجلة العلوم القانونية والسياسية تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بالمدية، العدد الرابع مارس 2018، جامعة المدية، الجزائر.
21. مشروع قانون النقد والقرض، لجنة المالية والميزانية والأداة الجديدة للتمويل، على الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية <http://www.aps.dz>
22. ناصر وراق، أثر عرض النقود على عجز الموازنة العامة في السودان، مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين، المجلد 04، العدد، 15، 2016/02/01.
23. نوفل سمايلي، فاعلية السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية في مواجهة أزمة الديون السيادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 44، الجزائر 2015.
24. يزيد تفرات وآخرون، التمويل غير تقليدي بالجزائر - واقع وآفاق، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة الاغواط، العدد 1، 2018.

### خامسا: القوانين ومراسيم

1. القانون 84-17 التعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم.
2. القانون رقم 90 - 10 مؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 ابريل سنة 1990 يتعلق بالنقد والقرض.
3. أمر رقم 03 - 11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت 2003، يتعلق بالنقد والقرض.
4. أمر رقم 10 - 04 مؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010، يعدل ويتمم الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.
5. قانون رقم 17-10 مؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق 11 أكتوبر سنة 2017، يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.
6. مرسوم تنفيذي رقم 18-86 مؤرخ في 17 جمادى الثانية عام 1439 الموافق 5 مارس سنة 2018، يتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي.
7. الاتفاقية رقم 14 المؤرخة في 29/10/2017 والمتضمن إصدار سندات مالية لفائدة البنك الجزائري الخاصة بتغطية احتياجات الخزينة العمومية
8. الاتفاقية رقم 16 المؤرخة في 07/11/2017 والمتضمن إصدار سندات مالية لفائدة البنك الجزائري الخاصة بتسديد الدين العمومي الداخلي.
9. الاتفاقية رقم 20 المؤرخة في 07/11/2017 والمتضمن إصدار سندات مالية لفائدة البنك الجزائري الخاصة بتمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

سادسا: المراجع باللغة الاجنبية:

1. Amanda A.Schaible, Q.E , effect on shadow banking, Scholarship @ cuc. claremont. Edu.
2. Banque d'Algérie: Rapport 2013, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Octobre 2014.
3. Bénassy-Quéré A, andValerie M, and Alexis P “China and the relationship between the Oil price and the dollar” Energy Policy 35.11(207):5785-905
4. Bénassy-Quéré, A., Mignon, V., Penot, A. (2007, November). China and the relationship between the Oil price and the dollar. Energy Policy, 35(11), 5795-5805.
5. Coudert, Mignon, V, Penot, A. (2008, January), Oil Price and the Dollar. Energy Studies Review, 15(2), .
6. francois chouvel, finance publiques, 5e éditions, gualino éditeur, france, 2004,.
7. Fratzscher, M, (2014, July). Oil Prices, Exchange Rates and Asset Prices. ECB Working Paper, 1689, 1-44.
8. Grisse, C. (2010,). What Drives the Oil-Dollar Correlation? Federal Reserve Bank of New York,
9. Gu, R (2016). Asymmetrical long-run dependence between oil price and US dollar exchange rate–Based on structural oil shocks. Physica A.
10. Joyce MICHAEL et Miles DAVID, "Quantitative easing and unconventional monetary policy – an introduction", The economics journal, November 2012.
11. Lin, F.-L, Chen, Y.-F., Yang, S.-Y. (2015). Does the value of US dollar matter with the price of oil and gold?. International Review of Economics and Finance, doi:10.1016/j.iref.2015.10.031.
12. Loch Rayan Collins and others, Strategic quantitative easing: stimulating investment to rebalance the economy, new economic foundation, UK, 2013.
13. Mark Gertler and Peter Karadi, Model of Unconventional Monetary Policy, NY University,2010.

14. Mazeri, A., Zouaoui, C.E. (2013). The Relationship between Oil Prices and Exchange Rate of USD/ Euro. International Journal of Humanities and Applied Sciences (IJHAS),
15. Michael BLEANEY and Gulcin OZKAN: The structure of public debt and the choice of exchange rate regime, Canadian Journal of Economics, Vol 44, N 1, , Canada, 2011.

### سابعا: المواقع الالكترونية

1. [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz) تمت زيارة الموقع للفترة الممتدة ما بين 2020/01/01 وتاريخ 2020/04/30.
2. <http://www.andi.dz> تمت زيارة الموقع للفترة الممتدة ما بين 2020/01/01 وتاريخ 2020/04/30.
3. <http://www.tradingeconomics.com/> تمت زيارة الموقع للفترة الممتدة ما بين 2020/01/01 وتاريخ 2020/04/30.
4. <http://fxtop.com//fr/historique-taux-change> تمت زيارة الموقع للفترة الممتدة ما بين 2020/01/01 وتاريخ 2020/04/30.
5. <http://www.Tsa.algerie.com> زيارة الموقع 2020/02/20

# الفهارس



## فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	بعض المقاربات توضح أسلوب التسيير أو التسهيل الكمي	11
02	الفرق بين أسلوب التقليدي والأسلوب الغير تقليدي	29
03	تطورات اسعار النفط خلال (2012-2019)	47
04	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي	52
05	نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات الفترة(2012-2019)	56
06	تطور نسبة الواردات الجزائرية خلال الفترة(2012-2019)	57
07	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة(2012-2019)	59
08	تطور المديونية الخارجية خلال الفترة(2012-2019)	62
09	تطور رصيد الاستثمار الأجنبي خلال الفترة(2012-2019)	63
10	ايرادات ونفقات الميزانية العامة خلال الفترة(2012-2019)	65
11	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة(2012-2019)	68
12	تطور احتياطي الصرف خلال الفترة(2012-2019)	71
13	أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري	74
14	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة(2012-2019)	77
15	يمثل مقابلات الكتمة النقدية خلال الفترة(2012-2019)	80
16	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة(2012-2019)	87
17	تطور رصيد حسابات الخزينة خلال الفترة(2012-2019)	91
18	تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة(2012-2019)	94
19	البطالة حسب الجنس من اجمالي القوى العامة خلال الفترة(2012-2019)	98
20	معدل التضخم خلال الفترة(2012-2019)	104

## فهرس الأشكال

الصفحة	الاشكال البيانية	رقم الشكل
19	تأثير العرض النقدي عمى الطلب الكلي	01
50	تطور أسعار النفط خلال	02
51	تطور أسعار النفط العالمية خلال الفترة(2012-2019)	03
55	مساهمة القطاع النفطي في PIB خلال الفترة (2012-2019)	04
57	تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة(2012-2019)	05
58	تطور نسبة الواردات خلال الفترة(2012-2019)	06
71	تطور احتياطي الصرف خلال الفترة(2012-2019)	07
75	تطور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة(2012-2019)	08
75	تطور قيمة الدينار الجزائري مقابل الاورو خلال الفترة(2012-2019)	09
79	تطور الكتمة النقدية خلال الفترة(2012-2019)	10
82	القروض المقدمة إلى الاقتصاد خلال الفترة(2012-2019)	11
83	صافي القروض المقدمة إلى الدولة خلال الفترة(2012-2019)	12
99	معدل التضخم خلال الفترة(2012-2019)	13
100	تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة	14
101	نصيب الفرد من PIB خلال الفترة (2012-2019)	15
107	تطور معدلات البطالة خلال الفترة(2012-2019)	16

## فهرس الموضوعات

5.....	الاهداء.....
I.....	ملخص الدراسة باللغة العربية.....
II.....	ملخص الدراسة باللغة الأجنبية.....
3.....	قائمة الاختصارات والرموز.....
6.....	مقدمة عامّة.....
17.....	تمهيد الفصل الأول:.....
18.....	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية التقليدية والسياسة النقدية غير التقليدية.....
19.....	المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية التقليدية.....
19.....	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية التقليدية.....
18.....	الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية التقليدية.....
18.....	أولاً : استقرار سعر العملة.....
18.....	ثانياً: استقرار مستوى الأسعار.....
18.....	ثالثاً: تشجيع النمو الاقتصادي.....
19.....	رابعاً: تحسين ميزان المدفوعات.....
19.....	4.1. جانب الإدخار:.....
19.....	4.2. جانب الإستثمار:.....
24.....	الفرع الثالث: أساليب السياسة النقدية.....
24.....	الفرع الرابع: أدوات السياسة النقدية التقليدية.....
24.....	أولاً: الأدوات الكمية.....
24.....	1. سعر إعادة الخصم:.....
25.....	2. عمليات السوق المفتوحة:.....
25.....	3. نسبة الاحتياطي القانوني:.....

26.....	ثانيا: الأدوات النوعية .....	
26.....	تنظيم الائتمان الاستهلاكي:.....	1.
27.....	الاقتراض بضمان السندات مع التقيد بهامش الضمان: .....	2.
27.....	الإجراءات المباشرة: .....	3.
28.....	التأثير أو الإقناع الأدبي: .....	4.
28.....	الفرع الخامس: أهداف السياسة النقدية التقليدية.....	
29.....	المطلب الثاني: ماهية السياسة النقدية غير التقليدية.....	
29.....	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية غير التقليدية .....	
31.....	الفرع الثاني: شروط تنفيذ سياسة نقدية غير تقليدية .....	
32.....	الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية غير التقليدية.....	
32.....	أولا: التيسير الكمي (QE) .....	
33.....	1- تعريف التيسير الكمي: .....	
35.....	2- آليات سياسة التيسير الكمي: .....	
36.....	3- أهداف سياسة التيسير الكمي: .....	
39.....	ثانيا: التيسير النوعي .....	
40.....	ثالثا: أسعار الفائدة الصفرية.....	
41.....	رابعا: حرب العملات .....	
41.....	المطلب الثالث: سبل تمويل العجز في الموازنة العامة.....	
41.....	الفرع الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة .....	
44.....	الفرع الثاني: أنواع وأسباب عجز الموازنة العامة.....	
44.....	أولا : أنواع عجز الموازنة العامة.....	
44.....	1- العجز الكلي (الشامل):.....	
44.....	2- العجز الجاري:.....	
45.....	3- العجز الأساسي:.....	
45.....	4- العجز التشغيلي:.....	
45.....	5- العجز الهيكلي: .....	

46.....	ثانياً: أسباب عجز الموازنة العامة .....
47.....	الفرع الثالث: آليات تمويل عجز الموازنة العامة .....
47.....	أولاً: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الاقتراض.....
47.....	1- الاقتراض الداخلي: .....
48.....	2- الاقتراض الخارجي (التمويل الخارجي): .....
49.....	ثانياً: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الإصدار النقدي الجديد.....
50.....	المبحث الثاني: التمويل غير التقليدي كأداة للسياسة النقدية غير التقليدية.....
51.....	المطلب الأول: أهم المحطات التاريخية لقانون النقد والقرض والتعديل الاستثنائي 10-17.....
51.....	الفرع الأول: مضمون وأهداف قانون النقد والقرض .....
51.....	أولاً: مضمون قانون النقد والقرض .....
52.....	ثانياً: أهداف قانون النقد والقرض .....
54.....	الفرع الثاني: المحطات التاريخية لقانون النقد والقرض .....
54.....	أولاً: قانون 90-10 الحزمة الأولى من الإصلاحات في ظل الانفتاح.....
56.....	ثانياً: الأمر 03- 11 الحزمة الثانية من الإصلاحات في ظل الانفتاح .....
59.....	ثالثاً: الأمر 10 - 04 الحزمة الثالثة من الإصلاحات في ظل الانفتاح.....
61.....	رابعاً: التعديل الاستثنائي لقانون النقد والقرض 17- 10.....
62.....	المطلب الثاني: الإطار العام لسياسة التمويل غير تقليدي.....
62.....	الفرع الأول: ماهية سياسة التمويل غير التقليدي .....
62.....	أولاً: تعريف التمويل غير التقليدي .....
64.....	ثانياً: خصائص التمويل غير التقليدي.....
67.....	الفرع الثاني: الفرضيات التي يقوم عليها التمويل غير تقليدي.....
67.....	أولاً: الفرضيات التي يتم عليها التمويل غير التقليدي.....
68.....	الفرع الثالث: طبيعة التمويل غير تقليدي .....
69.....	الفرع الرابع: الآثار الإيجابية والسلبية لتمويل غير التقليدي.....
73.....	المطلب الثالث: الإطار الفني والتقني للتمويل غير تقليدي .....
73.....	الفرع الأول: إصدار التمويل غير التقليدي .....

76.....	الفرع الثاني: إستعمالات التمويل غير التقليدي .....
78.....	الفرع الثالث: الرقابة على تنفيذ التمويل غير التقليدي .....
79.....	المبحث الثالث: مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة.....
79.....	المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالتمويل غير تقليدي وما يميزها عن دراستنا.....
83.....	المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بأسعار النفط وما يميزها عن دراستنا.....
90.....	خلاصة الفصل الأول:.....
92.....	الدراسة الميدانية.....
90.....	تمهيد الفصل الثاني: .....
91.....	المطلب الأول: أسعار النفط وأهمية قطاع المحروقات في الجزائر.....
91.....	الفرع الأول: تطور تغيرات أسعار النفط الفترة (2012-2019).....
96.....	الفرع الثاني: أهمية الإقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر.....
99.....	الفرع الثالث: مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (PIB).....
100.....	المطلب الثاني: اثر انخفاض أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.....
100.....	الفرع الأول: تأثير انخفاض أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر.....
106.....	الفرع الثاني: أثر انخفاض أسعار النفط على المديونية الخارجية والاستثمار الأجنبي (IDE).....
113.....	الفرع الثالث : أثر انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر.....
122.....	المبحث الثاني: الآثار المالية والنقدية المترتبة عن تطبيق سياسة التمويل غير تقليدي.....
122.....	المطلب الأول: آثار التمويل غير تقليدي على احتياطي الصرف.....
122.....	الفرع الأول: آثار التمويل غير تقليدي على احتياطي الصرف.....
125.....	المطلب الثاني : أثر التمويل غير تقليدي على أسعار صرف العملات الأجنبية.....
125.....	الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية لعمليتي اليورو والدولار في تسوية المبادلات التجارية في الجزائر.....
129.....	الفرع الثاني: انعكاس آلية التمويل غير تقليدي على أسعار صرف العملات الأجنبية.....
131.....	المطلب الثالث: آثار التمويل غير تقليدي على الكتلة النقدية ومقابلاتها.....
136.....	الفرع الثاني: أثر التمويل غير تقليدي على مقابلات الكتلة النقدية.....
140.....	المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية المترتبة على سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر.....
141.....	المطلب الأول: آثار التمويل غير التقليدي على توازن ميزان المدفوعات وحسابات الخزينة العمومية.....

141.....	الفرع الأول: آثار التمويل غير التقليدي على توازن ميزان المدفوعات
148.....	الفرع الثاني: آثار التمويل غير التقليدي على رصيد حساب الخزينة
155.....	المطلب الأول: آثار التمويل غير التقليدي على الإنفاق الحكومي ونسبة التضخم
155.....	الفرع الأول: آثار التمويل غير التقليدي على الإنفاق الحكومي
161.....	الفرع الثاني: آثار التمويل غير التقليدي على معدل التضخم
166.....	الفرع الأول: آثار التمويل غير التقليدي على نصيب الفرد من الناتج المحلي
169.....	الفرع الثاني: آثار التمويل غير التقليدي على معدلات البطالة
172.....	خلاصة الفصل الثاني
46.....	الخاتمة العامة
46.....	قائمة المصادر والمراجع
185.....	الفهارس
186.....	فهرس الجداول
187.....	فهرس الأشكال
188.....	فهرس الموضوعات